

كلية التجارة

دراسات في المحاسبة القومية

تأليف

د. / هدى حسين الشيخ

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

أ.د. / محمد لطفى حسونة

أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة

مراجعة

أ.د. / محمد لطفى حسونة

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

مقدمة

تتضمن هذه الصفحات محاولة للإلمام بأطراف موضوع هو بطبيعته ذو مساحة واسعة وتفاصيل عديدة وآراء شديدة التباعد ذلك أنه يتناول المعاملات التي تتم في الاقتصاد القومي، والتي لا يمكن الزعم بإمكان حصرها كاملة من جهة أو بدقة من جهة أخرى، والتي يتم تجميعها من خلال أفكار نظرية ثباينت ولا تزال على مدى زمن طويل، وتضاربت ولا تزال، مع إرهافات الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في عقول المفكرين وتجارب الشعوب.

ولعل في التناول المحاسبي للحسابات القومية، وبخاصة فيما يتعلق بالتركيب تبسيطاً وتحديداً للأمور، مما يؤكد على صحة النسب المحاسبي لهذا الحقل من حقول المعرفة الذي ارتوى من مصادر عديدة أهمها علوم الاقتصاد والاجتماع والإحصاء والمحاسبة وأثمر عن ثمرة متميزة هي المحاسبة القومية لها أشكال مختلفة، أفاد منها العديد من المستخدمين سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وسواء في مجال القياس أو التخطيط أو التحليل أو المتابعة أو المقارنة وغيرها من الاستخدامات المتميزة في اقتصادنا المعاصر وفي هذا المرجع سوف يتم تبسيط وشرح المحاسبة القومية من عدة زوايا تم تقسيمها إلى سبعة فصول رئيسية:

تناول الفصل الأول تعريف المحاسبة القومية وبيان ماهيتها والفصل الثاني: المفاهيم النظرية للاجماليات المحاسبية القومية والفصل الثالث: طرق عرض حسابات الدخل القومي والفصل الرابع: حسابات الدخل القومي المصرية والفصل الخامس حسابات التدفقات النقدية والمالية والفصل السادس تصور عن جداول المدخلات والمخرجات والفصل السابع استخدام القيمة المضافة في تقييم الأداء.

هذا وقد قام الأستاذ الدكتور محمد لطفى حسونة بإعداد الفصول السبعة السابقة وذلك بالمشاركة مع الأستاذة الدكتورة هدى حسين الشيخ.

المؤلفان



تنويه

قبل الدخول إلى تفاصيل هذا المقرر العلمي وجب التنويه إلى نقطتين هامتين هما:

النقطة الأولى: الأهداف العامة للمقرر:

حيث يهدف هذا المقرر إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تزويد الدروس بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة القومية وأهم المجالات التي تستخدم فيها ومن ثم أسباب دراستها.

2- تمكين الدارس من طرق قياس المجاميع الاقتصادية القومية.

3- تنمية مهارات الطالب بخصوص الأساليب المختلفة لعرض حسابات الدخل القومي.

4- تدريب الدارس على الطرق العلمية لإعداد حسابات التدفقات النقدية والمالية.

النقطة الثانية: المخرجات التعليمية المستهدفة من تدريس المقرر:

من المستهدف أن يتحصل الدارس على المهارات التالية بعد دراسة وفهم هذا المقرر:

1- مهارات معرفية وإدراكية.

1/1 التعرف على طبيعة وأهمية وأهداف المحاسبة القومية.

2/1 معرفة المفاهيم الإجمالية للاقتصاد القومي وطرق قياسها.

3/1 إدراك العلاقة التشابكية التي تربط القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي.

2- مهارات فكرية (ذهنية)

1/2 صقل مهارة التفكير على المستوى الكلي.

2/2 تنمية مهارة التصنيف والتحليل والاستنتاج.

3/2 اكتساب القدرات على التعامل مع البيانات والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد القومي.

3- مهارات مهنية وتطبيقية:

1/3 تنمية مهارة إعداد الحسابات القومية

2/3 تنمية مهارات التحليل والتصنيف والتجميع والاستنتاج.

3/3 القدرة على استخدام المعلومات المتاحة في التنبؤ بالمستقبل.

4- مهارات عامة وتحويلية.

1/4 تنمية مهارات التحول من الجزئيات إلى الكليات.

2/4 تنمية مهارات استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات

3/4 تمكين الدارس من فهم واستيعاب ومناقشة الامور الاقتصادية الكلية

4/4 تحويل اهتمام الدارس من النظرة الذاتية للأمور إلى النظرة الجامعية وتنمية روح الولاء والانتماء.

الفصل الأول

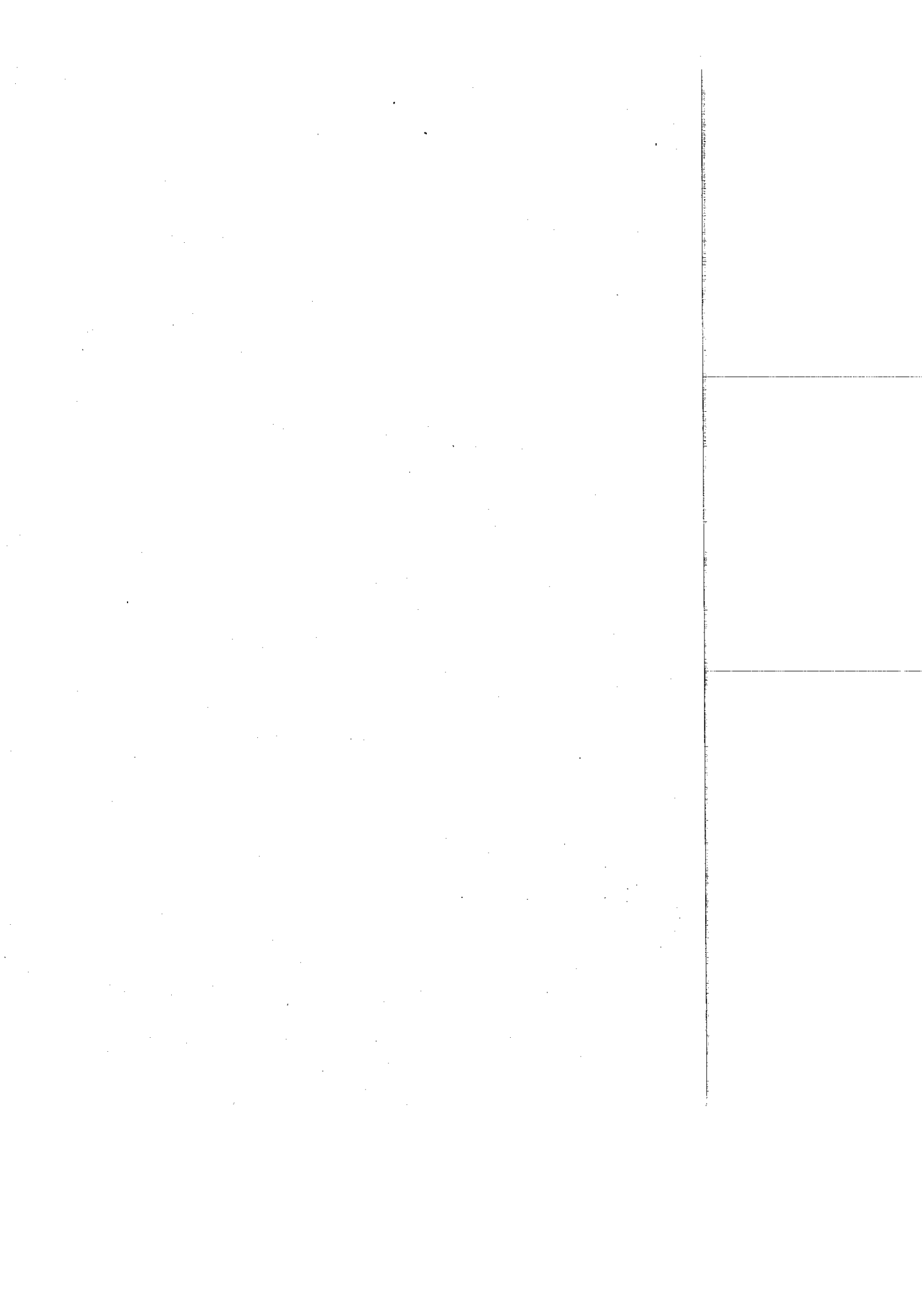
تعريف المحاسبة القومية وبيان ماهيتها

المبحث الأول تعريف المحاسبة القومية.

المبحث الثاني: تأصيل المحاسبة القومية.

المبحث الثالث: استخدامات المحاسبة القومية.

المبحث الرابع: المفاهيم الأساسية للحسابات القومية.



المبحث الأول تعريف المحاسبة القومية وبيان ماهيتها

من المنطقي أن نتعرض إلى تعريف المحاسبة القومية تمهيدا لمعالجة فلسفتها ، وسنستعرض تعاريف أشهر كتاب المحاسبة القومية موردين تقريبا سريعا لها وموضحين فيما بعد التعريف الذي نفضله والذي نستطرد منه إلى فلسفة المحاسبة القومية ، ولقد وردت عدة تعاريف للمحاسبة القومية منها تعاريف وصفية وأخرى وظيفية.

أولا : التعاريف الوصفية :

عرف إيدي وبيكوك وكوير المحاسبة القومية " بأنها تتضمن تصنيف النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الطلب على المعلومات التي تجمعت من استقصاء عمليات النظام الاقتصادي "

بين هذا التعريف الغرض من المحاسبة القومية وهو وصف مجريات النشاط الاقتصادي.

بينما عرفها البعض بأنها : " عبارة عن نظام للتصنيف مبني على تلخيص عمليات منشآت الأفراد وإعداد حسابات وصفية لما حدث في الاقتصاد "

كذلك فإن هذا التعريف أوضح الغرض من المحاسبة القومية ، وهو وصف مجريات النشاط الاقتصادي ، إلا أنه أضاف أن مصدر هذه الحسابات هو المعلومات الواردة من منشآت الأفراد بعد تلخيصها وتصنيفها .

وعرف البعض المحاسبة القومية بأنها " عبارة عن وصف كلي للنشاط الاقتصادي مصنف في شكل مجموعات من الصفقات حيث تسجل كل مجموعة مرتين طبقا لطريقة القيد المزدوج مرة في جانب من إحدى الحسابات ومرة أخرى في الجانب الآخر من حساب آخر " .

أما هذا التعريف فقد بين الغرض من المحاسبة القومية ، وهو وصف مجريات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الصورة العامة لها ، وهي مجموعة من الصفقات يتم تركيبها وفقا لطريقة القيد المزدوج .

ثانيا : التعاريف الوظيفية :

عرف (ليوسنك شو) المحاسبة القومية كالآتي : " يمكن النظر إليها كتطبيق المبادئ والطرق المحاسبية لجمع وتنسيق وعرض البيانات المكونة للاقتصاد القومي ، ولذلك فالمحاسبة القومية لا تستخدم فقط البيانات المحاسبية في جمع تقديرات الدخل القومي كما يفكر البعض ولكن تستخدم أيضا طريقة محاسبية هي طريقة القيد المزدوج في عرضها لتلك التقديرات فالبيانات المحاسبية قد استعملت كثيرا في جمع تقديرات الدخل القومي ، ولكن المحاسبة القومية لا يمكن أن تتكامل إلا إذا استخدمت طريقة القيد المزدوج في تصنيف وتفسير تلك البيانات "

و هذا التعريف يبين نسبياً وظيفة المحاسبة القومية باستخدامها كأداة لتقدير الدخل القومي ، كما أوضح هدف المحاسبة " وصف مجريات النشاط الاقتصادي " كما يبين الصورة العامة له (مجموعة من الحسابات يتم تركيبها وفقاً لطريقة القيد المزدوج) ويعاب عليه أنه أغفل كثيراً من وظائف المحاسبة القومية الأخرى.

كما عرفها البعض بأنها : " تطبيق لطريقة القيد المزدوج في مسك الدفاتر بغرض تحليل الاقتصاد ، وهي تهتم بالبيانات وتقدير وتحليل الدخل القومي أو الدولي والميزانية القومية أو الدولية وتصميم الحسابات "

وقد بين هذا التعريف بالإضافة إلى أهداف المحاسبة القومية وصف مجريات النشاط الاقتصادي واستخداماتها في التحليل الاقتصادي وتحليل الدخل القومي والدولي والميزانية القومية ، ولكنه لم يتطرق إلى استخداماتها في رسم السياسة الاقتصادية .

وعرفها أحد الاساتذة بأنها : " وسيلة فنية قائمة على أساس دراسة تحليلية منهجية تستهدف وصف مجريات النشاط الاقتصادي وتدقيقه ، مترجماً في صورة صفقات حقيقية أو مجازية بين مجموعة حسابات مصورة على أساس مبدأ القيد المزدوج توصلنا إلى تحليل السياسة الاقتصادية وترشيدها ، وقد ينصرف هذا العرض الفني للبيانات الإحصائية للنشاط الاقتصادي للمجتمع إلى الماضي ، أو قد يتضمن افتراضات بدلية تتعلق بأغراض اقتصادية مستقلة فتعرف بالنماذج الاقتصادية ، وقد تتضمن أهدافاً يراد تحقيقها في المستقبل فتعرف بالميزانية القومية ، وقد تتجهل في هياكل محاسبية مؤسسة على مبدأ القيد المزدوج وتستهدف التداخل الصناعي في الحساب الاقتصادية فتسمى جداول المستخدم المنتج ، وقد تتغيا تصوير التيارات النقدية التي تربط بين الوحدات الاقتصادية المختلفة في قطاعات معينة فتسمى حسابات التيارات النقدية "

وباستعراضنا للتعريف السابقة ، يمكن أن نكون إطاراً عاماً للمحاسبة القومية يتمثل في :

- ١- طسبعة المحاسبة القومية : وسيلة منهجية تبنى على النظرية الاقتصادية وتستخدم بعض المبادئ والأسس المحاسبية المستعارة من المحاسبة المالية .
- ٢- الصورة العامة لها : عبارة عن مجموعة من الحسابات للنشاط الاقتصادي القومي يتم تركيبها وفقاً لنظرية القيد المزدوج .
- ٣- هدف المحاسبة القومية : بيان كيفية تركيب الاقتصاد القومي وكيفية عمله ونتيجة سيره ، توصلنا إلى تقييم العمليات الاقتصادية ورسم السياسة الاقتصادية القومية المستقبلية .
- ٤- الاستخدامات :

(أ) رسم السياسة الاقتصادية

(ب) التحليلات الهيكلية

(ج) تحليل النتائج

(د) تحليل الدخول والدورات

(هـ) المقارنات في الزمان والمكان

فإذا ما أتيج لنا أن نفاضل بين تعريف وآخر فإننا نورد التعريف الآتي:

المحاسبة القومية عبارة عن وسيلة فنية منهجية تستهدف وصف مجريات النشاط الاقتصادي في صورة صفقات أو مجازية تتم بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي ، وذلك في صورة حسابات تعد باتباع طريقة القيد المزدوج وتعرض في قطاعات بهدف رسم السياسة الاقتصادية وترشيدها وعمل التخطيط الاقتصادي .

الأهداف والمخرجات التعليمية للباب الأول

أولاً : الأهداف التعليمية

- ١- التعرف علي أهداف واستخدامات المحاسبة القومية
- ٢- التعرف علي الجذور الاقتصادية والاجتماعية والمحاسبية والاحصائية للمحاسبة القومية
- ٣- فهم المجالات المختلفة لاستخدامات المحاسبة القومية
- ٤- معرفة المفاهيم الاساسية للحسابات القومية

ثانياً : المخرجات التعليمية المستهدفة

بعد دراسة وفهم هذا الباب سوف يكتسب الدارس المهارات التالية :

- ١- المهارات الإدارية والمعرفية الخاصة بأهداف المحاسبة القومية وأهم المجالات التي تستخدم فيها
- ٢- المهارات الفكرية والذهنية التي تربط المحاسبة القومية بعلم الاقتصاد والاجتماع وعلم المحاسبة والإحصاء
- ٣- المهارات التطبيقية والمهنية المتعلقة بحساب كل من الناتج القومي والدخل القومي والناتج الوسيط والقيمة المضافة والدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه وغيرها من المباح مع الاقتصاد القومي .

ومما تقدم يمكننا أن نتطرق إلى الفلسفة الموضوعية للمحاسبة القومية :
١- بالنظر إلى أن هذه التعاريف قد أجمعت على أن المحاسبة القومية هي وصف محاسبي
لجوانب النشاط الاقتصادي ، لذا نرى أن نبدا الحديث بإيجاز شديد عن مفهوم النشاط
الاقتصادي الذي يتمثل في :

$$\text{الانتاج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

ويعرف الانتاج بأنه : " كل نشاط يؤدي إلى خلق قيمة إضافية يمكن تمويضها نقداً "
أما الناتج القومي فيعرف بأنه : " مجموع السلع والخدمات المتولدة من نشاط معين في
فترة معينة "

والاستهلاك نوعان :

استهلاك خاص - استهلاك عام وهو طلب الحكومة .
ويعرف الاستهلاك بأنه : " مجموع ما يطلبه الأشخاص من السلع والخدمات الاستهلاكية ،
سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ماعدا الحكومة "
أما الاستهلاك القومي فيعرف بأنه : " مجموع الطلب على السلع والخدمات من جميع
الأفراد في المجتمع ، وهذا المجموع يتمثل في مجموع القيم النقدية لانفاق الأفراد "

والاستثمار : بمعناه العام عبارة عن كل إنتاج لا يستهلك ويستخدم لاستحداث طاقات
جديدة أو تدعيم ما هو قائم منها لزيادة الدخل القومي ، وقد يكون في أموال إنتاجية ثابتة
كآلات والمباني ، أو قد يكون بشكل مخزون سلع من السلع أو في المواد الأولية .

وجدير بالذكر أن الاستثمار قد يكون إيجابياً (وذلك إذا ما أدى إلى زيادة رأس المال
القومي) . وقد يكون سلبياً (وذلك إذا ما أدى إلى نقصان رأس المال القومي).

وبهذهنا هنا أن هذه الوظائف تجمعهم دورة واحدة تسمى دورة الدخل ، تبدأ بإنتاج السلع
والخدمات باستخدام رأس المال والعمل ، وتوزع مقابل ذلك دخول نقدية على المساهمين
في الانتاج تتفق بدورها في الحصول على سلع وخدمات تستهلك وتعود إلى دائرة الانتاج
في صورة سلع استثمارية فتتم في النهاية الدوران المادية والنقدية .

٢- الغرض من المحاسبة القومية هو التصوير المحاسبي للنشاط الاقتصادي ، أي وصفه
في حسابات توازنية لأجل المقارنة بين قرارات المنتجين والمستهلكين إذا فالحسابات
القومية تدل في مفهومها العام على التأليف للصفقات الحقيقية والمجازية في النظام
الاقتصادي الذي يوضح بجلاء

(أ) أشكال النشاط الاقتصادي : الانتاج والاستهلاك وتكوين الثروة

(ب) أنواع الصفقات : مثل المبيعات والمشتريات من السلع والخدمات والهبات والضرائب
والتحويلات الأخرى .. إلخ.

وعلى ذلك يجب أن يزود كل قطاع بثلاثة حسابات ، ويختص كل حساب بالمصفقات المتعلقة به لأي نشاط من الأنشطة الاقتصادية الثلاثة : الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال. ويتعلق الحساب الأول بالإيرادات والمصروفات الخاصة بالنشاط الإنتاجي ويظهر صافي الربح في هذه الحالة بالفرق بينهما . ويبين الحساب الثاني كيفية توزيع الربح السابق ، أي ربح آخر ينتج من هذا القطاع على الاستخدامات المختلفة ، والفرق بينهما بالزيادة يمثل الادخار مع مراعاة أن هذا الحساب لا يتعلق بالإنتاج ولا يرتبط مباشرة . وذلك يسمى (حساب التخصيص) ويبين الحساب الثالث كيفية استخدام الادخار الناتج من الحساب الثاني ، مضافا إليه ما نتج من هذا التعامل من مصادر رأس المال في تمويل الانفاق الرأسمالي واعطاء القروض للمعاملين الآخرين وتكتمل الحلقة بعمل قيود الافتتاح واقتال الميزانية للمعامل التي تبين أصوله وخصومه بداية ونهاية الفترة المحاسبية .

إذا فهذه الحسابات باعتبارها حسابات الدخل القومي تستقصي مفهومه المتأصل في النظرية العامة للإنتاج والاستهلاك والاستثمار مسبوغة بحيث تظهر التمييز بين قرارات المنتجين القائمين على الإنتاج من ناحية ، واستهلاك ما قد أنتج من ناحية أخرى ، وتستهدف تصوير قيمة الناتج في فترة معينة والذي يعبر بدوره قيمة ما يبيعه منتجو السلع والخدمات للمستهلكين (الاستهلاك) ، وكذلك قيمة ما يضاف إلى الثروة القومية (الاستثمار) ، وهذا يمثل قيمة الزيادة في طلب المنتجين على الموارد والسلع ، وهي كذلك تمثل قيمة الطلب على ما يذهب إلى عناصر الإنتاج خلال الفترة ذاتها (الدخل) بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي ليس لها مقابل من السلع والخدمات .

٣- أن الوصف المحاسبي للنشاط الاقتصادي يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:-

- أ- أن وصف النشاط الاقتصادي يمكن أن ينصرف إلى تدفقات الدخل فيكون باسم حساب الدخل القومي فمن المعروف أن هناك أسس ثلاث يعتمد عليها الأطوار المحاسبي وهي المصفقات والقطاعات والحسابات ، وتفيد في الحسابات المصفقات حيث يفيد الجانب الدائن لكل صفقة في موارد حساب ، ثم يفيد الجانب المدين لذات الصفقة وب نفس المقدار في استخدامات حساب آخر بحيث يكتمل الترابط والتوازن بين الحسابات والقطاعات في الأطوار المحاسبي ، وتتوافر بين أيدي رسمي الحسابات القومية وسيلة للضبط الذاتي والموازنة الكاملة للحسابات في الأطوار المحاسبي وعليه فإن حسابات الدخل القومي في أبسط صورة لها عبارة عن أدوات لقياس الإنتاج والاستهلاك والاستثمار نظمت بطريقة معينة لتؤكد الفروق بين قرارات الأفراد المتعلقة بإنتاج السلع واستهلاك ما سبق إنتاجه.
- ب- ويمكن أن يكون وصفا محاسبيا في هياكل محاسبية للعلاقات الصناعية المستدخلة فيكون (المستخدم المنتج) تطبيقا لفكرة جداول المستخدم المنتج بوصف الاقتصاد القومي بأنه نظام يضم صناعات مترابطة ترابطا متبادلا بمقادير كلية وتربط جميع قطاعات الاقتصاد القومي بعضها ببعض مباشرة وغير مباشرة وذلك دون استثناء القطاع العائلي الذي يمكن النظر إليه بأنه يحول السلع الإنتاجية إلى خدمات إنتاجية وكذلك قطاع الحكومة والعالم الخارجي.

ج- وقد يكون التصوير المحاسبي القومي وصفاً للتدفقات النقدية والمالية فتكون ما يسمى بحسابات التدفقات النقدية المالية . التي تهتم بإيضاح الدورة النقدية وكيفية استحابة مساهمة النظام المالي من التقدم الانتاجي والترزيعي . عمد تهتم ببيان التغير في الاصول والالتزامات النقدية الخاصة بمختلف الطوائف والمنظمات وهذا يلقي الضوء على الاتجاهات والتغيرات الهامة في الاقتصاد القومي كما تتيح فرص التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للهيئات والمنظمات ، كما تتيح هذه الحسابات أيضا مجالا لتفسير التضخم والانكماش واسبابه وذلك عن طريق توضيحها للموارد والاستخدامات النقدية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي.

د- وقد يكون هذا الوصف في شكل نماذج اقتصادية ويعرف النموذج الاقتصادي بانه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد تستخدم لرسم صورة للهيكل الاقتصادي ولنمط ومعدل أدائه وذلك لاستخدامها لدراسة التطورات المحتملة تحت مجموعات مختلفة من الفروض توطئة لتحديد السياسات الواجبة الاتباع لتحقيق الاهداف التخطيطية.

ونلتقي بالإشارة هنا الى ان هذه النماذج الاقتصادية ذات فائدة كبيرة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي إذ بواسطتها يمكن تحليل سير الاقتصاد وتحديد عوامل اختلاله.

هـ - وقد يكون هذا الوصف اسقاطا للحسابات القومية في المستقبل فيكون الميزانية القومية. إذا فالميزانية القومية عبارة عن اسقاط وتنبؤ بحسابات قومية عن فترة زمنية (غالبا سنة) ، استرشادا بالحسابات القومية التي تم اعدادها عن فترة سابقة (سنة في الغالب) مع الاخذ في الاعتبار الظروف والمؤثرات الاقتصادية المسيطرة خلال الفترة الزمنية التي اتخذت كأساس من ناحية والظروف الاقتصادية والمالية التي ينتظر ان تسود في المستقبل وتؤثر بالنسبة على الانماط الانتاجية والاستهلاكية وكذلك المرونة لكل من الدخل والاستهلاك وعادة ما تستخدم هذه الميزانية في تحقيق اغراض التي توضع من أجلها الخطط الاقتصادية.

٤- المحاسبة القومية هي صورة مكبرة للمحاسبة التجارية وذلك بالرجوع الى فلسفة المحاسبة القومية تبعا لما قالت به المدرسة السوفيتية فقد " اعتمدت المحاسبة القومية في الاتحاد السوفيتي على تطبيق حسابات المشروع الواحد على حسابات الاقتصاد القومي باسره باعتباره مشروعا واحدا يخضع لادارة الهيئات الحكومية وقد استخدمت هذه الحسابات للسيطرة على الاقتصاد القومي وتوجيه سياسته وللاستعانة بها في التخطيط الاقتصادي. إذا فحسابات الدخل القومي لا تعد إلا ان تكون صورة لجميع الحسابات الفردية التي تسجل بالفعل وتقديرا لتلك التي لا تقيد في دفاتر وحسابات خاصة ، وبطبيعة الحال فإنه لو عرضنا جميع هذه الحسابات بدون تنسيق أو تنظيم لقولنا بعدد ضخ من الحسابات التي لا يمكن عرضها أو فهمها ، وفي هذه الحالة لن تعبر عن مجريات النشاط الاقتصادي وبالتالي لا يستفاد منها في التحليل الاقتصادي ولذلك فإنه يتعين توحيد هذه الحسابات وذلك بتجميع كل حسابات الجانب الدائن معاً وكل حسابات الجانب المدين معاً مع مراعاة استبعاد الصفقات والمعاملات الداخلية .

٥- حسابات الدخل القومي تعطي صورة توازنية لدورتي الدخل العينية والمالية حيث أن هذه الحسابات تعتمد على فكرة الدخل القومي باعتبارها تدفقا مزدوجا للسلع والخدمات والدخل النقدي ويمكن توضيح الدورتين المادية والنقدية أنفثي الذكر كالآتي :

تستخدم الوحدات الانتاجية رأس المال والعمل منتجة سلعا وخدمات وتوزيع دخول نقدية (للذين ساهموا في الانتاج) نظير ما ساهموا به من رأس المال وعمل فيقوم هؤلاء بانفاق جانب منه على السلع الاستهلاكية ويدخرون الباقي لشراء السلع الاستثمارية وإذا ما كان الانفاق استهلاكاً فإن أثمانها تعود الى الوحدات الانتاجية في صورة اثمان للمبيعات ، وإذا كانت سلعا استثمارية بحيث تتم في آخر المطاف الدورتان المادية والنقدية .

٦- تصوير النشاط الاقتصادي يتم على اساس طريقة القيد المزدوج وهذه الطريقة ارسى اساسها الكاتب الرياضي " لوكاس باسيولي " وقد مرت هذه الطريقة بعدة مراحل :

المرحلة الاولى :

حيث كانت هذه الطريقة عبارة عن قيود للايرادات والمصروفات ثم تطورت .

المرحلة الثانية :

التي مكنت من استبيان دائنية ومديونية المشروع فظهرت حسابات الاستاذ ثم اهتمت اخيرا بتصوير العمليات التي يمر بها المشروع فظهرت حسابات بضاعة اخر المدة والارباح والخسائر وحساب رأس المال .

المبحث الثاني تأصيل المحاسبة القومية

فى هذا المبحث سنتكلم عن تأصيل المحاسبة القومية مبتدئين بالتأصيل الاقتصادي باعتبار ان مدي نضج النظرية الاقتصادية ووضوح المفاهيم وتطور النشاط الاقتصادي لهم الاثر البالغ فى تطور المحاسبة القومية ثم ننتقل إلى التأصيل المحاسبي باعتبار أن أصول المحاسبة القومية ما هي إلا امتداد لنظم المحاسبة التجارية ، ثم ننتقل إلى التأصيل الاجتماعي فنبيس أن أثر تطور المجتمعات والازمات العالمية والحروب على تطور المحاسبة القومية . ونختتم هذا المبحث بالكلام عن التأصيل الإحصائي فنوضح أثر تطور البيانات التي نقدمها المحاسبة التجارية على تطور المحاسبة القومية .

أولا : التأصيل الاقتصادي

من المسلم به ان تطور المحاسبة القومية وخاصة من حيث تطوير النشاط الاقتصادي ووضوح مفاهيم وتعريف قابلة للقياس العلمي يتوقف بدرجة كبيرة على النظرية الاقتصادية ومدي نضجها كما ان وضوح النظرية الاقتصادية بشكل يمكن من خدمة اغراض التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية يتأثر بدوره بما يحدث من تطور فى المحاسبة القومية . وتأثير المحاسبة القومية ليس فقط بالنظرية الاقتصادية بل بنوعها أو بتعبير ادق بالفلسفة التي تستند عتيها راس مالية أو اشتراكية الامر الذي جعل المحاسبة القومية تأخذ صورا وتركيبات واهدافا مختلفة فى الانظمة الرأسمالية عنها فى الاشتراكية ، كذلك فان المحاسبة القومية تتأثر الى حد كبير بتطور النظرية الاقتصادية وهي تتأصل من هذا الوجه على النحو التالي.

عهد التجاريين

فقد كان هذا العهد مناسبا من الناحية السياسية لوضع وتركيب حسابات قومية بسبب المفهوم السياسي السائد خلاله والذي كان يركز على زيادة ثروة الدولة من خلال زيادة رصيدها الذهبي فمذهب التجاريين قد تضمن ان التجارة الخارجية والنقل البحري هما أكثر الأنشطة إنتاجا لكونهما فى نظر اصحاب هذا المذهب اقدر هذه الأنشطة على زيادة رصيد الدولة من الذهب ولذلك فان المذهب اعطى أهمية خاصة لدور الحكومة فى زيادة ثروة المجتمع عن طريق اشرافها على الصادرات والواردات والإنتاج المحلي وحركة الذهب . ويسترعى نظرنا فى هذه المدة من الزمن اسم "وليم بيتي" حيث يعتبر المؤسس الحقيقي لمفهوم الدخل القومي ، وقد عرف بيتي دخل الأمة بأنه " مجموع القيمة السنوية للعمل والخلة السنوية لثروة الأمة " وهكذا تم فى أول تعريف للدخل القومي التمييز بين الدخل من العمل ، وبين الدخل من رأس المال كما استخدم " كنج " تقديرات الدخل القومي والإنفاق القومي والإدخار القومي وكيفية توزيعهم بين الطبقات الاجتماعية والمعنية فى اجراء المقارنات الزمنية والدولية .

فإذا انتقلنا إلى مدرسة الطبيعيين (الفيزيوكرايز) لوجدنا أنهم قدموا مفهوم ضيق الدخل والثروة وأسباب زيادتها وذلك إذا ما قورن بالمفهوم السابق لييتي وكنج فمفهوم الناتج والدخل في عرف الطبيعيين يتميز بأنه مفهوم مادي يقتصر على مجموع السلع القابلة للاستهلاك . ويرتبط اسهام الطبيعيين في تطوير المحاسبة الاقتصادية بالجدول الاقتصادي أو ما يسمى بجدول (كيناي).

ويعتبر هذا الجدول نموذجاً بسيطاً للتشاك الاقتصادي غرضه تصوير تدفق الدخل القومي بين مختلف قطاعات المجتمع ونقطة البداية والنهاية في هذا النموذج الطبقة المنتجة (الفلاحين وعمال الزراعة) ونقطة النهاية في طرف آخر الطبقة العقيمة (الأنشطة غير الزراعية كالحرفيين وغيرهم) وبين الطبقتين المنتجة والعقيمة تقع طبقة ملاك الأرض وتعرف في هذا الجدول بالعنصر القائم بالتوزيع والإشراف .

ومن الجدير بالذكر أن الطبيعيين قد جاءوا بفكرة جديدة وواقعية ألا وهي فكرة أهمية دور التكوين الرأسمالي في تحديد الدخل القومي .

ومن ثم فيمكن القول أنه بما أسهمته هذه المدرسة من وضع الجدول الاقتصادي أو بما يسمى بجدول كيناي قد ساهمت في تطوير واحدة من امهات صور المحاسبة القومية ألا وهي جداول المستخدم المنتج .

وقد شارك " آدم سميث " مؤسس علم الاقتصاد والطبيعيين في تحديد طبيعة العملية الاقتصادية فالعملية الاقتصادية عند الطبيعيين وكذا آدم سميث هي عملية تداول رأس المال التنظيمي الثابت والمتغير وليست عملية تداول السلع القابلة للاستهلاك والاستثمار ، فالمنظم يدفع الأجور ومختلف نفقات التشغيل لتعود إليه في صورة اموال انتاجية ثابتة ومن ثم فهو يحقق ارباحاً وتستمر العملية الانتاجية .

وقد ميز آدم سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج وفي نظره ان العمل المنتج هو القادر على اعادة انتاج قيمته وتحقيق ربح وفي نظر آدم سميث يعتبر العمل المنتج أوسع نطاقاً من وجهة نظر الطبيعيين فهو يشمل بالإضافة إلى المشتغلين بالزراعة كل عمل متعلق بانتاج السلع المادية ، سواء في الزراعة أو في الصناعة التحويلية أو خدمات النقل والتجارة المتعلقة مباشرة بالانتاج المادي اما ما عدا ذلك من الأنشطة فالعمل فيها غير منتج وهذه تشمل الخدمات الحكومية المنزلية ، والمهن والخدمات المنزلية وخدمات المساكن .

أما بالنسبة إلى المدرسة التقليدية

فقد واصل اتباعها أمثال (أدم سميث ، مالينس ، وريكاردو) من ناحية و كارل ماركس من ناحية أخرى الدراسات الاقتصادية للوحدات الكبيرة فحاولوا تفسير تكوين الدخل القومي وكيفية توزيعه على الطوائف الاجتماعية وذلك من وجهة نظر عامة . ونشير هنا إلى أن ماركس قد قدم مزيداً من الوضوح لطبيعة العملية الإنتاجية والمفهوم المادي للإنتاج وذلك بفضل تسميته "إل سي" ما ينطوي عليه التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج . ومن التمييز الذي أجراه آدم سميث في فكرتين منفصلتين تماماً في الفكرة الأولى يتم النظر إلى العامل المنتج باعتباره مصدراً للارباح ورأس مال المنظم وفي الفكرة الثانية : ينظر إلى العامل باعتباره متحماً للخدمات للاستهلاك .

ورغم ما قيل عن مفهوم سميث وماركس لطبيعة العملية الإنتاجية إلا أن مفهوم ماركس للإنتاج كان ضيقاً رغم تمييزه بين قيمة الناتج وبين القيمة المضافة . ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أنه لم تتم أية محاولات من قريب أو بعيد لتكوين الحسابات القومية الأمر الذي يمكن أن يفسر أسبابه في قلة الإحصاءات المتاحة في ذلك الحين وفي طريق التحليل التي كان يقوم بها شخصاً متوسطاً أو مجرداً للطائفة موضوع البحث على نحو ما كان يفعل كارل ماركس عند عقد المقابلة بين الرأسمالي والعامل وكذلك الميل المتمثل في ذلك العصر إلى الاهتمام بالمفاهيم أكثر من المقاييس وبالاصلاح أكثر من الشرح والتفسير .

فإذا انتقلنا إلى مدرسة التقليديين المحدثين أمثال (جيفونز ومنجر وفلاس وغيرهم) لوجدنا أن الأبحاث الاقتصادية السائدة آنذاك تنطبق على مستوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة ولذلك فإن دراسة منشآت الأفراد وموضوع التوازن العام هي التي تستخدم بالقدر الأكبر من الاهتمام ومن ثم فلم تكن هناك فرص لتصوير أي شكل من أشكال الحسابات القومية .

فإذا انتقلنا إلى المنهاج الكنزوي في عام ١٩٣٦ نجد أن الأبحاث كانت تتم في إطار قومي تقدر داخله العوامل المحددة لحجم الدخل القومي والمفسرة للتوظيف الكامل كذلك فإن تلك الأبحاث كانت تهتم بتوضيح ضرورة التكافؤ بين عنصرَي الإدخار والاستثمار القومي وضرورة تكافؤ العرض الكلي والطلب الكلي .

ومن ثم فإن التحليل الكنزوي يعتبر أحد العلامات المميزة في طريق تكوين وتصوير الحسابات القومية . ومن الجدير بالذكر أن اتباع كنزوي أسسوا نماذج أطلق عليها نماذج الاقتصاديات الكلية تشبه جدول كيناي السابق الذكر يؤسس كل منهما على عامل معين يؤثر في حجم وهيكل الدخل القومي وذلك بغرض استخدامها كوسيلة للاسقاط .

ونشير هنا الي ان هذا المنهاج اتاح وسيلة للتوسع في مفهوم وتحليل الدخل القومي مما ادي الي تأثر بعض الاقتصاديين الانجليز امثال (كالدورستون وميد) فنادوا بتطبيق طريقة القيد المزدوج في نظام المحاسبة القومية .

وبجب ان نلوه بالدور الذي لعبه " ريتشاردستون " في مجال المحاسبة القومية حيث ان الدراسات التي قام بها في كمبردج منذ عام ١٩٣٨ تعتبر نواة للحسابات القومية ، وقد تميزت المحاسبة القومية في ذلك الحين بخاصيتين هاميتين :

الاولى : كانت تستهدف تسجيل التوقعات لا المخزون وذلك بسبب نقص البيانات الاحصائية .
الثانية : تتمثل في اهتمام الحسابات القومية باظهار طرق التحليل اكثر من اظهار النتائج .

ثانيا : التفاصيل المحاسبية

الي جانب التحليل الاقتصادي السابق نري ان تصنيف التطور المحاسبي للحسابات القومية ، فاصول المحاسبة القومية ما هي الا امتداد لنظم المحاسبة التجارية وهي النظم التي ظهرت الي الوجود منذ خمسة قرون مضت على الاقل ويعتبر اكثر هذه النظم شهرة واوسعها استخداما تلك التي وضعها القسيس الفرنسيكاني الايطالي " لوكاس باسيولي " قرب نهاية القرن الخامس عشر وضمنها مؤلفه الذي طبع في مدينة البندقية عام ١٤٩٤ ، هذا المؤلف تضمن طريقة القيد المزدوج في المحاسبة التجارية والتي تستخدمها حاليا نظم المحاسبة القومية . ونظم المحاسبة التجارية مجموعة من المبادئ التي تعتبر ذات اهمية خاصة في التأثير على نظم المحاسبة القومية هذه المبادئ هي :

١. مبدأ الوحدة المحاسبية : (وحدة امساك الدفاتر) وفقا لهذا المبدأ فكل فرد مستهلك كان او منتجا وكل منشأة ايا كان شكلها او نظامها ينظر اليها باعتبارها وحدة محاسبية او وحدة لامساك الدفاتر .

٢. مبدأ التمييز بين نوعين من الصفقات او المعاملات : الصفقات التجارية و صفقات الارصدة .

والصفقات التجارية قد تكون مجازية او محاسبية وهي اما ان تكون دخلا او انفاقا للوحدة التي تمسك الدفاتر ، وبصور مجموع تدفقاتها التي تتحقق خلال فترة من الزمن في بنود (او جداول) للدخل والانفاق اما صفقات الارصدة فتمثل تغييرا في وضع وتركيب قائمة الاصول والخصوم (الميزانية) للوحدة المحاسبية أي ان صفقات الارصدة تؤدي الي تغيير (بالزيادة او النقص) في المركز المالي للوحدة وبناء على هذا الفرق الذي يطرأ خلال فترة من الزمن بين الدخل والانفاق (صفقات تجارية) سواء كان ساليا او موجبا يؤدي بالتالي الي تغيير الاصول والخصوم .

٣. مبدأ تشابك صفقات التيارات و صلفقات الارصدة : ويتحقق هذا التشابك نتيجة للبند التوازني (الفرقي) في حسابات الدخل والانفاق ويضم صفقات التيارات وقد اشرنا الي ما يرتبه هذا البند الفرقي من تغيرات في الميزانية ، وهو يضم صفقات الارصدة مجتمعة وهذا التشابك هو اهم مميز لنظام المحاسبة التجارية كما ان مبدأ التشابك هو المبدأ الذي يترجم في النظام المحاسبي القومي الي مبدأ القيد المزدوج .

ونشير هنا الي ان تطبيق هذه المبادئ الثلاثة مكن من استخدام المحاسبة التجارية بنجاح كامل في كل انواع المشروعات ايا كان حجمها ، كما يرجع الي هذه المبادئ الثلاثة الفضل في تعديل او تطوير نظام المحاسبة التجارية توصلا الي نظام المحاسبة القومية وتوصلا لهذا التطور تطلب النظر الي مجموعات المتعاملين علي انها فروع للاقتصاد القومي ككل والنظر الي الاقتصاد القومي باعتباره الوحدة المحاسبية المركزية واخيرا فانه بفضل نظام المبدأ الثالث (نظام القيد المزدوج) يمكن عرض جميع علاقات التشابك التي يتضمنها النشاط الاقتصادي ودرجات متفاوتة من التفصيل .

ثالثا : التاصيل الاجتماعي

عند محاولتنا للبحث عن التطور الاجتماعي للمحاسبة القومية نرجع الي الورا الي فجر التاريخ فعندما كان النظام القبلي هو النظام السائد حيث كان يقوم علي الاكتفاء الذاتي فالمنتجون فيه هم المستهلكون فهو اقتصاد عائلي مغلق ولذا فهذا المجتمع ليس بحاجة علي الاطلاق لتصوير حسابات قومية وذلك لان الحسابات القومية في ابسط صورة عبارة عن مقاييس للاستاج والاستهلاك والاستثمار تصور بحيث تساعد علي التمييز بين قرارات المنتجين والمستهلكين.

ولكن بمرور الزمن وظهور المدن الكبرى وكثرة عددها وقلة ارتباط الناس بالارض وظهور التخصص وتقسيم العمل نتيجة لانبثاق الثورة الصناعية كما استخدمت النقود وتأسست المصارف ، ثم كانت التنمية الصناعية السريعة لدول غرب اوربا وخلق علاقات متبادلة بين هذه الدول ، نشأت مشاكل التنمية الصناعية . هذه المشاكل دفعت الاقتصاديين الي البحث عن حلول لها عن طريق المصحح الاقتصادي الشامل لقطاعات الاقتصاد المختلفة .

كذلك فان ازمة الثلاثينات وما صاحبها من زيادة في البطالة وانخفاض معدل الاجور واختفاء الربح ونقص حصيلة الضرائب مما حدا بالحكومات الي التفكير في حلول مناسبة واختيار الامثل منها مثل رفع اسعار الضرائب او الاقتراض او خفض انفاقها وذلك بمناقشة الآثار المحتملة لكل حل .

كما ظهرت في اعقاب هذه الازمة الحاجة الملحة الي معرفة البيانات الاحصائية عن النظام المصرفي والانفاق القومي والمخزون توصلا الي تحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وقد صاحب اندلاع الحرب العالمية الثانية مشاكل اقتصادية جمة غابتها تعبئة الانتاج القومي للاغراض العسكرية ، وقد تطلبت هذه المشاكل حولا وسياسات ومن اجل ان تجني ثمار هذه الحلول والسياسات استدعي الامر ان توضع حسابات قومية يمكن من خلالها رسم اطار يوضح العلاقات المتبادلة بين الاستخدامات النهائية للانتاج .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بالحسابات القومية وتبلور في منهاجين هامين للتحليل الاقتصادي هما :

- ١- استخدام جداول المستخدم - المنتج بحيث يمكن بفضلها تطبيق فكرة التوازن العام.
- ٢- طريقة البرامج الخطية لتستخدم على نطاق قومي.

رابعاً: التاصيل الاحصائي

سبق ان ذكرنا ان تطور المحاسبة القومية يعتمد اعتمادا كبيرا على تطور المحاسبة التجارية ونورد هنا ان هناك اوجه شبه بين المحاسبتين فكلاهما يستند الي مبادئ محاسبية واحدة وكلاهما يطبق طريقة القيد المزدوج ، كذلك تتبع القاعدة العامة من التطبيق التجاري وذلك عند تسجيل العمليات فتحسب المشتريات من السلع والخدمات منذ تولد الحق او الدين وليس من ساعة الدفع وكذلك الحال بالنسبة للعمليات التي من جانب واحد (هذ مع وجود استثناءات من هذه القاعدة لاسباب عملية كما هو الحال بالنسبة للضرائب المباشرة والصادرات والواردات).

ورغم ما قيل من اوجه التشابه السابقة فهناك اختلاف بين المحاسبتين تتمثل في اختلاف وجهات النظر في بعض المفاهيم والافكار الاساسية وكذا اهمية الصفقات كذلك نجد ان هناك تباينا في الاهداف التي يتبعها المحاسبون في هذين الحقلين مثال ذلك فالمحاسبة القومية لا تدخل في حساب الانتاج كثير من العناصر والبنود مثل استيعادها للارباح الراسمالية الناتجة عن زيادة قيمة الاصول وما يدفعه المشروع من مبالغ تسديدا لقروض سبق ان عقدها محولا اياها الي حساب رأس المال ، كذلك تستبعد الخسائر الطارئة غير المتعلقة بعملية الانتاج . كذلك فان المحاسبة القومية لا تأخذ في الاعتبار اجراء استهلاك رأس المال الثابت وذلك في حالتي البيع والتصفية وهي ان فعلت ذلك فاهتمامها يتركز في تقدير التغير في قيمة الاصول الثابتة . كذلك هناك اختلاف بين المحاسبتين في طريقة تقييم المخزون فبينما تعتمد المحاسبة التجارية علي الاسعار الجارية تكتفي المحاسبة القومية بحساب التغير المادي في المخزون بغض النظر عن اسعاره وبينما تهمل المحاسبة التجارية التغير الطارئ على قيمة ثروة المشروع الا في حالة بيع اصوله نجد ان المحاسبة القومية تظهرها باستمرار في حساب الاصول ولا تدرجها ضمن حساب الانتاج القومي لعدم ارتباطها بعملية الانتاج.

والحقيقة التي نذكرها هنا انه برغم ما قيل من اختلاف بين المحاسبتين فان حسابات الوحدات الانتاجية بوجه خاص وسائر الصفقات والحسابات في المحاسبة التجارية والتي تشكل في مجموعها اوجه النشاط الاقتصادي تعتبر من اهم مصادر البيانات الاحصائية اللازمة لترجمة الاطار النظري للنظام المحاسبي القومي.

وأخيرا يمكن القول ان الحسابات القومية قد نبعت من احصاءات الدخل القومي ومن ثم فانه من الناحية التاريخية تعتبر تحليل النتائج اكثر اغراضها اهمية .

المبحث الثالث استخدامات المحاسبة القومية

إن المحاسبة القومية تستخدم استخدامات متعددة ومتباينة بتعدد الأغراض التي تصمم من أجلها والصور التي تتركب فيها والظروف التي تحيط بها ومن أهم المجالات التي تستخدم فيها هذه المحاسبة المجالات التالية:

أولاً : التحليلات الهيكلية

لقد صادف استخدام الحسابات القومية بغرض التحليلات الهيكلية استخداماً واسعاً وإن كان معناه يكتنفه الغموض إلى حد ما .

وبغرض دراسة التركيب الهيكلي فإننا نقسم إجمالي الناتج القومي أولاً على أساس القطاعات التي يتولد منها الدخل القومي بتحديد مدي أسهم هذه القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات في تكوين الناتج القومي وكذلك بهدف معرفة ما تساهم فروع النشاط المختلفة لكل قطاع في انتاجه الكلي.

كذلك هناك طريقة أخرى للتحليل الهيكلي وهو أن نقوم بتحليل الناتج الإجمالي والدخل القومي على أساس مقدار الانصبة القابلة للتوزيع وذلك بغرض معرفة مكونات هذا الناتج أو الدخل حسب دخول الأفراد من المرتبات أو الأجور والإيجارات والإرباح والفوائد .

وهناك وجهة نظر ثالثة للتحليل الهيكلي وهي تبويب إجماليات الناتج القومي على أساس نوع الانفاق فيتم التحليل إلى إجمالي الانفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والخدمات من ناحية وعلى الاستثمار من ناحية أخرى وكذلك إجمالي الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وإجمالي التغير في المخزون .

ويستفاد من هذه الدراسة التحليلية في معرفة الأنماط الانفاقية المستخدمة في التحليل الاقتصادي واستنباط مسرورات الاستهلاك والاسترشاد بها في إنتاج الأنواع المختلفة من السلع، كما يمكن استخدام هذا النوع من التحليل بهدف إجراء مقارنة بين الهياكل المختلفة الاقتصادية في دول مختلفة .

ثانياً : ترشيد السياسة الاقتصادية

يعتبر ترشيد السياسة الاقتصادية أحد الاستخدامات الأساسية للمحاسبة القومية فإذا كانت المحاسبة التجارية يمكن أن تستخدم لرسم السياسة التجارية في المشروع فمن باب أولى أن تستخدم المحاسبة القومية كوسيلة أفضل لخدمة تصميم السياسة القومية في المستقبل . فإذا بدأنا باستخدام الحسابات القومية لتقويم الهيكل الاقتصادي وتحديد معاملاته فنجد أن هذه الحسابات تستخدم لتقويم التركيب الاقتصادي وتربط أجزائه وذلك من ناحية سير العملية الإنتاجية ومدى تأثيرها بالاستهلاك والاستثمار بواسطة إنجاز العمليات الاقتصادية وتوضح ما بين القطاعات الرئيسية من علاقات هامة بحيث يتسنى إجراء تحليل توازني للاقتصاد القومي لاستجلاء ما يطرأ على قطاعاته وأجزائه من آثار القوي المستخدمة فيه.

ولبيان كيف يتم رسم السياسة الاقتصادية نقول انه عن طريق العرض المتناسق للتدفقات الاقتصادية التي تقدمها المحاسبة القومية في اطار محاسبي شامل ومتكامل نوضح لنا العلاقات الاحصائية بين هذه التدفقات وتكشف عن الحقائق والخصائص الهيكلية في الاقتصاد القومي مثال ذلك مقدار الناتج القومي وتلك النسبة التي تؤول منه الي الاستهلاك والاستثمار كما تبين معاملات رؤوس الاموال ودالة الاستهلاك ، والانماط الاستهلاكية والانماط الادخارية والتركيب الهيكلي للموارد بوجه عام ومدى الاعتماد على التجارة الخارجية .

وبناء على هذه المعاملات التي تقدمها المحاسبة القومية يمكن التنبؤ بالحالية الاقتصادية التي ينتظر حدوثها مستقبلا بفرض ثبات العوامل الاخرى ، بعد هذا التنبؤ يستطيع خبراء المحاسبة القومية والاقتصاديون تقدير ما اذا كانت هذه هي الحالة الملائمة للاهداف المخططة فاذا لم تكن كذلك فان المحاسبة القومية بمقدورها ان تجيب عما هي الوسائل الواجبة الاتباع ، وعن كفاية الموارد البشرية ، والمالية وكذا المعاملات والوظائف الاقتصادية المنتجة من التركيب الهيكلي لتحقيقها .

وصور المحاسبة القومية التي يمكن استخدامها في هذا الشأن هي الميزانية القومية وحسابات التدفقات المالية وجداول المستخدم المنتج كما ان هناك وظيفتين اخريين تقدمهما الحسابات القومية لترشيد السياسة الاقتصادية . اولاهما المتابعة الاقتصادية حيث ان تصوير الحسابات القومية عن فترة مالية سابقة يتيح فرصة المقارنة بين ما امكن تحقيقه من الاهداف وبين ما ينتظر تحقيقه تقديرا . والثانية تتمثل فيما تقدمه من بيانات ضرورية لتقدير التنمية الاقتصادية المحتملة ولرسم الهدف المطلوب .

وتكملة لوظيفة الرقابة فان الدول الرأسمالية يمكن ان يتاح لها وسائل رقابية مباشرة فالصادرات والواردات يمكن ان تراقب بسعر الصرف (التبادل) ، وحجم الصادرات والواردات يمكن ان يراقب عن طريق القيود ، وحجم الاستثمار يمكن ان يراقب بتراخيص الاستيراد كما يمكن ان يراقب عن طريق القيود ويراقب حجم الانتاج بواسطة خطط الانتاج ، وعدد المشتغلين بواسطة التوظيف المباشر ، اما الوسائل الرقابية غير المباشرة فتتمثل اساسا في النواحي المالية والنقدية .

فاذا انتقلنا الي البلاد الناهضة اقتصاديا فان الامر يحتاج الي اطار محاسبي شامل بالنسبة الي الطوائف في القطاعات المختلفة والتصرفات الاقتصادية حتي يمكن تقدير التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي ومعرفة كيفية سيره ووظائفه ومواطن النقص فيه فاذا حدد الهدف المطلوب فانه يمكن النظر فيما اذا كانت الموارد المتاحة لهذه الدول والتي تظهرها الحسابات القومية وكذا الامكانيات المادية والفنية والانتاجية تستطيع ان تفي بهذا الهدف .

وعلي ضوء الدراسة التحليلية يمكن تحديد الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد كما يمكن تتبع مدى التوفيق في تحقيق الهدف المنشود سنة بعد اخري .

ثالثا : تصوير نتيجة النشاط الاقتصادي لدولة معينة خلال فترة معينة

ومن ثم فانه يمكن تحديد مركزها الاقتصادي وثروتها القومية في تاريخ معين كذلك فان المحاسبة القومية تمدنا ببيانات اجمالية عن الاوضاع والظواهر الاقتصادية ومن هذه الاجماليات يمكننا الحصول على المؤشرات الآتية:

١. معدلات التنمية وذلك عن طريق تحديد الزيادة المحققة في الانتاج والدخل خلال فترة معينة .

٢. الكفاية الانتاجية للعمل والمواد وذلك عن طريق دراسة مقارنة لمستلزمات الانتاج في فترات مختلفة .

٣. مستوى المعيشة ومعدلات ارتفاعه وذلك عن طريق مقارنة الزيادة في الاستهلاك النهائي بالزيادة في عدد السكان خلال فترات مختلفة .

٤. المعامل الفني لرأس المال وذلك عن طريق تحديد العلاقة بين رأس المال وقيمة الناتج النهائي.

رابعا : تحليل النتائج

يعتبر تحليل النتائج اكثر اغراض المحاسبة القومية اهمية نظرا لان الحسابات القومية قد نبعت من احصائيات الدخل القومي ويعتمد هذا النوع من التحليل على مجاميع كلية من اهمها السنتاج القومي ، والدخل القومي ، والاستهلاك القومي ، وايضا الاستثمار القومي ، وذلك توصلا الي الحقائق الخاصة بالنتائج الاقتصادية لعمليات الانتاج والاستهلاك والاستثمار التي تمت في بلد معين خلال فترة معينة ويقصد استبيان اسباب ما تحقق من نتائج . ومن الجدير بالذكر ان اهمية الدخل القومي كمصدر للبيانات بهدف تحليل النتائج وذلك على اساس الاسعار الثابتة ترجع الي انه ما اذا حسب الدخل القومي والنتائج القومي باسعار ثابتة وقسم على عدد السكان فانه ينتج لنا في هذه الحالة وسيلة ثابتة لقياس مستوى المعيشة ويمكن ان يعبر عن الغرض من هذا القياس هو تحديد مستوى الرفاهية العامة .

امما اذا قسم الناتج القومي او الدخل القومي باسعار ثابتة على عدد العمال فانه يمكن التوصل الي قياس الانتاجية

خامسا : تحليل الدخول والدورات

يستخدم هذا النوع من التحليل في القطاع الخاص حيث تعدد الصفقات الاقتصادية كما انه يتركز في العلاقات المتبادلة بين الاشخاص الاقتصادية.

ويمكن الاستفادة من طريقة تحليل الناتج القومي على اساس الانصبة القابلة للتوزيع وهي الاجور والفائدة والربح وذلك بمقارنتها في فترات زمنية معينة بحيث يمكن الوقوف على التغير النسبي في الدخول بانواعها المختلفة ووضع السياسة الاقتصادية المناسبة .

ومن الجدير بالذكر ان نظام المحاسبة القومية في رأي بعض الكتاب لا يساعد علي تفسير التقلبات الاقتصادية لانه يقوم علي معادلات مصوغة في شكل محاسبي ومن ثم فهي لا تكون ذات جدوي في هذا الصدد الا اذا اضيفت اسس محددة للمجاميع المختلفة .

$$\begin{aligned} & \text{المعادلة الشهيرة الخاصة بالدخل القومي} \\ & (\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}) \\ & \text{ل} = \text{ك} + \text{ر} \end{aligned}$$

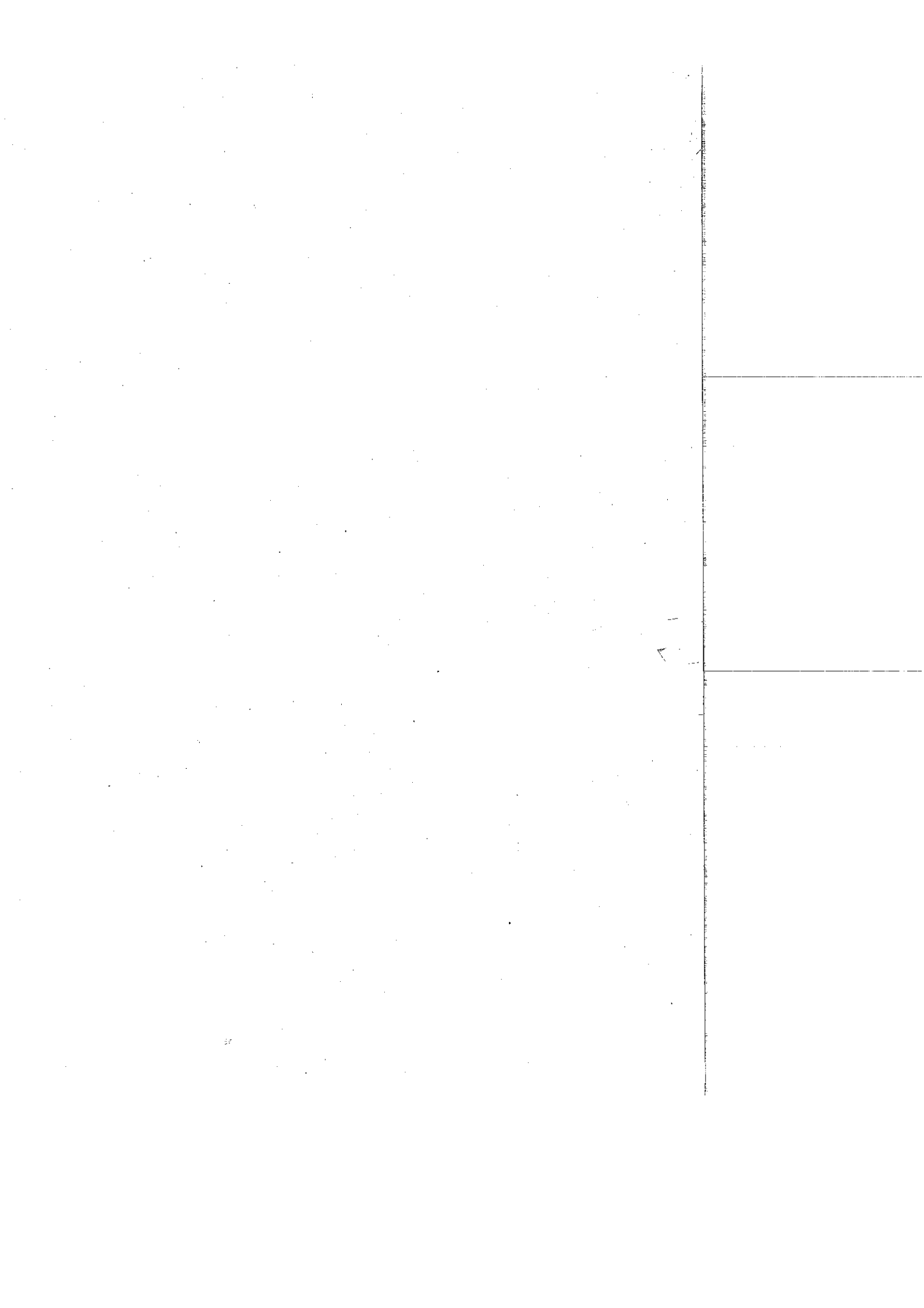
هذه المعادلة لا تكون ذات مغزى بالنسبة لتحليل الدورة التجارية الا اذا ما حدد الاستهلاك والاستثمار بدالات الدخل او (أي متغيرات أخرى) وتعكس هذه المعادلة النمط السلوكي ويمكن الحصول على المؤشرات من بعض النظم او البيانات الاحصائية (كنظم الضرائب وإحصائيات ماضية) فاذا ما تم هذا التعديل فانه يمكن وصف وشرح الدورة التجارية .

سنادسا : استخدام المحاسبة القومية في اتخاذ القرارات
وهذا لا يقتصر على المستوي القومي وانما يتعداه الي مجالات أخرى مثل مستوي رجال الاعمال والصناعة والنقابات العمالية .

فعلي مستوي رجال الاعمال نجد ان اهتمامهم ببيانات المحاسبة القومية ينصب لمعرفة نصيبهم من سوق الصناعة التي يعملون بها وما يمكن ان يؤول اليهم من مجالات أخرى يرونها مناسبة لاستثمار اموالهم كما يهتم رجال الاعمال ورجال السياسة بكيفية توزيع كل من الانفاق القومي على السلع والخدمات وذلك ما تبينه المحاسبة القومية . اما عن نقابات العمال فيصحبها زيادة نصيب العمال من الناتج القومي ومن ثم دخولهم وكذلك شأنهم في المحاسبة القومية مرتبطة بالطريقة التي يتم بها توزيع الدخل القومي.

سابعاً : المقارنات في الزمان والمكان

تستخدم المحاسبة القومية في عقد مقارنات لاجماليات الدخل والناتج القومي في البلد الواحد وهذه ما تسمى بالمقارنات الزمنية والتي تعتبر احدي الوسائل الهامة التي تساعد في التخطيط كما تمكن من معرفة الاتجاه الذي ينتظر ان يسير فيه الاقتصاد القومي مستقبلاً . فمن الممكن معرفة للنواحي التي تحتاج الي اصلاح اجتماعي عن طريق مقارنة اجماليات الدخل القومي لنفس البلد في فترات زمنية مختلفة كذلك فان مقارنة الانفاق القومي وكيفية توزيعه على الناتج القومي من السلع والخدمات في فترات زمنية مختلفة يمكن من تخطيط سياسة الانفاق للحكومي وتحديد الاهداف الانتاجية .
والحسابات القومية تتخذ كوسيلة لعقد المقارنات الدولية بين البلدان المختلفة بغرض مقارنة الاجماليات الاساسية للدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والانتاجية والرفاهية العامة . وهذا يظهر اهمية تصميم نظم موحدة للحسابات القومية تضمن سلامة هذه المقارنات، ونجدد الإشارة هنا الي ان المقارنات الزمنية لكي تكون اساساً سليماً لترشيد السياسة الاقتصادية يجب ان تكون في شكل سلاسل زمنية تستبعد اثر التغيرات في الاسعار فيما بين فترة وأخرى.



الفصل الثانى

المفاهيم النظرية للإجماليات المحاسبية القومية

المبحث الأول: الناتج المحلى الإجمالى والمفاهيم المرتبطة بهما

المبحث الثانى: الدخل القومى والمفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثالث: العملات الرأسمالية.

المبحث الرابع: المعاملات الخارجية.

الأهداف والمخرجات

أولا : الأهداف التعليمية

- ١- فهم المقصود بالنتائج المحلي الإجمالي والمفاهيم المرتبطة به
- ٢- معرفة الطرق المختلفة لقياس هذا الناتج
- ٣- التعرف على الدخل القومي والمفاهيم المرتبطة به
- ٤- إدراك أهمية كل من المعاملات الرأسمالية والمعاملات الخارجية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي

ثانيا : المخرجات التعليمية المستهدفة

- بعد دراسة وفهم هذا الباب سوف يكتسب الدارس المهارات التالية :
- ١- المهارات المعرفية والإدراكية الخاصة بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وما يرتبط به من مفاهيم أخرى
 - ٢- المهارات الفكرية والذهنية عن طريق ممارسة الطرق المختلفة لقياس كل من الناتج المحلي والدخل القومي والانفاق القومي
 - ٣- مهارات مهنية وتطبيقية عن طريق القدرة على تركيب الحسابات على المستوى القومي

مقدمة

تعنى حسابات الدخل القومى ، بقياس العديد من المفاهيم
الاقتصاد القومى ، وذلك من خلال تجميع الأرقام التى تمثل أركان
خلال التقسيم الوظيفى أو التنظيمى للاقتصاد ، فى ضوء نظريات اقتصادية
محاسبية وطرق عرض معينة .

والتعرض لكيفية قياس الدخل القومى ، يستتبعه التعرض لغيره من المفاهيم الاقتصادية
المرتبطة به ، ولإطار المحاسبى الذى يضم هذه المفاهيم والفلسفة النظرية التى تستند إليها .
ويتم تجميع الإحصاءات اللازمة لقياس هذه المفاهيم ، من مصادر عديدة أهمها الحسابات
الختامية للوحدات الاقتصادية المختلفة والوحدات الحكومية ، وإحصاءات التجارة الخارجية
 وإحصاءات ميزانية الأسرة ، وغيرها من الإحصاءات العامة مثل التعداد الصناعى
 وإحصاءات الإنتاج المختلفة .

ويلاحظ أن هناك صعوبات عديدة تعترض تجميع الإحصاءات اللازمة لقياس الدخل
القومى والمفاهيم المرتبطة به ، منها ، أن العديد من الحسابات الممتدة للوحدات المختلفة ، لم
تصمم أصلاً - عدا فى بعض الأحوال الاستثنائية - لتواجه احتياجات الحسابات القومية ، مما
يستدعى إجراء العديد من التقديرات حتى يمكن الوفاء بأغراض القياس ومعانيه فى المحاسبة
القومية .

ومن المشكلات أيضاً . عدم وجود سلطة للأجهزة الإحصائية المركزية ، لسؤال
الوحدات الاقتصادية عن أرباحها الحقيقية ، كما أنه لا توجد وسيلة متفق عليها لتحويل الأرقام
على المستوى الجزئى إلى ما يقابلها على المستوى القومى ، وأن كان تطبيق النظام المحاسبى
الموحد فى القطاع العام المصرى ، قد ساهم إلى حد بعيد فى حل هذه المشكلة بالنسبة للقطاع
العام ، إلا أنها لا زالت شديدة التأثير بالنسبة للقطاع الخاص ، ومن الجدير بالذكر أن العديد
من الهيئات المحاسبية المهنية يوصى بنشر قوائم مالية ، على مستوى الوحدات الاقتصادية
الجزئية . سواء كانت فى القطاع العام أو الخاص ترتبط بها المفاهيم الجزئية مع المفاهيم
القومية . وتوفر إمكانية أكبر للقياس على المستوى القومى .

إلا أنه ، وأياً كانت أوضاع التنسيق بين الحسابات الجزئية والقومية ، فإن هذه
المشكلات وغيرها وإن أعاققت جهود المحاسبين القوميين ، فلم تصل إلى حد منعها .

المبحث الأول

النتائج المحلى الإجمالى والمفاهيم المرتبطة به :

طرق القياس :

يمكن قياس الناتج والدخل على المستوى الكلى أو الإقتصاد القومى ، من خلال الطرق الثلاث التالية :

The income method الطريقة الأولى : طريقة الدخل

The expenditure method الطريقة الثانية : طريقة الإنفاق

The Value add method الطريقة الثالثة : طريقة القيمة المضافة

و ، شرح لكيفية اتباع كل طريقة من هذه الطرق ، مع التغطية بالقوائم الحسابات المحاسبية المصرية عن سنة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، ومن خلال المفاهيم المختلفة التى يثيرها عرض هذه

الطريقة الأولى : طريقة الدخل^(١)

تعتمد هذه الطريقة ، على تحديد وتجميع الدخل أو العوائد المستحقة لعوامل الإنتاج الرئيسية ، خلال الفترة المحاسبية ، حيث أن هذه العوائد تمثل فيما يلي :

العائد	عامل الإنتاج
الربح	الأرض
الأجور	العمل
الفوائد	رأس المال
الأرباح	التنظيم

ولحساب الدخل القومى ، يتم تجميع هذه العوائد لجميع قطاعات الاقتصاد ، بحيث تشمل إلى الناتج المحلى الإجمالى ، الذى يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة بواسطة المقيمين فى الدولة قبل خصم إهلاك رأس المال الثابت .

(١) جميع الأرقام بالأسعار الجارية ، وبآلاف جنيه .

ويتم تركيب الناتج المحلي الإجمالي .. بهذه الطريقة ، باستخدام أرقام افتراضية عن الحسابات القومية المصرية عن سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، كمايلي .

المبلغ (بالآلاف جنيه)	البيان
٢٠٣٢٧١٥٩	تعويضات العاملين
٧٤١٢٦٢٩٣	فائض العمليات
١٦٦٤٣٥٢	إهلاك رأس المال الثابت
٣٦١١٧٩٠٤	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل
(١٩٨٦٦٠٠)	ناقصا الإعانات الإنتاجية
٣٤٦٢٨١٩	الضررائب غير المباشرة (متضمنة رسوم الواردات)
٢٧٥٩٤١٢٣	الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري

ونتناول فيمايلي شرحاً لأهم المفاهيم المثارة ، في اتباع هذه الطريقة :

١ - الناتج المحلي الإجمالي : Gross Domestic Product (GDP)

يعتبر الإنتاج الإجمالي من المفاهيم الاقتصادية التي تتضمن ازدياداً في الحساب على المستوى القومي ، حيث يتضمن قيمة الاستهلاك الوسيط للمنتجين ، ولكن من المرغوب فيه لأغراض التحليل المختلفة وبصفة خاصة ، ما يتعلق منها بالإنتاجية ، أن يوجد مقياس للإنتاج لا يتضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري .

ويمثل الفائض المحلي الإجمالي بسعر المشتري ، من وجهة النظر الداخلية ، في تعويضات العاملين وفائض العمليات ، وإهلاك رأس المال الثابت ، وصافي الضرائب غير المباشرة ورسوم الواردات .

أما الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل ، فيتمثل في قيمة المدخلات الأولية المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في إنتاج السلع والخدمات .

٢ - أسس التقويم لمعاملات السلع والخدمات :

Valuing Transactions of goods and services

يمكن تتبع أسس التقويم الشائعة - طبقاً لما ورد في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة - وفحص العلاقات بينها ، أما تصاعدياً بدءاً بأقل القيم وهي القيمة الحقيقية بتكلفة العوامل Factor Values أو تنازلياً بادئين من القيمة بسعر المشتري Purchasers Values ، وذلك بالنسبة لأي من المجاميع الاقتصادية القومية ، وليكن مثلاً الناتج المحلي الإجمالي من الزاوية الدخلية.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام ، أن نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة ، تنقسم طبقاً لنظام الأمم المتحدة إلى الأقسام التالية :

- ضرائب غير مباشرة سلعية وخدمية على المنتجات النهائية من السلع والخدمات .
- ضرائب غير مباشرة أخرى على المنتجات النهائية من السلع والخدمات .
- ضرائب غير مباشرة سلعية وخدمية على المدخلات الوسيطة من السلع والخدمات .
- ضرائب غير مباشرة أخرى على المدخلات الوسيطة من السلع والخدمات .

وفيما يلي تعريف بأسس التقويم المختلفة المشار إليها :

Factor values true

١/٢ القيمة الحقيقية بتكلفة العوامل

هي عبارة عن القيمة بتكلفة العوامل الإنتاجية فقط ، فهي بالنسبة للإنتاج مثلاً ، تتمثل في المدخلات الأولية بتكلفة العوامل ، أو أنها تتمثل في الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج ناقصاً صافى الضرائب غير المباشرة بكافة أنواعها على السلع والخدمات المنتجة وكذلك على المدخلات الوسيطة . ويمكن تطبيق نفس المعنى على أى من المجاميع الاقتصادية مثل القيمة المضافة أو غيرها .

Factor Values approximate

٢/٢ القيمة التقريبية بتكلفة العوامل

هي القيمة بسعر المنتج مطروحاً منها صافى الضرائب غير المباشرة بكافة أنواعها المفروضة على المنتجات فقط .

Basic Values . True

٣/٢ القيمة الأساسية الحقيقية :

هي القيمة بسعر المنتج مطروحاً منه صافى الضرائب غير المباشرة السلعية والخدمية فقط على كل المنتجات وعلى المدخلات الوسيطة .

Basic Values approximate

٤/٢ القيمة الأساسية التقريبية

هي القيمة بسعر المنتج مطروحاً منها صافى الضرائب غير المباشرة السلعية والخدمية فقط على المنتجات .

٥/٢ القيمة بسعر المنتج

producers values

هى القيمة تسليم محل المنتج ، وبالنسبة للإنتاج تتمثل فى قيمة الإنتاج من السلع والخدمات فى السوق تسليم محل المنتج ، أو هى قيمة المدخلات الأولية والمدخلات الوسيطة بسعر المشتري مضافا إليها صافى الضرائب غير المباشرة فيما يتعلق بالسلع والخدمات .

وهى بالنسبة للقيمة المضافة تساوى تكلفة العوامل مضافا إليها صافى الضرائب غير المباشرة أنواعها سواء كانت سلعية أو خدمية أو أخرى ، سواء كانت على السلع والخدمات المنتجة أو على المدخلات الوسيطة .

٦/٢ القيمة بسعر المشتري

Purchaser's Values

هى تكلفة السلع والخدمات فى السوق تسليم محل المشتري ، وهى تساوى القيمة بسعر المنتج مضافا إليها هامش النقل والتجارة .

مثال إيضاحى على العلاقة بين القيم السابقة :

٧/٢ فيما يلى أرقام افتراضية بالجنبة لوحدة إقتصادية معينة :

٧٠	المدخلات الأولية (تعويضات العاملين + فائض العمليات + إهلاك أصول ثابتة)
٣٥	هامش النقل والتجارة
١٧	صافى الضرائب غير المباشرة السلعية والخدمية على المنتجات .
٣	صافى الضرائب غير المباشرة السلعية والخدمية على المدخلات الوسيطة .
٨	صافى الضرائب غير المباشرة الأخرى على المنتجات .
٢	صافى الضرائب غير المباشرة الأخرى على المدخلات .

من هذه الأرقام يمكن حساب الناتج المحلى الإجمالى من زاوية الدخول العواملية كما يلى .

$$١- \text{القيمة بسعر المشتري} = \text{القيمة بسعر المنتج} + \text{هامش النقل والتجارة}$$

$$١٣٥ = ٣٥ + ١٠٠ =$$

$$٢- \text{القيمة بسعر المنتج} = \text{تكلفة العوامل} + \text{صافى الضرائب غير المباشرة بكافة أنواعها على المنتجات وعلى المدخلات الوسيطة}$$

$$١٠٠ = ٣٠ + ٧٠ =$$

$$٣- \text{القيمة الحقيقية بتكلفة العوامل} = \text{القيمة بسعر المنتج} - \text{صافى الضرائب غير المباشرة بكافة أنواعها على المنتجات وعلى المدخلات الوسيطة}$$

$$٧٠ = ٣٠ - ١٠٠ =$$

٤- القيمة التقريبية بتكلفة العوامل = القيمة بسعر المنتج - صافي الضرائب غير المباشرة بكافة أنواعها على المنتجات

$$٧٥ = (٨ + ١٧) - ١٠٠ =$$

٥- القيمة الأساسية الحقيقية = القيمة بسعر المنتج - صافي الضرائب غير المباشرة السلع والخدمات على المنتجات وعلى المدخلات الوسيطة

$$٨٠ = (٣ + ١٧) - ١٠٠ =$$

٦- القيمة الأساسية التقريبية = القيمة بسعر المنتج - صافي الضرائب غير المباشرة السلع والخدمات على المنتجات

$$٨٣ = ١٧ - ١٠٠ =$$

٣ - تعويضات العاملين (الأجور وما في حكمها)

Compensation of employees

تشمل تعويضات العاملين كافة مدفوعات المنتجين المقيمين بالدولة من الأجور ومزايا نقدية وعينية وتشمل الأجور النقدية المرتبات والمهايا والعمولات والبقشيش والمكافآت وإعانة غلاء المعيشة ومكافآت أعضاء مجالس الإدارات (قبل خصم العامل في التأمينات الاجتماعية وضرائب كسب العمل وأي استقطاعات أخرى) .

وتتضمن المزايا النقدية مساهمات أصحاب العمال في التأمينات الاجتماعية والمعاشات الخاصة والمحسوبة والتأمين ضد الحوادث والتأمين على الحياة وما شابه ذلك . كما تتضمن المزايا العينية تكلفة السكن والتغذية والعلاج والنقل والخدمات الاجتماعية والترفيهية والملابس .

Operating surplus

٤ - فائض العمليات

هو عبارة عن عائد عوامل الإنتاج المختلفة عدا العمل ، أي قيمة عوائد حقوق التمليك المختلفة بما فيها عائد الأراضي المتمثل في قيمة الإيجارات المدفوعة لمالكها نتيجة الاستغلال .

أي أنه عبارة عن زيادة القيمة المضافة الإجمالية للمنتجين المقيمين بتكلفة عوامل الدخل عن مجموع تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت .

وبعبارة أخرى يساوي الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج مطروحاً منه المدخلات الوسيطة على أساس تكلفة المشتري وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة مطروحاً منها الإعانات الإنتاجية .

وعلى ذلك فإن مجموع تعويضات العاملين وفائض العمليات وإهلاك رأس المال الثابت تمثل قيمة الدخل المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج .

٥ - إهلاك رأس المال : Consumption of Fixed Capital

يساوى قيمة الأصول الثابتة التى يتم إهلاكها خلال فترة محاسبية محددة نتيجة للاستخدام أو الإهلاك العادى أو التقادم المتوقع ، وذلك باستثناء الطرق والسدود وحواجز المياه وما شابه ذلك من إنشاءات وطبقا لنظام الأمم المتحدة الجديد وتحسب قيمة الإهلاك على أساس القيمة الاستبدالية الجارية ولا يشمل الإهلاك الجزء الخاص بالتقادم غير المتوقع والخسائر الكبيرة ونفاد الموارد الطبيعية .

٦ - الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes

هى الضرائب التى تتحمل بها تكاليف الإنتاج ، وتشمل الضرائب المفروضة على المنتجين فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والفناء واستخدام السلع والخدمات ، وتحمل عادة على تكاليف الإنتاج ومن أمثلتها الرسوم على الواردات والصادرات ورسوم الإنتاج والضريبة على الملاحى والدمغيات ورسوم السيارات والقيادة والرخص والمطارات وجوازات السفر التى يدفعها المنتجون والضرائب العقارية والرسوم المفروضة على استخدامات الأصول الثابتة ، كما تشمل فائض العمليات مستبعدا منه صافى الربح العادى للوحدات الإنتاجية التى تمتلكها الحكومة فى شكل احتكارات أو ما شابه ذلك .

٧ - الإعانات الإنتاجية Subsidies

تشمل الإعانات الجارية التى تقدمها الحكومة للوحدات الإنتاجية الخاصة والعامة بغرض تدعيم بعض السلع الأساسية (تخفيض السعر) وبغرض تدعيم بعض الصناعات بحيث تتمكن من الإستمرار فى الإنتاج ولا تشمل إعانات الإنتاج ، مبالغ الإعانات الجارية التى تقدمها الحكومة ومنتجى الخدمات الخاصة التى لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات .

ويمكن تجميع قيمة الناتج المحلي الإجمالي السابق بطلبها ، من
المبيعات القطاعية (مبيعات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية) ، كما يلي :

بالآلاف جنيه

الأرقام بالأسعار الجارية

جولة	الخدمات المنزلية للمعاملات	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم المعاملات	منتجو الخدمات الحكومية	منتجو السلع والخدمات	تحويلات العاملين قائض المبيعات (ملاك رأس المال الأجنبي الغريب غير المباشرة بالقضاء الإعانات
٤٠٣٣٨	٣٩٢٠١	٣٨٣١ ٢٠٦	٣٤٨٩٨٧٧	٦٧٥٧٢٤٣	١٤١٢٦٣٩٣
٤٠٣٣٨	٤٣٤٣٨	٣٤٨٩٨٧٧	٧٢١٠٠١٨٤	١٦٦٠٥٢١	١٥٤٢٢٧٧
١٩٢٠٢٨٦	٣٤٨٩٨٧٧	٧٢١٠٠١٨٤	١٦٦٠٥٢١	١٥٤٢٢٧٧	١٩٨٢٦٠٠٠
٢٧٥٩٤١٢٣	٣٤٨٩٨٧٧	٧٢١٠٠١٨٤	١٦٦٠٥٢١	١٥٤٢٢٧٧	١٩٨٢٦٠٠٠
١٩٢٠٢٨٦	٣٤٨٩٨٧٧	٧٢١٠٠١٨٤	١٦٦٠٥٢١	١٥٤٢٢٧٧	١٩٨٢٦٠٠٠
٢٧٥٩٤١٢٣	٣٤٨٩٨٧٧	٧٢١٠٠١٨٤	١٦٦٠٥٢١	١٥٤٢٢٧٧	١٩٨٢٦٠٠٠

رسوم الواردات

الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري

وفيما يلي شرح معني المفاهيم التي وردت في الجدول .

٨ - رسوم الواردات

هي قيمة الرسوم الجمركية على الواردات التي قامت الدولة بتخصيصها. ولها فعلا وفقا للبيانات الواردة بالحساب الختامي وإحصاءات التجارة الخارجية رهينة السلع التموينية .

٩ - القطاعات الإنتاجية

تتمثل في القائمين بإجراء الصفقات المتعلقة بحسابات الإنتاج والإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي التي تتم داخل الوحدات الاقتصادية. حيث تتخذ القرارات الإنتاجية ، وهذه القطاعات تمثل المتعاملين المعتمدين ويتم تقسيمها طبقا للدور أو الوظيفة التي يساهمون بها في إنتاج واستخدام السلع والخدمات ، إلى القطاعات الإنتاجية التالية .

١٠ - منتجو السلع والخدمات (الصناعات) Industries

تشمل على جميع الوحدات الإنتاجية العامة والخاصة التي تنتج سلعا وخدمات للبيع بسعر يقصد به عادة تغطية تكاليف الإنتاج ، والوحدات الحكومية التي تباع السلع والخدمات للجمهور وفقا لسياسة معينة بأسعار قد لا تغطي تكاليف الإنتاج .

والوحدات المقسمة التي تتعامل في الحقوق والالتزامات المالية في سوق المال مثل البنوك وشركات التأمين وغيرها من الوسطاء الماليين .

والوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات يتم استخدامها ذاتيا ، مثل الإنتاج الزراعي أو الصيد غير المسموح .

وجميع الإبنية السكنية المملوكة للأفراد والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح والحكومة .

والوحدات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم أساسا قطاع الأعمال وتمول كليا أو جزئيا بواسطة هذه المشروعات .

Producers of government services

١١ - منتجو الخدمات الحكومية

وتشتمل على :

- كافة الوزارات والإدارات والأجهزة المركزية والمحلية وأجهزة الدفاع والأمن والمداينة والخارجية والوحدات المتخصصة بتخطيط التنمية الاقتصادية وتخطيط الرفاهية الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات التي تقدم مجاناً أو بمقابل رمزي لا يغطي تكلفة الإنتاج ، ويتم تمويلها عن طريق الإيرادات السيادية من ضرائب ورسوم وغير ذلك .

- هيئات الضمان الاجتماعي التي تغطي كل المجتمع أو أقسام خاصة منه وتقرض ، تدار وتعمل عن طريق السلطات العامة حتى ولو كانت لا تعتبر رسمياً جزءاً من الحكومة .

- الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات أو الأعمال وتمول كلية أو أساساً عن طريق السلطات العامة أو التي تخدم أساساً الوحدات الحكومية .

١٢ - منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات

Producers of private non - profit serving Households

يشمل على :

- الوحدات التي تقدم بصفة أساسية الخدمات الاجتماعية للعائلات مجاناً أو بسعر رمزي لا يغطي تكاليف الإنتاج ولا تمول كلياً أو بصفة أساسية أو تدار بواسطة السلطات العامة ، ويستبعد منها عادة الوحدات التي يعمل بها أقل من عاملين طول الوقت حيث تتدرج ضمن العائلات وكذلك الأنشطة التجارية ، كتقديم المأكولات والمشروبات وطبع الكتب وغيرها إذا كان حجم هذه الوحدات كبيراً نسبياً بالإضافة إلى تأجير وتمليك المساكن ، وتدار هذه الوحدات عادة بواسطة رابطة أو مجموعة من الأفراد وتمول عن طريق رسوم العضوية والاشتراكات والمنح والهبات وما شابه ذلك .

١٣ - الخدمات المنزلية

تتمثل في الخدمات المخصصة التي تؤديها العائلات لبعضها البعض مثل خدم المنازل والطهارة والمريبات وخدمات التمريض والسائقين وقيادة السيارات وما شابه ذلك ، وهي تعتبر جزءاً من الإنتاج القومي تتمثل تكلفته في قيمة تعويضات العاملين فقط .

١١ - منتجوا الخدمات الحكومية

Producers of government services

وتشتمل على :

- كافة الوزارات والإدارات والأجهزة المركزية والمحلية وأجهزة الدفاع والأمن والعدالة والخارجية والوحدات المختصة بخطط التنمية الاقتصادية وتخطيط الرفاهية الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات التي تقدم مجاناً أو بمقابل رمزي لا يغطي تكلفة الإنتاج ، ويتم تمويلها عن طريق الإيرادات السيادية من ضرائب ورسوم وغير ذلك .

- هيئات الضمان الاجتماعي التي تغطي كل المجتمع أو أقسام خاصة منه وتقرض وتدار وتمول عن طريق السلطات العامة حتى ولو كانت لا تعتبر رسمياً جزءاً من الحكومة .

- الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات أو الأعمال وتمول كلية أو أساساً عن طريق السلطات العامة أو التي تخدم أساساً الوحدات الحكومية .

١٢ - منتجوا الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات

Producers of private non - profit serving Households

يشمل على :

- الوحدات التي تقدم بصفة أساسية الخدمات الاجتماعية للعائلات مجاناً أو بسعر رمزي لا يغطي تكاليف الإنتاج ولا تمول كلياً أو بصفة أساسية أو تدار بواسطة السلطات العامة ، ويستبعد منها عادة الوحدات التي يعمل بها أقل من عاملين طول الوقت حيث تندرج ضمن العائلات وكذلك الأنشطة التجارية ، كتقديم المأكولات والمشروبات وطبع الكتب وغيرها إذا كان حجم هذه الوحدات كبيراً نسبياً بالإضافة إلى تأجير وتمليك المساكن ، وتدار هذه الوحدات عادة بواسطة رابطة أو مجموعة من الأفراد وتمول عن طريق رسوم العضوية والاشتراكات والمنح والهبات وما شابه ذلك .

١٣ - الخدمات المنزلية

تتمثل في الخدمات الشخصية التي تؤديها العائلات لبعضها البعض مثل خدم المنازل والطهارة والمربيات وخدمات التمريض والسائقين وقيادة السيارات وما شابه ذلك ، وهي تعتبر جزءاً من الإنتاج القومي تتمثل تكلفته في قيمة تعويضات العاملين فقط .

وهو يساوى مجموع كل من :

١ - المشتريات - والتي تمثل مدفوعات حكومية - مطروحا منها المبيعات - والتي تمثل مقبوضات حكومية - من السلع والخدمات الجارية وقيمة الأصول الثابتة المنتجة للاستخدام الذاتي والتي لم تفصل كصناعة مستقلة .

٢ - تعويضات العاملين .

٣ - إهلاك رأس المال الثابت .

٤ - أى مدفوعات من الضرائب غير المباشرة إن وجدت .

وتغطي السلع والخدمات الجارية كل من :

١- السلع غير المعمرة عدا السلع التي تمثل مخزوناً ذو أهمية خاصة للدولة ، والسلع التي تنتج من أجل البيع وكذلك السلع التي توزع كإعانات .

٢- السلع المعمرة التي تستخدم أساساً للأغراض العسكرية عدا الأرض .

٣- جميع الخدمات .

وتغطي المشتريات من التحويلات العينية المستلمة من الحكومات الأجنبية ولكنها لا تشمل على السلع المشتراة من الصناعة والتي تمنحها الحكومة للحكومات الأجنبية أو للهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات كذلك تشمل السلع والخدمات التي تقدمها مباشرة كل من الصناعات والهيئات التي لا تهدف للربح إلى الأفراد عندما تعامل هذه البنود كمشتريات للحكومة .

أما المبيعات فتغطي ، المدفوعات الاختيارية للقطاعات المختلفة للحكومة نظير الحصول على السلع والخدمات الجارية ، وما تحصل عليه الحكومة كمنح في صورة سلع مستعملة سواء من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح .

١٥ - الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص

Private Final Consumption expenditure

وهو يشمل كل من الإنفاق الإستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والإنفاق الإستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة .

١/١٥ الإنفاق الاستهلاكي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
Final consumption expenditure, private non-profit
institutions serving households

هو الزيادة في قيمة الإنتاج الإجمالي لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتستخدم العائلات عن مجموع قيمة مبيعات للخدمات والسلع الجديدة للأصول الثابتة التي لا يمكن فصلها كسنة قائمة بذاتها . وتعويضات العاملين وإهلاك راس الأعمال .

وهو يساوي مجموع المشتريات مطروحا منها المبيعات من السلع والخدمات للأفراد ، السلع غير المعمرة والخدمات للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وقيمة حساب إنتاجها للأصول الثابتة التي لا يمكن فصلها كسنة قائمة بذاتها . وتعويضات العاملين وإهلاك راس الثابت ، وأى مدفوعات من الضرائب غير المباشرة إن وجدت .

وتشمل مشتريات الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات ، التحويلات العينية للسلع غير المعمرة والخدمات من الحكومة ومن قطاع الأعمال ومن الخارج .

٢/١٥ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات

ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم آخر للاستهلاك النهائي للعائلات ورد بتنظيم الحسابات القومية للأمم المتحدة ، وهو الإنفاق الاستهلاكي النهائي في السوق المحلي وهو يتعلق بإنفاق المقيمين وغير المقيمين من العائلات داخل الحدود الإقليمية للدولة ، وهذا المفهوم يؤخذ به في حسابات أخرى غير حساب الناتج المحلي الإجمالي أو الإنفاق عليه ، لتعرض الوصول إلى المفاهيم القومية .

ويشتق الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمقيمين من تجميع البيانات المتعلقة بالإنفاق في السوق المحلي وإضافة المشتريات المباشرة التي تقوم بها العائلات المقيمة في الخارج ، مطروحا منها المشتريات التي تقوم بها العائلات غير المقيمة في السوق المحلي .

ويتضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة كل من المشتريات من الخارج فسيما عدا ما يتعلق منها بالأعمال ، كما يدخل ضمن هذه المشتريات إنفاق السياح والدبلوماسيين والأشخاص العسكريين والعمال الموسمين وغيرهم من المقيمين في الدولة والموجودين في دول أجنبية . كما يتضمن صافي الهدايا العينية من الخارج ، وقيمة الإيجار الإجمالي المحسوب للمساكن التي يشغلها مالكوها ، والأغذية والمنتجات الأخرى التي يشتريها الأفراد من أجل استهلاكهم مقومة بقيمة المشتري ، وكذلك الأجور والمزايا العينية مثل الأغذية والسكن والملابس مقومة بالتكلفة التي لشتراها المستخدم .

increase in stocks

١٦ - الزيادة في المخزون

تمثل الزيادة في المخزون قيمة التغير العيني في المخزون من المواد الخام والمنتجات تحت التشغيل (عدا مشروعات التشييد) والمنتجات التامة الصنع في قطاع الأعمال (الصناعات) ، ولا يدخل ضمن المخزون الأشجار والمحاصيل التي لا زالت ثابتة في الأرض ، ولكن الخشب المقطوع والمحاصيل المحصودة تدخل ضمن المخزون ، كما لا يدخل ضمن الزيادة في المخزون الزيادة في الحيوانات الإكثار وتحسين السلالة ومواشي إدار الألبان وحيوانات الخدمة .

كذلك قد يكون المخزون لدى مستجى الخدمات الحكومية متمثلاً في المواد الإستراتيجية والحبوب وبعض السلع الأخرى ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة .

ومن الجدير بالذكر أن المخزون لدى المنتجين يتكون من السلع المملوكة لهم سواء كانت في حوزتهم الفعلية أم لا في تاريخ تحديد المخزون .

ونقوم بالإضافة للمخزون ، عادة بسعر المشتري إذا تم شراؤها من وحدات اقتصادية أخرى ، وبسعر المنتج إذا تم تصنيعها داخلياً ، وذلك بالأسعار التجارية وقت الإضافة .

كما أن المسحوب من المخزون للإستخدام الداخلي يجب تقويمه بسعر المنتج الجاري ، أما المسحوب من أجل البيع فيقوم بسعر المشتري الجاري .

ومن الواضح أن حسابات الوحدات الاقتصادية ، لا تتسق في الغالب مع المفاهيم المساندة في التقويم في المحاسبة القومية بالنسبة للمضاف والمسحوب من المخزون ، ذلك أن المحاسبة التجارية تقوم بالإضافة للمخزون عادة بتكلفة الشراء الفعلية مضافاً إليها كافة التكاليف التي تحملها البضاعة حتى وصلت إلى المخازن .

Gross Fixed capital formation

١٧ - تكوين راس المال الثابت الإجمالي

يتمثل في إنفاق جميع القطاعات الإنتاجية (منتجي السلع والخدمات ، ومنتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات) على السلع التي تضاف إلى أصولهم الثابتة سواء كانت مشتراة أو منتجة ذاتياً وذلك بعد أن يطرح منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة ، ولا يتضمن الإنفاق على السلع المعمرة للأغراض العسكرية .

والسلع التي تدخل ضمن التكوين الرأسمالي الثابت هي تلك السلع الجديدة المنتجة محلياً والسلع الجديدة والمستعملة المستوردة .

١٨ - الصادرات من السلع والخدمات Exports of Goods and services

تتكون الصادرات من السلع والخدمات التي تنتقل فيها ملكية السلع من المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين (أو إلى العالم الخارجي) ، أو التي تقدم فيها الخدمات من المقيمين إلى غير المقيمين أو العالم الخارجي . وهذا هو أساس وقت تسجيل المعاملات في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام السلع والخدمات للاستخدام النهائي ، وهو يتضابق مع الأساس المستخدم في حسابات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي .

أما بالنسبة للتقويم ، فكما هو الحال بالنسبة لكافة معاملات السلع والخدمات في الحسابات القومية ، يتم تقويمها بقيمة المعاملات في السوق . وكذلك كما يقع في إحصاءات التجارة الدولية وحساب ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي ، فإن قيمة المعاملات المتعلقة بصادرات البضائع تكون (قرب) شاملة الرسوم الجمركية للبلد المصدر .

وتتضمن القيمة فوب للصادرات كل تكاليف نقل البضائع عبر الحدود الجمركية . ورسوم التصدير وتكلفة تحميل السلع على سفن النقل ، ما لم تكن هذه التكلفة الأخيرة محملة بواسطة الناقل .

١٩ - الواردات من السلع والخدمات Imports of Goods and services

تتضمن كافة السلع التي تنتقل ملكيتها من غير المقيمين في بلد ما إلى المقيمين فيه ، أو الخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين في الدولة .

وتتضمن المعاملات المتعلقة بواردات السلع بسعر (سيف) شاملة الرسوم الجمركية للبلد المستورد . وتتضمن القيمة سيف كافة تكاليف التأمين والنقل من الدولة المصدر إلى الدولة المستوردة ، ولا تدخل تكلفة تفريغ البضائع من سفن النقل ضمن هذه القيمة إذا لم تكن بواسطة الناقل .

الطريقة الثالثة : طريقة القيمة المضافة

الطريقة الثالثة لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، هي تجميع القيم المضافة في جميع القطاعات الإنتاجية (الصناعات) في الاقتصاد القومي .

ويبين الجدول التالي ، كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي (من زاوية القيمة المضافة) ، في الحسابات القومية المصرية عن سنة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

ويتم حسابه في كل صناعة ، عن طريق خصم الاستهلاك الوسيط من الناتج الإجمالي بسعر المنتج .

جدول يبين كيفية التجميع بطريقة القيمة المضافة

النشاط الإجمالي	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠		
(أ) منتجو السلع والخدمات																																
الزراعة وصيد البر والبحر	٩١٨٦٣٦٨	٣٦٦٩٠٦٦	٥٥١٧٣٠٢	٩١٤٥٠	٧٣٧٤٤٢	١٠٠١٤٧٩٦	١٧٠٩١٥	٢٠٣٥٣٠	١٣٨٨١٥٦	٢٠٨٣٨٢٧	٩٣٣٥٦٨	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣										
استغلال المناجم والحاجز	٣٤٢٨٨٩٢	٧٣٧٤٤٢	٩١٤٥٠	٧٣٧٤٤٢	١٠٠١٤٧٩٦	١٧٠٩١٥	٢٠٣٥٣٠	١٣٨٨١٥٦	٢٠٨٣٨٢٧	٩٣٣٥٦٨	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣											
الصناعات التحويلية	١٤٨٧٢٢٩٨	١٧٠٩١٥	٢٠٣٥٣٠	١٣٨٨١٥٦	٢٠٨٣٨٢٧	٩٣٣٥٦٨	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣															
الكهرباء والغاز والمياه	٣٧٤٤٤٥	١٧٠٩١٥	٢٠٣٥٣٠	١٣٨٨١٥٦	٢٠٨٣٨٢٧	٩٣٣٥٦٨	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣															
التشييد والبناء	٣٤٧١٩٨٣	٢٠٨٣٨٢٧	٩٣٣٥٦٨	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																		
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٠٢٩٧٥٤	٩٣٣٥٦٨	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																			
النقل والتخزين والمواصلات	٢٩٩٢٤٢٢	١٧٧٦١٦٩	٣١٣٧٠٦٢	٣٩٠٧٦٨	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																				
التمويل والتأمينات العقارية وخدمات الأعمال	٣٧١٩٩٤٠	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																							
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	٦٩١٤٩١	٣٠٠٧٢٣	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																							
الخدمات المصرفية المحتسبة	---	٩٥٧٩٤١	٢٢١٠٠١٨٤	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																								
(ب) منتجو الخدمات الحكومية	٦١٣٥٤٨٨	٢٦٤٥٦١١	٣٤٨٩٨٧٧	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																									
(ج) منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	١٤٦٩٤٤	٦٣١٦٨	٨٣٧٧٦	٢٥٦٧٣٨٣٧	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																										
الإجمالي بدون رسوم الواردات	٤٩٠٥٠٠٢٥	٢٣٣٧٦١٨٨	٢٧٥٩٤١٢٣	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																											
رسوم الواردات	١٩٢٠٢٨٦	---	١٩٢٠٢٨٦																													
الإجمالي	٥٠٩٧٠٣١١	٢٣٣٧٦١٨٨	٢٧٥٩٤١٢٣	١٩٢٠٢٨٦	٢٧٥٩٤١٢٣																											

بينما تظهر القيمة المضافة محسوبة في جداول الـ
للأنشطة الإنتاجية لسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤م كما يلي :

النشاط الاقتصادي	الإنتاج الإجمالي بسرر المنتج (١)	الاستهلاك الوسيط (٢)	القيمة المضافة (٣) = ١ - ٢
الزراعة	٩١٨٦٢٦٨	٣٦٦٩.٦٦	٥٥١٧٢.٢
استخراج البترول والغاز الطبيعي	٣٠٠٤٤٣٢	٧.٥٤٨٤	٢٢٩٨٩٤٨
المنتجات الغذائية	٣٦٤١٥٨٣	٢٩٢.٨٣٣	٢٧.٧٥٠
الكهرباء	٣٧٤٤٤٥	١٧.٩١٥	٢.٣٥٣.٠
التشييد والبناء	٣٧٤٤٤٥	١٧.٩١٥	٢.٣٥٣.٠
حلج القطن	٦٠٠٨١٣	٥١.٣٩٨	٩.٤١٥
الغزل والنسيج	٢١٩٧٣٦٣	١٥٢.٣١٦	٦٧٧.٤٧
تكرير البترول	١٢٥٧٣٦٨	٥.٦٢.٧	٧٥٣١٦١
صناعات أخرى	٧٥٩٩٦٣١	٤٥٨٩.٠٠٠	٣.١٠.٦٣١
النقل والتخزين والمواصلات	٢٩٩٢٤٢١	١٢١٦٢٥٣	١٧٧٦١٦٩
المال والتأمين	٦٨٥٣٣٢	٢٧.٤٢٢	٤١٤٩١.٠
الخدمات	١.٣٧١٦٦٥	١٥٤٦٧٤٧	٨٨٢٤٩١٨
مجموع القطاعات الإنتاجية	٤٥٣٨٣٣.٥	١٩٧.٩٤٦٨	٢٥٦٧٣٨٣٧
الخدمة المصرفية المحتسبة	٩٥٧٩٤١	٩٥٧٩٤١	
الخدمات الحكومية	٢٦٤٥٦١١	٢٦٤٥٦١١	
الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	٦٣١٦٨	٦٣١٦٨	
رسوم الواردات	١٩٢.٢٨٦	---	١٩٢.٢٨٦
الإجمالي	٥.٩٧.٣١١	٢٣٣٧٦١٨٨	٢٧٥٩٤١٢٣

ونتناول فيما يلي أهم المفاهيم المرتبطة بحساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة
القيمة المضافة ، والتي لم تشملها التعريفات السابقة .

Productive Activities

٢٠ - الأنشطة الإنتاجية :

هى الأنشطة التى تقوم بإنتاج السلع والخدمات داخل المجتمع ، ويتم تصنيفها تبعاً لدليل النشاط الاقتصادي ، مع الاختلاف فى درجة التفصيل وفقاً لما تفرضه أو تقتضيه طبيعة الهيكل الإنتاجى وظروف الاقتصاد فى كل دولة .

Gross production

٢١ - الإنتاج الإجمالى للمنتجين

تتضمن قيمة الإنتاج المحلى الإجمالى للمنتجين قيمة استهلاكية الوسيط ، ويقوم الإنتاج الإجمالى للمنتجين بسعر المنتج ، أو بالقيمة الأساسية التقريبية عند اللحظة التى يحدث فيها هذا الإنتاج ، وقد يتطلب الأمر تقويم المخزون والأصول الثابتة للاستخدام الخاص بالتكلفة الفعلية .
والإنتاج الإجمالى لكل نوع من الـ

(أ) الإنتاج الإجمالى للصناعات ، هو قيمة السلع والخدمات المنتجة بغرض البيع فى السوق بسعر يهدف فى العادة إلى تغطية تكاليف إنتاجها خلال الفترة المحاسبية . ويشمل على :

١- السلع والخدمات المباعة أو المسلمة للآخرين .

٢- الإضافة إلى المخزون من السلع التامة والسلع تحت التشغيل .

٣- المنتجات المصنوعة على الحساب الخاص لاستهلاك العائلات وتكوين رأس المال الثابت والمدفوعات العينية فى صورة أجور ومرتبات .

٤- الإيجار الكلى المتحصل عليه من المنشآت والمعدات والآلات بما ذلك الإيجار المحسوب للأبنية السكنية التى يشغلها مالكوها ودون أن يشمل على إيجار الأرض .

ويغطى الإنتاج على الحساب الخاص لاستهلاك العائلات كل من :

- جميع السلع الزراعية والأسماك والغابات والتعدين والمحاجر (الإنتاج الأولي) .
 - بعض البنود مثل الدقيق والملابس والأثاث وغيرها من السلع التى تصنع من السلع الأولية بواسطة المنتجين .
 - السلع والخدمات التى يبيعها المنتجون فى السوق .
- وبالنسبة لتجارة التوزيع ، يلاحظ أن الإنتاج الإجمالى يتمثل فى الفرق بين قيمة المبيعات والمشتريات للسلع المباعة .

بينما يساوى الإنتاج الإجمالي بالنسبة إلى المصارف
تكاليف الخدمات الحقيقية وكذلك تكاليف الخدمات المحسوبة (وهي
مالية مجموع
دخل الملكية
وقيمة الفوائد المدفوعة على الودائع) .

بينما الإنتاج الإجمالي في شركات التأمين على الحوادث يتمثل في زيادة الأقساط
المحصلة عن مجموع المطالبات المدفوعة ، وصافي الإضافات إلى الاحتياطات الفنية وذلك
بعد خصم الفوائد المستحقة على هذه الاحتياطات .

(ب) الإنتاج الإجمالي لمنتجات الخدمات الحكومية ، ويعنى به قيمة السلع والخدمات التي
تنتجها الخدمات الحكومية ولا يتم بيعها عادة في السوق خلال الفترة ، وهو يساوى
مجموع الاستهلاك الوسيط + تعويضات العاملين + إهلاك رأس المال الثابت .

(جـ) الإنتاج الإجمالي لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تنتجها هذه الوحدات ، ولا تباع عادة في السوق
خلال الفترة المحاسبية ، وهو يساوى مجموع :
الاستهلاك الوسيط + تعويضات العاملين + إهلاك رأس المال الثابت

(د) إنتاج الخدمات المنزلية :
ويتمثل في قيمة الخدمات المنزلية التي تقدمها العائلات فيما بينها كخدمات خدم المنازل
والطباخين والسائقين ، وهذا الإنتاج يعادل فقط قيمة الأجور التي تحصل عليها هذه الفئات .

Value ADD

٢٢ - القيمة المضافة

القيمة المضافة على المستوى الاقتصادي الكلى تمثل الناتج المحلي الإجمالي بسعر
المشتري . وهو مقياس للإنتاج المحلي الإجمالي للمنتجين لا يتضمن قيمة استهلاكهم الوسيط
، وهو يمثل الفرق بين إجمالي إنتاج المنتجين مقياسا بسعر المنتج وقيمة إجمالي استهلاكهم
الوسيط مقياسا بسعر المشتري (سعر السوق تسليم الوحدة) مع إضافة رسوم الواردات لهذا
المجموع .

ويلاحظ أن القسيمة المضافة في حالة كل وحدة إنتاجية أو كل قطاع إنتاجي تمثل
مساهمة هذه الوحدة أو هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج أو القيمة المضافة
الخاصة بهذه الوحدة أو القطاع . ولكن نظرا لإضافة هوامش النقل والجاراة والتخزين بسعر
المشتري .

يختلف الاستهلاك الوسيط باختلاف المنتجين ، فالاستهلاك الوسيط في الصناعات يختلف عن الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات ، وذلك فيما يتعلق بمكونات الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات .

٢٤ - الاستهلاك الوسيط في الصناعات Intermediate consumption industries

يشمل كافة السلع غير المعمرة المستخدمة في الإنتاج ، بما في ذلك إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية والأبحاث والتنمية والاستكشافات المتعلقة بالمناجم وأية مدفوعات أخرى غير مباشرة خاصة بمصادر تمويل التكوين الرأسمالي كتكاليف الحصول على القروض والمدفوعات التحويلية الخاصة بشراء وبيع الأراضي والأصول المعنوية والحقوق المالية .

ويقسم الاستهلاك الوسيط ، بقدر الإمكان بسعر المشتري (أي تكلفة العناصر في السوق تسليم محل المنشأة المستهلكة) في اللحظة التي تدخل فيها العناصر في إنتاج الوحدة ، والمعروف أن هذا السعر يتضمن ثلاثة أجزاء هي (القيمة الأساسية + هوامش النقل والتوزيع المستحقة خلال نقل السلع من منشأة المنتج إلى منشأة المستخدم + صافي الضرائب السلعية المفروضة على السلع في منشأة المنتج أثناء انتقال البضائع بين المنشأتين)

ومن المشكلات العملية في موضوع الاستهلاك الوسيط ، كيفية التميز بينه وبين الاستهلاك النهائي من جهة وبينه وبين التكوين الرأسمالي الثابت من جهة أخرى ، وتثار هذه المشكلات بصفة أساسية عند تجميع البيانات اللازمة لإعداد الحسابات القومية ، من حسابات الوحدات الإنتاجية المختلفة ، وأن كانت هذه المشكلة قد تضاءلت في مصر إلى حد كبير بالنسبة للقطاع العام بعد تطبيق النظام المحاسبي الموحد ، إلا أنه لا يزال هناك بعض الاختلاف في تنسيب الإنفاق إلى الوسيط أو تكوين رأسمالي ثابت ، ومن أمثلتها الأنفاق على الحملات الإعلانية والبحوث والتنمية التي تعتبر في حسابات الأعمال إنفاقاً رأسمالياً بينما يعالجها النظام النمطي للحسابات القومية للأمم المتحدة باعتبارها إنفاقاً وسيطاً .

٢٥ - الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الحكومية

Intermediate consumption, producers of government services

هو المشتريات والتحويلات العينية للسلع والخدمات ، التي تدخل في الحساب الجارى خلال الفترة المحاسبية مطروحا منها صافى المبيعات من السلع المستعملة والخردة . ويشمل هذا الاستهلاك الوسيط السلع المعمرة والمشتراة للأغراض العسكرية ، ولا يشمل لإضافة للمخزون من السلع الهامة فى الحكومة .

ويقوم الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الحكومية بسعر المشتري

٢٦ - الاستهلاك الوسيط لمنتجات الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات

Intermediate consumption, producers of private non - profit services to households

يقصد به المشتريات والتحويلات العينية من السلع والخدمات غير المعمرة مطروحا منها صافى المبيعات من السلع المستعملة والخردة ، ولا يشمل السلع المستلمة بغرض توزيعها على العائلات دون تعديل أو تغيير فيها .

٢٧ - الخدمة المصرفية المحسوبة Imputed service charge of banks

تتمثل فى الزيادة فى دخل الملكية المستحق للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة عن الفوائد المستحقة للمودعين ، ويجب أن تحسب هذه الخدمة المحسوبة ضمن مخرجات البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأعباء الفعلية .

بعد شرح الطرق المختلفة لتكوين الناتج المحلى الإجمالى ، ننتقل إلى أحد التركيبات الإقتصادية الهامة الأخرى ، وهو الدخل القومى والمفاهيم المتصلة به .

المبحث الثاني

الدخل القومي والمفاهيم المرتبطة به

يلاحظ أن المفاهيم السابقة ، تتناول الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري ، من الزوايا المختلفة للعملية الإنتاجية ، التي يقوم بها المنتجين في الاقتصاد القومي ، ويرتبط مفهوم الناتج بمفهوم الإنتاج ، وهو مفهوم الإنتاج ، وهو مفهوم محلي بطبيعته ، ذلك أنه يتناول معاملات المنتجين المقيمين في الاقتصاد القومي ، مع غيرهم من المتعاملين ، سواء كانوا منتجين غير مقيمين أو كانوا عوامل إنتاج مقيمة أو غير مقيمة .

ويمكن تعريف الدخل القومي من زاوية عوائد الدخل ، بأنه الدخل انعمالية التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المقيمة من أي مصدر مقابل ما قدموه من خدمات عواملة ، فهو يرتبط باقامة عوامل الإنتاج ، وليس إقامة المنتج .

ونظرا لأن الدخول العواملة في حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه ، ترتبط بالمنتج المقيم ، أي بما حصلت عليه عوامل الإنتاج المختلفة من المنتجين المقيمين في الاقتصاد القومي ، فإن هذه الدخول لا تعكس المضمون القومي ، حيث أنها دخل تولدت في العملية الإنتاجية المحلية فقط ، وترتبط بالتالي بالمفهوم المحلي .

لذلك فالوصول إلى الدخل القومي ، يلزم أن يضاف للدخل المحلي كل من صافي الدخول العواملة مع العالم الخارجي ، (أي الدخول التي يحصل عليها عوامل الإنتاج المقيمة من العالم الخارجي ناقصا الدخول التي يحصل عليها عوامل الإنتاج غير المقيمة من المنتجين المقيمين) .

ويتم تحديد الدخل القومي وأهم المجاميع الاقتصادية المترتبة به ، في الحسابات القومية المصرية كميالي : بأرقام سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م

القيمة بالآلاف جنيه وبالسعر الجارية

تعويضات العاملين	١٠٣٢٧١٥٩
فائض العمليات	١٤١٢٦٣٩٣
إهلاك رأس المال	١٦٦٤٣٥٢
(أ) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل (عوامل الدخل المحلي)	٢٦١١٧٩٠٤
الضرائب غير المباشرة	٣٤٦٢٨١٩
الإعانات	(١٩٨٦٦٠٠)
(ب) صافي الضرائب غير المباشرة	١٤٧٦٢١٩
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري جـ = (أ + ب)	٢٧٥٩٤١٢٣
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	٢٨٦٧٩٦٣
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	(١١٤٥١٠٣)

صافى الدخول العوالمية من العالم الخارجى (د)	١٧٢٢٨٦٠
الدخل القومى الإجمالى بسعر المشتري هـ = (جـ + د)	٢٩٣١٦٩٨٣
إهلاك رأس المال الثابت	(١٦٦٤٣٥٢)
الدخل القومى الصافى بسعر المشتري	٢٧٦٥٢٦٣١
صافى التحويلات الجارية الأخرى مع العالم الخارجى	(١٨٤٢٠٠)
الدخل القومى الممكن التصرف فيه	٢٧٤٦٨٤٣١

وفيما يلى شرح لإهم المفاهيم المرتبطة بالدخل القومى (وقياسه من زاوية الدخول العوالمية) :

٢٨ - الوحدات الاقتصادية المقيمة

يرتبط المفهوم المحلى والمفهوم القومى لكل من المجاميع الاقتصادية المختلفة ، بمعنى الوحدات الاقتصادية المقيمة ، مما يلزم معه توضيح هذا المعنى ، وذلك بالاعتماد على ما ورد بالنسبة لهذا الموضوع فى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة .

ومن الجدير بالذكر أن جميع الحسابات فى نظام الحسابات القومية للدولة المعنية ، يرتبط بمعاملات الوحدات الاقتصادية المقيمة (المشروعات والصناعات ، ومنتجات الخدمات الحكومية ، ووحدات الحكومة العامة ، ومنتجات الخدمات الخاصة التى لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والهيئات التابعة لها ، والعائلات) .

وبلاحظ أن الحسابات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات تغطى جميع صفقات المنتجين المقيمين فقط ، ويمكن تعريف المنتجين المقيمين بأنهم الذين يقومون بالإنتاج داخل الحدود المحلية* فقط للدولة . لذلك ففى حسابات الإنتاج فى نظام الحسابات القومية ، تتعلق فقط بنشاط المنتجين المقيمين وليس بعوائد عوامل الإنتاج المقيمة ، أو بمعنى آخر - كما سبق ذكره - تستخدم مفهوم الإنتاج المحلى والناتج المحلى . بينما الحسابات الخاصة باستخدام السلع والخدمات ، فهى تغطى أيضاً صفقات الوحدات الاقتصادية المقيمة . (فيما يتعلق بحسابات الإنفاق الاستهلاكى النهائى ، التى تشمل إنفاق العائلات (المقيمة وغير المقيمة فى السوق المحلى) ، ومنتجات الخدمات الخاصة التى لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات ومنتجات الخدمات الحكومية .

* يقصد بالحدود المحلية Domestic Territory ، الأراضي الواقعة داخل الحدود السياسية للدولة مستبعداً منها ممتلكات الدولة فيما وراء البحار ، كما تشمل أيضاً السفن والطائرات التى تقوم بتشغيلها المقيمين فى الدولة بصورة كلية أو أساسية بين دولتين أو أكثر . وكذلك مراكب الصيد ونقلات الزيت والغاز الطبيعي والأرضية المأهولة المدارة بمعرفة مقيمي الدولة كلية أو بصفة رئيسية فى المياه الدولية أو التى تعمل فى مناطق الإستخراج التى يكون للدولة فيها حق استغلال بناء على اتفاقيات دولية . وكذلك السفارات والقنصليات والمؤسسات العسكرية الخاصة بالدولة والموجودة بالخارج .

أما حسابات التكوين الرأسمالي فتتعامل مع أنشطة المنتجين المقيمين فقط .

ويلاحظ أن حسابات الدخل والإنفاق تبين الدخل الذي تستلمه الوحدات المقيمة في الدولة سواء من التعويضات الناتجة عن العمل - في حالة العاملين بإعتبارهم وحدات إقتصادية مقيمة - وحيازة الملكية والمشروعات في الدولة والخارج ، ويتم دفع بعض الدخول التي تحققت في إنتاج دولة ما إلى الوحدات الإقتصادية المقيمة التي ساهمت في الإنتاج تختلف عن الدخول المستحقة والمتولدة عن الإنتاج المحلي .

وكما سبق أن ذكرنا ، تسجل دخول الوحدات الإقتصادية المقيمة سواء من داخل الدولة أو من خارجها في حسابات الدخل والإنفاق لنفس الدولة ، وتمثل هذه الوحدات في وحدات تنظيمية سواء كانت مشروعات أو تنظيمات للحكومة العامة أو هيئات خاصة لا تهدف للربح أو قطاع عائلات .

كما تسجل المعاملات الرأسمالية مثل التكوين الرأسمالي والإدخار وصافي ملكية الأصول المالية والخصوم للوحدات الإقتصادية المقيمة المتماثلة في حسابات تمويل رأس المال في نظام الحسابات القومية .

فيما يلي نتناول معنى الإقامة بالنسبة لكل نوع من المتعاملين :

٢٩- الإقامة بالنسبة للوحدات المنتجة للسلع والخدمات (الصناعات أو قطاع الأعمال) (Resident industries (Enterprises)

تشمل جميع مؤسسات الأعمال العاملة في مجال الإنتاج فوق الأراضي الداخلية للدولة، سواء كانت مملوكة لمقيمين أو لغير مقيمين .

٣٠- الإقامة في حالة الحكومة العامة

Resident general Government

تشمل الحكومة العامة المقيمة جميع هيئات الحكومات المركزية والمحلية الواقعة في الأراضي المحلية ، وكذلك السفارات والقنصليات والممثلات الرسمية الموجودة في الخارج وتعتبر المنظمات الدولية الموجودة داخل حدود الدولة وحدات غير مقيمة .

٣١- الإقامة في حالة الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات

Resident private Non-profit institutions Serving households

هي الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح والموجودة داخل الحدود المحلية للدولة ، والتي يكون الأشراف عليها كلها أو بشكل رئيسي بواسطة إحدى إدارات الحكومة العامة .

٣٢- الإقامة بالنسبة للعائلات والأفراد

Resident Household and individuals

تشمل العائلات والأفراد المقيمون ، جميع الأشخاص الذين يعيشون داخل الحدود الإقليمية للدولة ، والذين يتوقع أن يستهلكوا السلع والخدمات ويساهموا في الإنتاج أو يشاركوا في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الأراضي المحلية للاقتصاد المعين بصفة دائمة . وعلى ذلك لا تشمل الزوار الأجانب لمدة أقل من سنة لأغراض السياحة والعلاج والتعليم والمؤتمرات العلمية ومهرجانات الرياضة والتجار الأجانب والوكلاء التجاريين والعمال الموسمين في الدول لمدة أقل من سنة ورجال السلك الدبلوماسي والفنصلي والملحقين العسكريين وموظفي الهيئات الدولية من غير مواطني الدولة الذين في مهمة نقل عن سنة .

٣٣- المفهوم الصافي والمفهوم الإجمالي للدخل القومي

يلحظ أنه عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، تضمنت هذه القيمة مقابل أهلاك رأس المال الثابت ، وهو تعبير عن قيمة المستنفذ من الموارد الثابتة في عملية الإنتاج خلال الفترة المالية . ويجب أن يحسب الإهلاك في الحسابات القومية على أساس القيمة الاستبدالية للأصول وقت تحديد لأهلاك ، ومن الواضح أن تحديد الإهلاك على أساس القيمة الاستبدالية للأصول الثابتة على مستوى الاقتصاد القومي ، أمر يكتنفه العديد من الصعوبات الإحصائية والمحاسبية ، وذلك يتضمن رقم الإهلاك على المستوى القومي نسبة خطأ كبيرة إلى حد بعيد .

ويختلف المفهوم الإجمالي عن المفهوم الصافي ، بقيمة إهلاك رأس المال الثابت ، حيث بطرحها من الإجمالي نصل للصافي ، فالقيمة قبل تجنب المخصصات اللازمة لمقابلة الإهلاك خلال الفترة هي قيمة إجمالية .

وعلى ذلك فإن الدخل القومي الإجمالي ناقصاً أهلاك رأس المال الثابت يساوي الدخل القومي الصافي .

٣٤- الدخل القومي الممكن التصرف فيه

National Disposable Income

يمثل دخل الدولة والوحدات التنظيمية المختلفة من كافة المصادر بعد خصم جميع السحوبات الجارية المدفوعة ، وهو يساوي الدخل القومي بأسعار السوق مضافاً إليه صافي السحوبات الجارية من الخارج ، علاوة على دخل الملكية وعائد التنظيم وصافي تعويضات العاملين من الخارج .

وإذا نظرنا إلى الدخل القومي الممكن التصرف فيه من ناحية تخصيصه ، نجد أنه يساوي مجموع كل من : الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة + الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات + الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي + الادخار .

وذلك كما يتضح من الجدول التالي ، باستخدام أرقام الحسابات القومية المصرية عن سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (بالآلاف جنيه والأسعار الجارية) :

الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٥٨٣٧٨٢٨
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	١٦٥٩٦.٤٧
الإدخار	٥.٣٤٥٥٦
تخصيصات الدخل القومي الممكن التصرف فيه .	٢٧٤٦٨٤٣١

٣٥- صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي Current Transfers From the Rest of the World, Net

هي التحويلات التي لا مقابل لها بخلاف دخل الملكية وعائد التنظيم . ويعنى بها التحويلات الجارية الأخرى المدفوعة للعالم الخارجي مطروحا منها التحويلات الجارية الأخرى المحصلة من العالم الخارجي . ويعنى بالتحويلات الجارية ، التحويلات الداخلية بين المتعاملين ، وتسم بتحويل مبلغ من الدخل الجاري لمعامل ما وأضافته إلى الدخل الجاري لمعامل آخر بغرض تمويل الإنفاق الجاري وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي ، وليس التراكم الرأسمالي .

Saving

٣٦- الإدخار

هو الفرق بين الإيرادات الجارية والمدفوعات الجارية ، وهو يمثل الزيادة في الدخل القومي الممكن التصرف فيه عن الإنفاق الاستهلاكي النهائي والخاص .
وهو بالنسبة للقطاعات التنظيمية المقيمة يمثل الفرق بين الإيرادات الجارية والمدفوعات الجارية لكل منها والتي تظهر في حسابات الدخل والإنفاق للقطاعات التنظيمية المقيمة .

المبحث الثالث

المعاملات الرأسمالية :

المفاهيم السابقة تناولها ، تعتمد علي تدفقات المعاملات الجارية ، وهي تعد كافية لوصف العملية الاقتصادية الدائرية للمعاملات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالإنتاج والتمويل ، ولكنها لا نكتفي للتعبير عن الصلة بين كمية التدفقات التي تتم خلال فترة معينة من جهة ، وبين كمية الأرصدة الناتجة عن هذه التدفقات من جهة أخرى في لحظة زمنية معينة ، وتمثل هذه الأرصدة في رأس المال من ناحية وفي الثروة من ناحية أخرى .

ونظرا لأهمية الأرصدة في النظرية الاقتصادية وفي التحليل الاقتصادي ، فالمحاسبة القومية تتبع الصلة بين التدفقات والأرصدة ، وذلك من خلال المعاملات الرأسمالية ، والتي عليها أرصدة معينة في لحظة زمنية معينة .

ويعتبر كينز صاحب الفضل الأساسي في إيضاح هذه الصلة ، من خلال معادلاته التي توضح ما يلي :

$$\text{الدخول القومي} = \text{الأنفاق الاستهلاكي} + \text{التكوين الرأسمالي}$$

$$\text{الأنفاق} + \text{الادخار} = \text{الدخول القومي}$$

$$\text{التكوين الرأسمالي} = \text{الادخار}$$

ونتناول فيما يلي ، كيفية تركيب المفاهيم الأساسية الناتجة عن المعاملات علي الحساب الرأسمالي ، في الحسابات القومية ، من خلال استخدام أرقام الحسابات القومية المصرية عن ٢٠٠٣/٢٠٠٤ "بالآلاف جنيه وبالسعر الجارية" .

٣٧- التراكم الإجمالي Gross Accumulation

يقصد به جملة التغير في أصول المجتمع خلال معينة ، ويتمثل في مجموع الزيادة في المخزون ، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، وصافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي ، وصافي الإقراض إلى العالم الخارجي .

ويحسب كما يلي في الحسابات القومية المصرية : بالآلاف جنيه وبالسعر الجارية

الزيادة في المخزون	١٢٩٣.٢٦
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	٦٥٠.٣٦٨٢
صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي	(٧٦١.٠٠)
صافي الإقراض للعالم الخارجي	٣٥٢.٠٠
التراكم الإجمالي	٧٧٥٥٨.٠٨

٣٨- صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي
Purchase of Intangible Assets From The rest of the World

يقصد به زيادة تكاليف شراء الأصول المعنوية من الخارج مطروحا منها العمولات والرسوم القانونية ، عن الإيرادات من بيع هذه الأصول .

ويقصد بالأصول المعنوية حقوق الامتياز والاستغلال للمناجم وأماكن الصيد وغيرها وحقوق الاستئجار وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والطبع وغيرها ، وفي هذه المعاملات يمتلك المشتري حق البيع والتنازل أو الاستخدام لمثل هذه المعاملات يتلك المشتري حق البيع والتنازل أو الاستخدام لمثل هذه الحقوق التي تمثلها الأصول المعنوية ، وللبائع حق التنحي عن كل هذه المميزات .

وعلي ذلك لا تشمل هذه الأصول علي حقوق الامتياز أو الاستغلال وحقوق الاستئجار وبراءات الاختراع وحقوق الطبع إلي آخره التي تمثل الدفعات المتكررة في شكل إتاوات أو إيجارات .

٣٩- صافي الإقراض للعالم الخارجي
Net Lending to the Rest of the World

يمثل زيادة صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية - أي قيمة الأصول المالية الأجنبية المستحوذ عليها مطروحا منها قيمة التصرف في الأصول المالية الأجنبية لدى المتعاملين - علي صافي استحقاق الخصوم المالية الأجنبية - أي قيمة الالتزامات الأجنبية المستحقة مطروحا منها المسدد من هذه الالتزامات لدى المتعاملين .

٤٠- تمويل التراكم الإجمالي
Finance of Gross Accumulation

إذا نظرنا إلى التراكم الرأسمالي من زاوية تمويله ، نجد أن التمويل يتم عم طريق جمع ما يلي (بالآلف جنيه وبالسعار الجارية) :

الادخار	٥٠٣٤٥٥٦
اهلاك رأس المال الثابت	١٦٦٤٣٥٢
صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	١٠٥٦٩٠٠
تمويل التراكم الإجمالي	<u>٧٧٥٥٨٠٨</u>

٤١ - صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي

Capital Transfers From The rest of the World, Net

تمثل صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي ، في الاقتصاديات المفتوحة مصدرا مستقلا لتمويل التراكم ، أنها مع صافي الاقتراض بين العالم الخارجي يمثل ذلك الجزء من ادخار العالم الخارجي الذي يتاح للاقتصاد القومي .

ويعنى بالتحويلات الرأسمالية ، كافة التحويلات النقدية أو العينية التي ليس لها مقابل والتي لا تعتبر بصفة عامة إضافة إلى الدخل الجاري بالنسبة للمستلم أو نقصا من الدخل الجاري بالنسبة للدافع . والمعايير الأساسية المستخدمة في التمييز بين التحويلات الرأسمالية والتحويلات الجارية التي ليس لها مقابل هي ، الأغراض التي تستخدم من أجلها التحويلات ، وأساس مصدر المدفوعات ، والتكرار الذي يتم به التحويل سواء من ناحية الدافع أو المحول إليه .

ولذلك فالتحويلات الرأسمالية هي التحويلات غير المتكررة (غير المنتظمة انتظاما تاما) لأي من طرق المعاملات ، والتي تستخدم لتمويل التكوين الرأسمالي الثابت أو الاتفاق الطويل الأجل ، وتدفع عادة من ثروة أو مدخرات المانح ولا يلتزم المستفيد بردها .

ومن أمثلتها المنح بين الحكومات لتمويل العجز في التجارة الخارجية ومنح الاستثمار وتحويلات السلع الرأسمالية من جانب واحد أو بدون مقابل والوصايا والهبات الرأسمالية وتحويلات الأصول الثابتة للمهاجرين والتعويضات المتعلقة بالكوارث والنكبات .

المبحث الرابع

External Transitions

المعاملات الخارجية

يتم تجميع معاملات العالم الخارجي مع الاقتصاد الوطني من وجهة نظر العالم الخارجي ، وذلك بما يبين المتحصلات الجارية من العالم الخارجي ، وكيفية التصرف في هذه المتحصلات أي المدفوعات الجارية للعالم الخارجي . ويتم الحصول على البيانات المتعلقة بهذه المعلومات من واقع ميزان المدفوعات ، وغيرها من بيانات التجارة الخارجية .

ويستخدم أرقام الحسابات القومية المصرية عن سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤م ، يتم التوصل إلى قيم المفاهيم المختلفة كما يلي :

الصادرات من السلع والخدمات	٥٨٧٩٢٤٦
تعويضات العاملين من العالم الخارجي	٢٩٥٦٣٠٠
دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	٣١٤٠٠٠
تحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي	٧٨٠٤٠٠
المتحصلات الجارية من العالم الخارجي	٩٩٢٩٩٤٦

٤٢- المتحصلات الجارية من العالم الخارجي Current Receipts From The of the World

تتكون من قيمة الصادرات من السلع والخدمات . . هي مجموع الدخول العمالية من العالم الخارجي بالإضافة إلى التحويلات الجارية التي يحصل عليها الاقتصاد الوطني من العالم الخارجي .

٤٣- المدفوعات الجارية إلى العالم الخارجي Current payment To the Rest of the World

تتكون من قيمة الواردات من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى العوائد العمالية التي يحصل عليها عوامل الإنتاج غير المقيمة ، كذلك قيمة التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي ، وفائض الدولة من الحساب الجاري . وتظهر كما يلي في الحسابات القومية المصرية بأرقام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (الأرقام بالآلاف جنيه والأسعار جارية) .

الواردات من السلع والخدمات	٨٥١٥٧.١
تعويضات العاملين إلى العالم الخارجي	٨٨٣٣٧
دخل الملكية وعائد التنظيم إلى العالم الخارجي	١٤٥٩١.٣
تحويلات جارية أخرى إلى العالم الخارجي	٩٦٤٦.٠
فائض الدولة من العمليات الجارية من العالم الخارجي	(١٠٩٧٨.٠)
المدفوعات الجارية للعالم الخارجي	٩٩٢٩٩٤١

٤٤- فائض أو عجز الدولة من العمليات الجارية مع العالم الخارجي
Surplus of the Nation on current Transaction

يمثل زيادة المتحصلات الجارية عن المدفوعات الجارية في الحساب الجاري للدولة مع العالم الخارجي أو نقص هذه المتحصلات عن المدفوعات في حالة العجز .

أسئلة وتمارين الباب الثالث

س^١ : يمكن قياس الناتج والدخل على المستوى القومي بثلاث طرق مختلفة .
حدد هذه الطرق موضحاً كل منها باختصار مناسب .

س^٢ : يرتبط مفهوم الدخل القومي بالعديد من المفاهيم الأخرى .
وضح بإيجاز أهم تلك المفاهيم

س^٣ : ينبثق من مفهوم الإنفاق القومي مجموعة من المفاهيم الأخرى .
وضح ذلك بإيجاز ؟

س^٤ : ما هي المقصود بالقيمة المضافة وكيف يتم حسابها وما هي أهم المفاهيم المرتبطة بها ؟

س^٥ : حدد المقصود بالتراكم الإجمالي وكيف يتم حسابه بمثال رقمي من عندك ؟ ثم بين كيف يتم تمويل هذا التراكم ؟

التمرين الأول :

يتكون أحد القطاعات الإنتاجية من ثلاث وحدات هي أ ، ب ، جـ حيث تباع الوحدة (أ) الإنتاج للوحدة (ب) والوحدة (ب) تباع إنتاجها للوحدة (جـ) أما الوحدة (جـ) فتبيع إنتاجها للمستهلك النهائي وقد توافرت لديك البيانات التالية عن هذه الوحدات في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤ م :

بيانات	الوحدة (أ)	الوحدة (ب)	الوحدة (جـ)
المبيعات	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
المشتريات	---	٤٠٠٠	٦٠٠٠٠
مخزون أول المدة	---	٢٠٠٠	٨٠٠٠
مخزون آخر المدة	---	١٦٠٠	٦٠٠٠

في ضوء البيانات السابقة المطلوب حساب مساهمة كل وحدة في الناتج القومي باستخدام مفهوم :
أ - للقيمة المضافة
ب - الناتج النهائي

التمرين الثاني :

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بالاقتصاد القومي لأحد الدول :
(القيمة بالمليون جنيه)
الاجور ٤٠٠ - الإيجار ١٠٠ - الفوائد ٢٠٠ - الأرباح ٣٠٠ - الإنفاق الاستثماري ٩٠٠ - إهلاك رأس المال الثابت ١٠٠ - إعانات الإنتاج ٥٠ - الضرائب المباشرة ١٥٠ - الإنفاق الاستهلاكي ٦٠٠ - الصادرات ٣٠٠ - الواردات ١٠٠ .
وبفرض أن التغير في المخزون ١٠٠ مليون (سالبة) وأن الدخل المستحق لعوامل الإنتاج الوطنية المقيمة ٥٠٠ مليون والدخل المستحق لعوامل الإنتاج الأجنبية غير المقيمة ٢٠ مليون .

فالمطلوب :

- أولاً : تحديد صافي الدخل المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج .
- ثانياً : تحديد صافي الإنفاق المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج .
- ثالثاً : قياس صافي الإنفاق القومي بتكلفة عوامل الإنتاج .
- رابعاً : قياس صافي الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج .

الفصل الثالث طرق عرض حسابات الدخل القومي

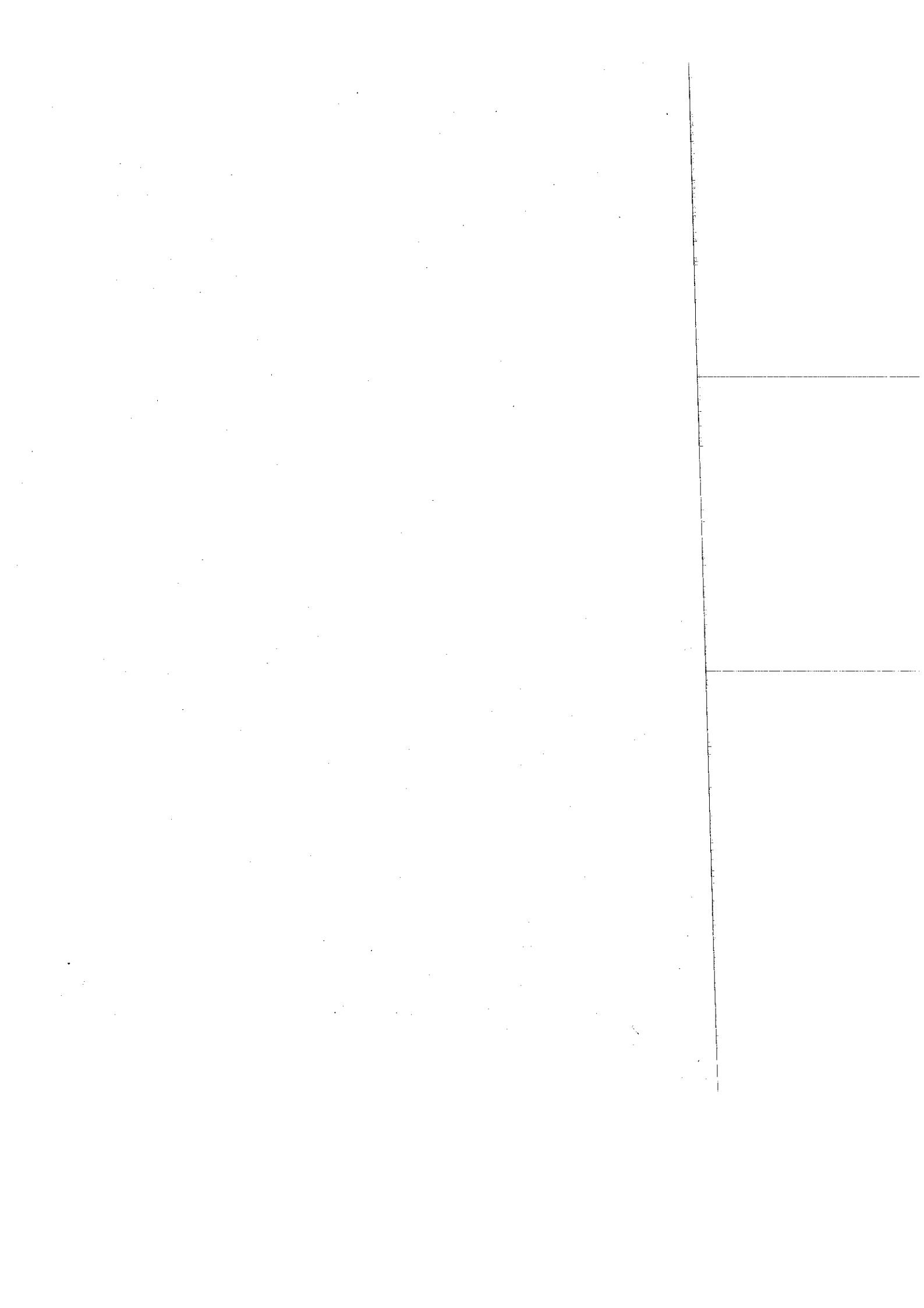
الطريقة الأولى: الحسابات المباشرة

الطريقة الثانية القوائم المتوازنة

الطريقة الثالثة: المصفوفات

الطريقة الرابعة: المعادلات

الطريقة الخامسة: الشكل الإيضاحي



أولاً : الأهداف التعليمية

- ١- فهم ومعرفة الطريقة المباشرة لإعداد حسابات الدخل القومي
- ٢- التعرف على أسلوب القوائم المتوازنة كوسيلة لإعداد الحسابات القومية
- ٣- استخدام كل من أسلوب المصفوفات والمعادلات للوصول إلى معرفة الإجماليات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي

ثانياً : المخرجات التعليمية المستهدفة

- بعد دراسة وفهم هذا الباب سوف يكتسب الدارس المهارات التالية :
- ١- القدرة على إعداد الحسابات القومية باستخدام طريقة الحسابات القومية وطريقة القوائم المتوازنة وطريقة المصفوفة والمعادلات
 - ٢- المهارات الفكرية والذهنية بالوقوف على ما تحويه كل طريقة من مفاهيم ومعاني قومية
 - ٣- المهارات المهنية والتطبيقية بالقدرة على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق كل طريقة من طرق عرض حسابات الدخل القومي

يمكن عرض المعاملات الاقتصادية القومية ، في أشكال مختلفة ، سبق ذكرها في الفصل الأول ، ونورد هنا فيما يلي كيفية تطبيق طرق العرض المختلفة على الأرقام السابق استخدامها في الشرح في الفصول السابقة .

الطريقة الأولى : الحسابات المباشرة :-

تظهر الحسابات المباشرة ، للاقتصاد المصري ، بناء على الأرقام السابق ذكرها ، في صورة حسابات موحدة للدولة - أي بدون تقسيم الدولة إلى قطاعات - طبقاً للأسلوب الوارد بنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ، كما يلي :

المصريات الوحدة للاقتصاد المصري لسنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣
بالأسعار الجارية بالآلاف جنيه
ح/ الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	٥٨٣٧٨٧٨	توزيعات العاملين	١٠٢٣٧١٥٩
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	١٦٥٩١٠٤٧	فائض العمليات	١٤١١١٦٣٩٣
الإنفاق الاستثماري الثاني	٢٢٤٣٣٨٧٥	صافي الضرائب غير المباشرة	١٤٧١٢١٩
الزيادة في المخزون	١٢٩٣٠٢٦	الناتج المحلي الصافي	٢٥٩٢٩٧٧١
التكوين لرسملي الثابت الإجمالي	٦٥٠٢٦٨٢	إهلاك رأس المال الثابت	١٦٦٤٢٥٢
التكوين لرسملي الإجمالي	٧٧٩٦٧٠٨		
المصاريف من السلع والخدمات	٥٨٧٩٢٤١		
الورود من السلع والخدمات	(٨٥١٥٧٠١)		
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بسعر المستهلك	٦٧٥٩٤١٢٣	ناتج المحلي الإجمالي بسعر المستهلك	٦٧٥٩٤١٢٣

حـ / الممثل للقرى الممكن التصرف فيه وتخصيصه

بالأسمار بالجنيه

بالآلف جنيه

توزيعات لمطابقين	١٠٣٢٧١٥٩	الإلتاق الاستهلاكي الحكومي	٥٥٨٣٧٨٢٨
تلفظ لمطابقين	١٤١٢٢٢٩٣	الإلتاق الاستهلاكي الخاص	١٦٥٩٦٠٤٧
مستقي التصرف غير المجاوزة	١٤٧٦٢٩١	الإلتاق الاستهلاكي النهائي	٢٢٤٢٣٨٧٥
الإلتاق لمطابقين بمصر لمشغري	٢٥٩٢٩٧٧١	الإلتاق	٥٠٢٤٥٨٦
توزيعات لمطابقين من قديم الخارج	٢٥٩١٢٠٠	توزيعات لمطابقين إلى قديم الخارج	٨٨٢٣٧
دخل الملكية والتنظيم من قديم الخارج	٣١٤٠٠٠	دخل الملكية والتنظيم في قديم الخارج	١٤٥٩١٠٣
توزيعات أخرى من قديم الخارج	٧٨٠٤٠٠	توزيعات أخرى في قديم الخارج	٩٦٤٦٠٠
التوزيعات الجارية من قديم الخارج	٤٠٥٠٧٠٠	توزيعات جارية إلى قديم الخارج	٢٥١٧٠٤٠ ٩
المورد الجارية الممكن التصرف فيها	٢٩٩٨٠٤٧١		٢٩٩٨٠٤٧١

٥٥٨٣٧٨٢٨

بالآف جنيه

حساب تحويل رأس المال
٢٠٠٤/٢٠٠٣

بالأسطر الجارية

إبلاغ رأس المال للثابت	١٢٦٤٢٥٢	الرصيد في الميزان	١٢٦٢٠٢١
الانظر	٥٠٢٤٥٥٦	تكوين رأس المال للثابت الإجمالي	٦٥٠٢٦٨٢
صافي مشتريات الأصول المفقودة من الملم الخارجى	٧٦١٠٠	لتكوين رأس المال الإجمالي	٧٧٦١٧٠٨
صافي تحويلات رأس المال من الملم الخارجى	١٠٥٦٩٠٠	صافي الزيادة في رأس المال الخارجى	٢٥٢٠٠
صافي مقبوضات رأس المال من الملم الخارجى	١١٢٣٠٠٠		
	٧٨٣١٩٠٨		٧٨٣١٩٠٨

٢٥١٢.٤٠	١١٣٣.٠٠٠			التحويلات لخدمة أبي لعلم الخارجى	١١٣٣.٠٠٠		٢٥١٢.٤٠	
٢٥٢.٠٠	٥.٣٤٥٥٦			صلى مقوضات رسمية من العلم الخارجى الانظر صلى الإرض من العلم الخارجى	٢٥٢.٠٠	٥.٣٤٥٥٦		
١١.٦٩٤١	٧٨٣١٩.٠٨	٢٩٩٨.٤٧١	٣١١.٩٨٢٤	الإجمالى	١١.٦٩٤١	٧٨٣١٩.٠٨	٢٩٩٨.٤٧١	٣١١.٩٨

الطريقة الثالثة : المصفوفات :
يمكن عرض الحسابات القومية المصرية لسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في شكل مصفوفة كما يلي :

بالآلاف جنيه - بالإنعصار الجارية

الحسابات الأربعة تدور في شكل مصفوفة

جاءة الأتتية	حـ/ المعاملات الجارية	حـ/ تمويل رأس المال	حـ/ الدخل القومي للمكن التصرف فيه وتخصيصاته	حـ/ الناتج المحلي والإنتاج	تدفق	
					متين	متين
٣٦١.٩٨٢٤	صناديق السلع والخدمات ٥٨٧٩٢٤١	تكوين رأس مالي ٧٧٩١٧.٨	الإنتاج الاستهلاكي النهائي ٢٤٢٣٨٧٥		حـ/ الناتج المحلي والإنتاج	حـ/ الدخل القومي للمكن التصرف فيه وتخصيصاته
٢٩٩٨٠.٤٧١	التحويلات الجارية من العالم ٤٠٥٠٧٠٠ الخارجي	•		الناتج المحلي للمصري بسر المشتري ٢٥١٢٩٧٧١		
٧٨٣١٩.٨	مالي مقبوضات وأسمالية من العالم الخارجي ١١٢٣٠٠٠		الإعطاء ٥٠٢٤٥٥٦	إعطاء رأس المال ١٦٢٤٣٥٢ النهائي	حـ/ تمويل رأس المال	
١١.٦٢٩٤١		مالي الإرض في العالم ٢٥٢.٠	التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي ٢٥١٢.٤	الواردات من السلع والخدمات ٨٥١٥٧.١	حـ/ المعاملات الخارجية	
٨٤٩٨٥١٤٤	١١.٦٢٩٤١	٧٨٣١٩.٨	٢٩٩٨٠.٤٧١	٣٦١.٩٨٢٤	جاءة المصفوفة	

يلاحظ أن كل بند في المصوفة السابقة ، له رقم واحد ، فمثلا الناتج المحلي الصافي بسعر المشتري ٢٥٩٢٩٧٧١ جنيه وهكذا .

ولتوضيح كيفية التوصل إلى الأرقام السابقة ، يمكن ملاحظة ذلك في المصروفة
الإيضاحية التالية :

مصفوفة إحصائية
لتوضيح جميع الأرقام الكلمية بكل بند

رقم	حـ/ نتائج المحلي والإقليم عليه	حـ/ الدخل القومي للممكن والتصرف فيه	حـ/ تمويل رأس المال	حـ/ المعاملات الجارية	جملة الأائية
مدين	حـ/ النتائج المحلي والإقليم عليه	الإقليم الاستراتيجي ٥٨٣٧٨٢٨ حكومي ١١٥٩١٠٤٧ خاص	الكونين للرسملي ١٢٩٣٠٣١ زيلده في ٢٥٠٣١٩٨٢ لغززون تكوين لرسملي ثابت	صالحات السلع والخدمات ٥٨٧٩٢٤١	٣٦١٠٩٨٢٤
حـ/ الدخل القومي للممكن والتصرف فيه	١٠٣٧١٥٩١ تصرفات ١٤١٢١٢٩٢ عاتلين صالحات مصرفي غير المباشري	الإقليم ٥٠٣٤٥٥٦	•	التحويلات الجارية من العالم ٢٥١٢٣٠٠ للخارجي تصرفات العالم للخارجي ٣١٤٠٠٠ دخل العالم ٧٨٠٤٠٠٠ لغري	
حـ/ تمويل رأس المال	إعلاجه رأس المال الثابت ١١٢٤٢٥٢	الانحصر ٥٠٣٤٥٥٦		٧١١٠٠ صالحات مثيريات الأصول المخوية من العالم الخارجي ١٠٥٦٩٠٠ صالحات التحويلات لرسمالية من العالم الخارجي	٧٨٣١٩٠٨
حـ/ المعاملات الخارجية		٨٨٣٣٧ للخارجي ١٤٥٩١٠٣ دخل ملكية إلى العالم الخارجي ٩١٤٦٠٠٠ تحويلات لغري إلى العالم الخارجي تحويلات جارية إلى العالم الخارجي ٢٩٩٨٠٤٧١	٢٥٢٠٠٠ صالحات الإقليم إلى العالم الخارجي		١١٠٦٢٩٤١
جملة المديونية	٣٦١٠٩٨٢٤	٢٩٩٨٠٤٧١	٧٨٣١٩٠٨	١١٠٦٢٩٤١	٨٤٩٨٥١٤٤

الطريقة الرابعة : المعادلات :

يمكن التعبير عن الحسابات الأربعة الموحدة للدولة ، بأربع معادلات ثلاثة منها مستقلة كما يلي (بالآلاف جنيه وبالأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤)

١- معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي والإتفاق :

$$٨٥١٥٧.١ + ١٦٦٤٣٥٢ + ٢٥٩٢٩٧٧١$$

$$= ٥٨٧٩٢٤١ + ٧٧٩٦٧.٨ + ٢٢٤٣٣٨٧٥$$

٢- معادلة حساب الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته :

$$١١٣٣.٠٠٠ + ٥٠٣٤٥٥٦ + ٢٢٤٣٣٨٧٥$$

$$= ٤٠٥٠٧.٠٠ + ٢٥٩٢٩٧٧١$$

٣- معادلة حساب تمويل رأس المال :

$$١١٣٣.٠٠٠ + ٥٠٣٤٥٥٦ + ١٦٦٤٣٥٢ = ٣٥٢.٠٠ + ٧٧٩٦٧.٨$$

٤- معادلة حساب المعاملات مع العالم الخارجي

$$١١٣٣.٠٠٠ + ٤٠٥٠٧.٠٠ + ٥٨٧٩٢٤١$$

$$= ٣٥٢.٠٠ + ٢٥١٢.٤٠ + ٨٥١٥٧.١$$

توضح أولي هذه المعادلات أن إجمالي المدفوعات الداخلية (القيمة المضافة)
٢٧٥٩٤١٢٣ جنيه + المشتريات من الواردات ٨٥١٥٧.١ جنيه = المبيعات من السلع
الاستهلاكية ٢٢٤٣٣٨٧٥ جنيه + المبيعات من السلع الرأسمالية ٧٧٩٦٧.٨ +
الصادرات من السلع والخدمات ٥٨٧٩٢٤١

وتكتب هذه المعادلة في الغالب في الشكل التالي :

$$٢٧٥٩٤١٢٣ = ٢٢٤٣٣٨٧٥ + ٧٧٩٦٧.٨ + (٨٥١٥٧.١ - ٥٨٧٩٢٤١)$$

أما المعادلة الثانية ، فتوضح أن المشتريات من السلع الاستهلاكية ٢٢٤٣٣٨٧٥
جنيه + الادخار ٥٠٣٤٥٥٦ + التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي ٢٥١٢.٤٠ جنيه =
الناتج المحلي الصافي ٢٥٩٢٩٧٧١ + التحويلات الجارية من العالم الخارجي ٤٠٥٠٧.٠٠ .

وتوضح المعادلة الثالثة أن المشتريات من السلع الرأسمالية ٧٧٩٦٧.٨ جنيه +
صافي الإقراض إلى العالم الخارجي ٣٥٢.٠٠ جنيه = إهلاك رأس المال الثابت
١٦٦٤٣٥٢ جنيه + الادخار ٥٠٣٤٥٥٦ + صافي مقبوضات رأسمالية من العالم
الخارجي ١١٣٣.٠٠٠ .

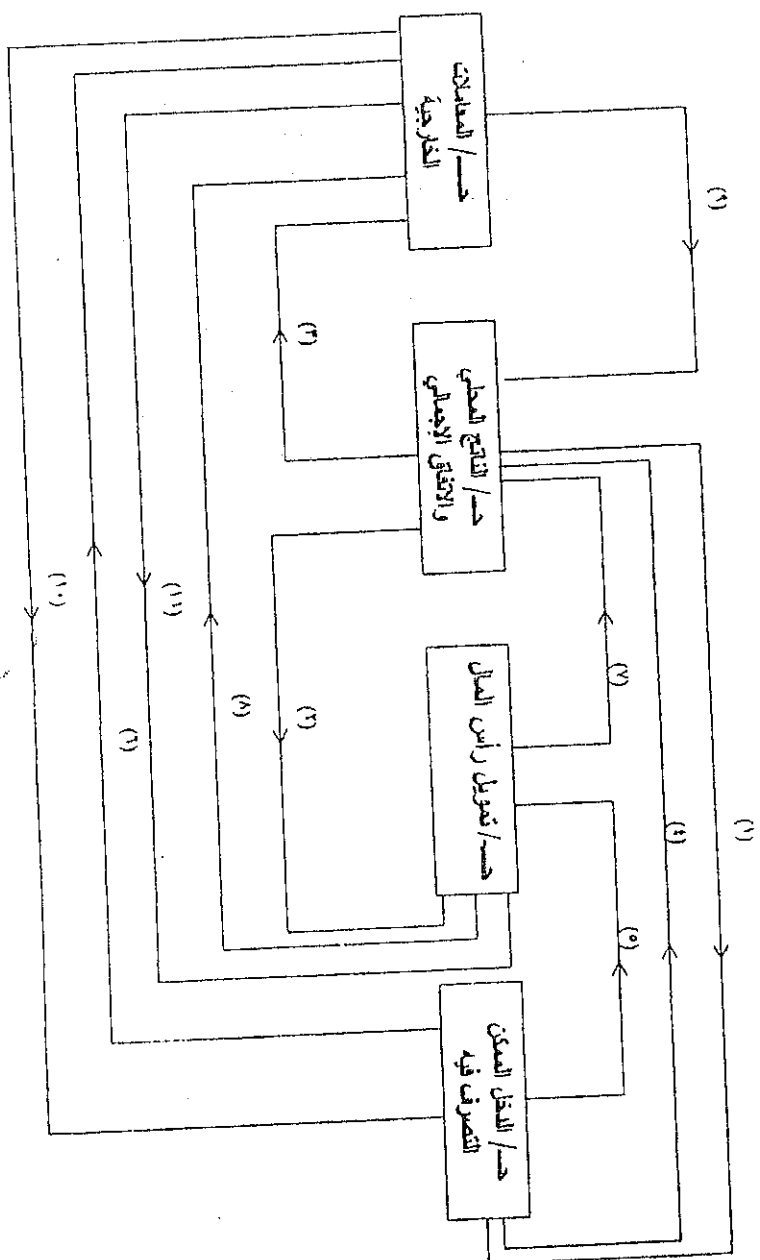
وتكتب هذه المعادلة عادة كما يلي :

$$٧٧٩٦٧.٨ - (١٦٦٤٣٥٢ - ٣٥٢.٠٠) = ٥٠٣٤٥٥٦ جنيه$$

أما المعادلة الرابعة - والتي يتم الحصول عليها بجمع الثلاث معادلات الأولى مع حذف البنود المتشابهة في كلا الجانبين - فهي توضح أن مشتريات العالم الخارجي من السلع والخدمات (للمصادرات) ٥٨٧٩٢٤١ جنيه + التحويلات الجارية من العالم الخارجي ٤٠٥٠٧٠٠ جنيه + صافي مقبوضات رأسمالية من العالم الخارجي ١٣٣٠٠٠ جنيه = مبيعات العالم الخارجي من السلع والخدمات (الواردات) ٨٥١٥٥٧٠١ جنيه + التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي ٢٥١٢٠١٤٠ جنيه + صافي الإقراض للعالم الخارجي ٣٥٢٠٠ جنيه .

الطريقة الخامسة - الشكل الإيضاحي

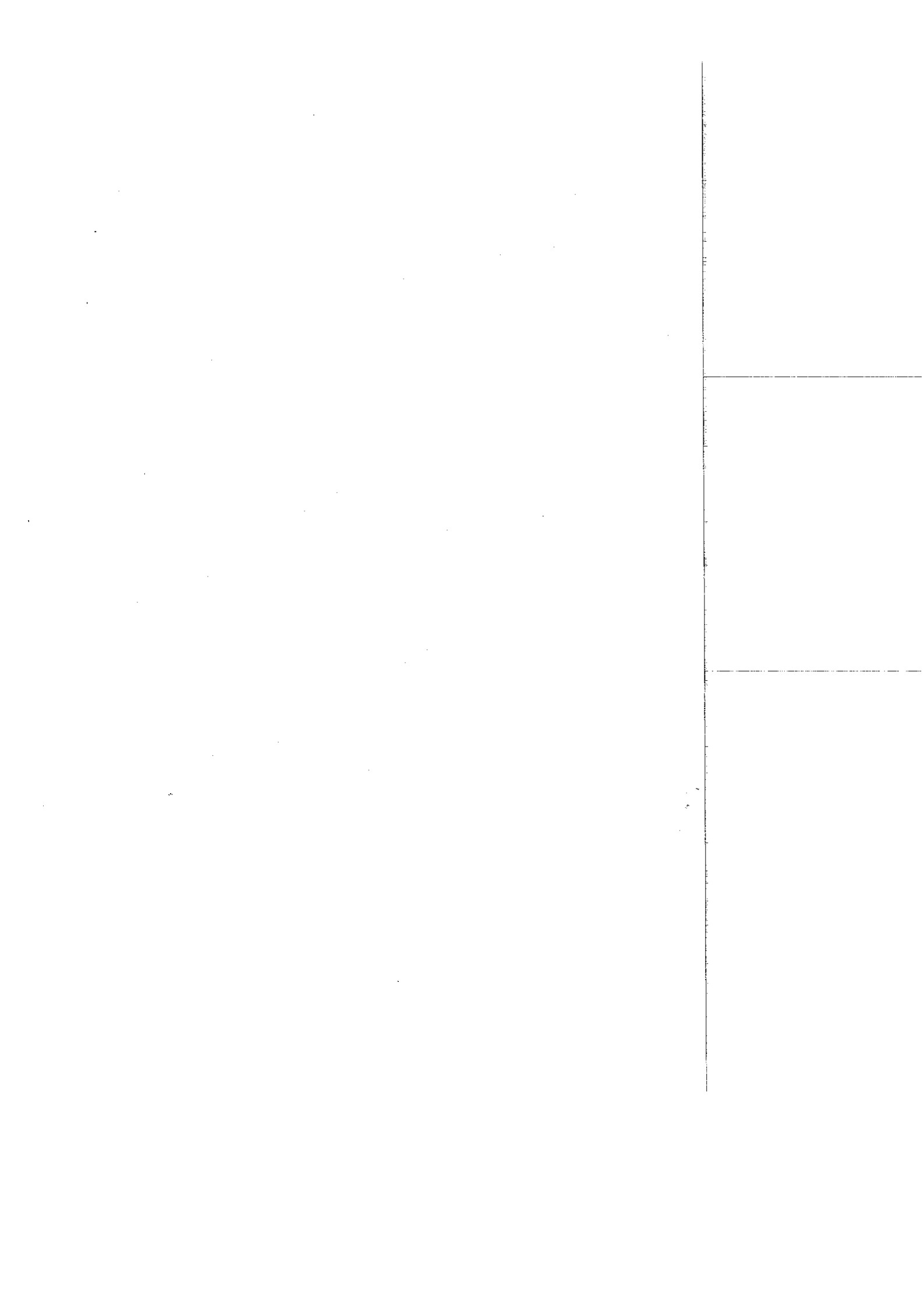
يمكن عرض الحسابات الموحدة للدولة في شكل إيضاحي ، يتكون من مستطيلات كل منها يمثل أحد الحسابات المشار إليها ، وترتبط ببعضها البعض بخطوط ، حيث يوضح اتجاه السهم مديونية الحساب الخارج منه بينما يظهر قيمة البند فوق الخطوط ، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :



الشكل الإيضاحي للمصنفات القومية المصرية
عن سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤

والأرقام التي تظهر بالشكل السابق تعبر عن :

الرقم	المصنف	القيمة
١-	الناتج المحلي الصافي بسعر المشتري	٢٥٩٢٩٧٧١ جنيه
٢-	إهلاك راس المال الثابت	١٦٦٤٣٥٢ جنيه
٣-	الواردات من السلع والخدمات	٨٥١٥٧٠١ جنيه
٤-	الأنفاق الاستهلاكي النهائي	٢٢٤٣٣٨٧٥ جنيه
٥-	الادخار	٥٠٣٤٥٥٦ جنيه
٦-	التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي	٢٥١٢٠٤٠ جنيه
٧-	التكوين الرأسمالي	٧٧٩٦٧٠٨ جنيه
٨-	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي	٣٥٢٠٠ جنيه
٩-	صادرات السلع والخدمات	٥٨٧٩٢٤١ جنيه
١٠-	التحويلات الجارية من العالم الخارجي	٤٠٥٠٧٠٠ جنيه
١١-	صافي مقبوضات رأسمالية من العالم الخارجي	١١٣٣٠٠٠ جنيه



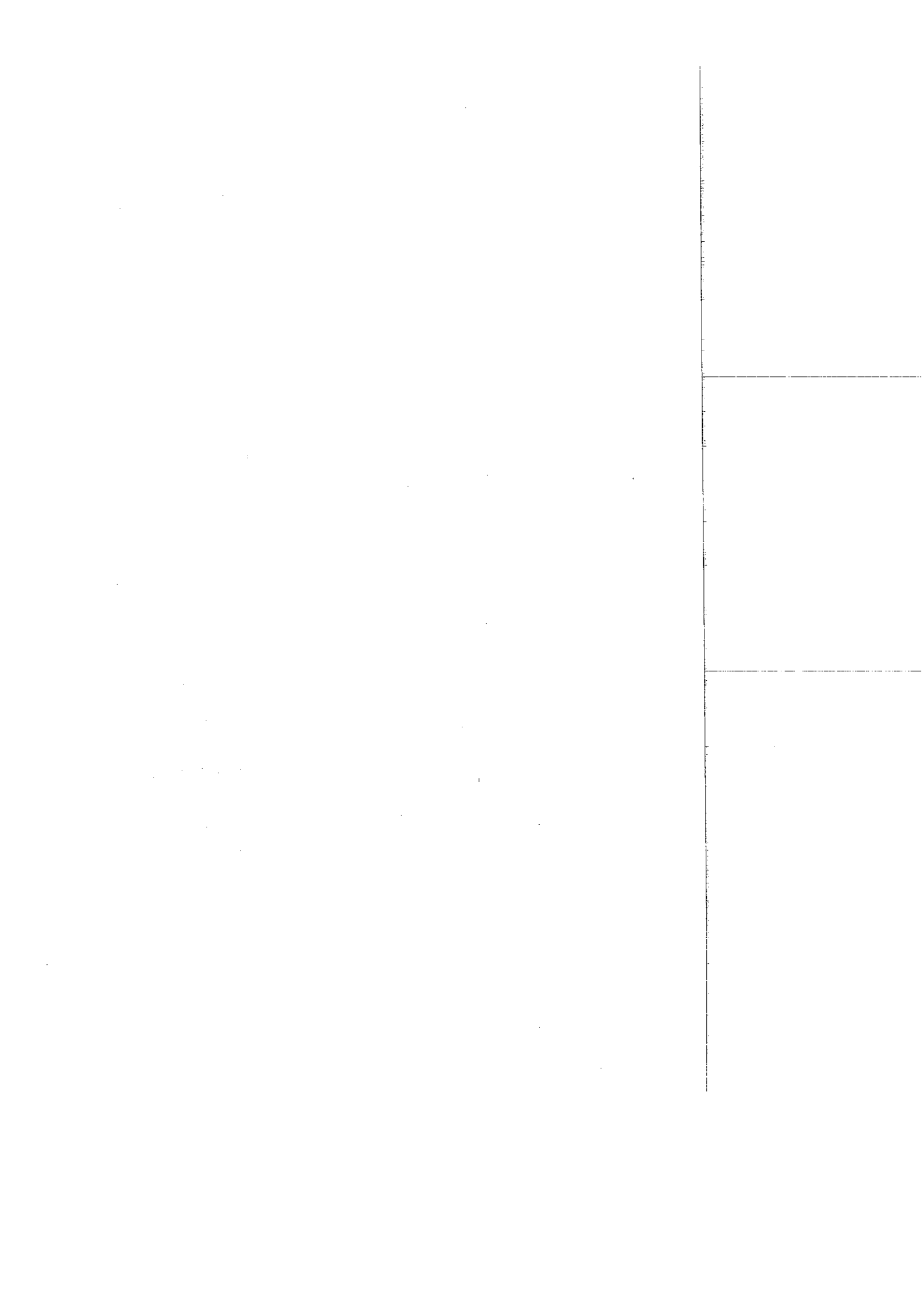
الفصل الرابع

حسابات الدخل القومى المصرية

المبحث الأول: نظام الحسابات الاقتصادية القومية للأمم المتحدة:

- 1- السياق التاريخى لنشأة وتطور الحسابات الاقتصادية القومية.
 - 2- نظم الحسابات القومية الصادرة عن الامم المتحدة.
 - 3- النظام الجديد للحسابات القومية الصادر عام 2008.
 - 4- الخصائص الجديدة لنظام الحسابات القومية 2008.
- #### المبحث الثانى: نظام الحسابات القومية المصرية والمصطلحات المستخدمة

- 1- التعريف بنظام حسابات الدخل القومى المصرية.
- 2- تحديد الوحدات المؤسسية التى يشملها إطار حسابات الدخل القومى المصرية.
- 3- حسابات الدخل القومى المصرية فى التطبيق العملى
- 4- تتابع حسابات الدخل القومى المصرية وفقاً لنظام الأمم المتحدة 2008
- 5- حدود نظام حسابات الدخل القومى.
- 6- الدخل القومى وطرق قياسه المختلفة، طبقاً لنظام حسابات الدخل القومى المصرية.



المبحث الأول: نظام حسابات الدخل القومى للأمم المتحدة:

1- السياق التاريخى لنشأة وتطور الحسابات الاقتصادية القومية:

ترتبط نشأة وتطور الحسابات القومية ارتباطاً موضوعياً وثيقاً بالتطورات الاقتصادية التى شهدتها الدول الرأسمالية والبلدان الاشتراكية منذ عشرينات القرن العشرين. فعندما كان الجانب الأعظم للنشاط الإقتصادى من القرن الماضى متروكاً بالأساس للمبادرات الفردية فى ظل الحرية الاقتصادية، لم تكن هناك أية سياسة تدخلية للدولة فى الحياة الاقتصادية واقتصرت تدخلها فى الإنفاق العام لتمويل النشاطات التقليدية للدولة ذات الطبيعة السياسية.

وقد كان حدوث الكساد الكبير عام 1929-1930 فى الدول الرأسمالية المتقدمة بمثابة صدمة للمدافعين عن مبدأ الحرية الاقتصادية، حيث لم يعد هناك ضمان بأن يتحقق التوازن العام بين العرض الكلى والطلب الكلى للسلع والخدمات بشكل تلقائى على مستوى الإقتصاد القومى، كذلك بدا واضحاً أنه ليس مجرد تحقيق التوازنات الجزئية يؤدى إلى تحقيق التوازنات الكلية على مستوى الإقتصاد القومى من خلال آليات السوق وحدها.

وكان صدور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود لجون مينارد كينز بمثابة ثورة فى الفكر الإقتصادى الرسمى وضعت حداً لنهاية مبدأ حرية التصرفات الاقتصادية فى إدارة الاقتصاديات الرأسمالية.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتعزز هذا الاتجاه سواء أثناء فترة الحرب حينما اشتدت الحاجة إلى ترشيد عملية تعبئة وإعادة تخصيص الموارد فى ظل ظروف التعبئة والحرب، وعند نهاية الحرب خلال فترة إعادة التعمير والانتقال من اقتصاديات الحرب لاقتصاديات السلم، استدعت الأمور متابعة دقيقة لتطور حركة التغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة فى مجال تطور

الإتفاق العام والاستثمارات العامة والتوازن العام بما يحقق التوظيف الكامل لقوة العمل والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة.

ولهذا شهدت فترة الخمسينات ازدهار عملية تصميم وتركيب نظم الحسابات الاقتصادية القومية كإطار منطقي. تحليلي، متسق للعرض بشكل احصائي منظم بحركة المتغيرات والإجماليات الاقتصادية، بهدف التعرف على القوى والاتجاهات التوسعية والانكماشية في الاقتصاد القومي، والاختلالات والتوازنات الأساسية في الإقتصاد موضوع البحث.

ولقد تنبهت السلطات العامة في بعض البلدان المستقلة حديثاً إلى أنها في حاجة ماسة منذ البداية لنظام فعال للحسابات الاقتصادية القومية لكي تسترشد به في مجهوداتها من أجل تشريع عملية النمو والتحكم بمسارات عملية التنمية.

(2) نظم الحسابات القومية للأمم المتحدة:

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة القومية بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد الاتجاهات نحو التخطيط الاقتصادي في دول العالم المختلفة الاشتراكية منها والرأسمالية، وكذلك بعد نشأة عصابة الأمم التي سميت بعد ذلك باسم الأمم المتحدة، التي كان من بين اهتماماتها مساعدة الدول ، وإتاحة الفرصة للتعاون الإقليمي والعالمي بين الدول المختلفة.

ففي سنة 1958 صدرت النسخة الأولى من نظام الحسابات القومية عن إحدى منظمات الأمم المتحدة بالتعاون مع بعض المنظمات الإقليمية، والذي يطلق عليه اختصاراً "SNA"¹ وصدرت من هذا النظام عدة نسخ مع إجراء تعديلات عليها في سنوات متعاقبة حتى إصدار النسخة الخامسة التي صدرت عام 1993.

¹ system of national accounts

إلا أنه بعد ذلك ظهرت الحاجة إلى تحديث هذا النظام لمسايرة التغيرات الاقتصادية والسياسية فى العالم فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ولكى يتماشى الإطار المحاسبى الوطنى مع احتياجات مستخدمي البيانات.

وقد اشتركت فى هذا التحديث خمس مؤسسات هى:

- الأمم المتحدة.
- المفوضية الأوروبية.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- صندوق النقد الدولى.
- مجموعة البنك الدولى.

وذلك بتكليف من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فى عام 2003 لإجراء تحديث واستكمال لنظام الحسابات القومية لعام 1993 بهدف توفير الاحتياجات المتغيرة لمستخدميه والتطورات الجديدة التى تشهدها البيئة الاقتصادية وأوجه التقدم فى البحث المنهجى بحيث يكون النظام الجديد متاحاً للاستخدام فى جميع الدول.

(3) النظام الجديد للحسابات القومية الصادر عام 2008:

إن نظام الحسابات القومية لعام 2008 (SNA 2008) هو نسخة محدثة من نظام الحسابات القومية لعام 1993، وهو النسخة الخامسة من نظام الحسابات القومية وذلك ليتماشى مع احتياجات مستخدمي البيانات وفقاً لتغيرات البيئة الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أن نظام الحسابات القومية 2008 لم يوصى بتغيير جذري أو شامل لنسخة نظام الحسابات القومية 1993 والتي تمثل الإطار المحاسبي الوطني لمعظم بلدان العالم.

وقد تم إعداد نظام الحسابات القومية لعام 2008 تحت رعاية مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) والتي تتألف من خمس جهات كما سبق وذكرنا، وقد تم نشر نظام الحسابات القومية 2008 وتقديمه لأغراض عملية إلى لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة باعتباره المعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية وقد صدر على مرحلتين:.

المرحلة الأولى: وقد شملت 17 فصلاً تم إقرارها في 30 أبريل 2009.

المرحلة الثانية: وقد شملت 12 فصلاً وأربعة ملاحق تم إقرارها في 27 فبراير 2009.

وبذلك اكتمل هذا النظام وقد أطلق عليه نظام الحسابات القومية لعام 2008.

ومن الجدير بالذكر أن الحسابات القومية هي أحد فروع نظام المحاسبة القومية حيث تتكون المحاسبة القومية كنظام محاسبي من عدد من الفروع تكمل بعضها البعض وهي:

• الحسابات القومية (حسابات الدخل القومي) National Accounts

• جدول المدخلات والمخرجات Input output

• جدول التدفقات المالية Flow of fund tables

الميزانية القومية National Balance sheet

ميزان المدفوعات Balance of payments

(4) وفيما يلي نستعرض خصائص النظام الجديد لحسابات القومية 2008 (في حدود

حسابات الدخل القومي):

يقوم نظام الحسابات القومية لعام 2008 استجابة لتوجيهات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بإدخال معالجات اقتصادية ومعالجات محاسبية وطنية لعدة موضوعات، وتتناول الخصائص الجديدة خمس مجموعات رئيسية هي:

▪ الأصول.

▪ القطاع المالي.

▪ العولمة والقضايا ذات الصلة

▪ الحكومة والقطاعات العامة

▪ القطاع غير الرسمي.

وسنوضح هذه التغيرات الرئيسية في كل مجموعة منها كما يلي:

الأصول:

لقد تم إيضاح وتوسيع مدى المعالجة المحاسبية للأصول التي كانت تسمى فيما سبق "الأصول المنتجة غير الملموسة" وتسمى الآن بشكل أكثر توصيفاً "منتجات الملكية الفكرية" إن العديد من هذه الأصول التي غالباً ما تعتبر سمة مميزة "للاقتصاد الجديد" ترتبط بتأسيس حقوق الملكية على المعرفة بشكل أو بآخر وقد تم تعديل طرق معالجة قواعد البيانات والأصول والنسخ وتم إدخال مبدأ معالجة الإنفاق على البحوث والتطوير بوصفه تكوين لرأس المال وقد تمت مراجعة الأصول بوجه عام لوضع الإطار الخاص بمناقشة تلك الأصول، وقد أدت المراجعة إلى عدة تنقيحات في معالجة الأصول غير المنتجة وغير المالية بحيث تغطي كل من الأصول الملموسة (كالموارد الطبيعية مثلاً) والأصول غير الملموسة والتي تم تحديدها الآن بوصفها العقود والإجازات والتراخيص التي يمكن معاملتها كأصول في ظروف معينة، وقد تمت إعادة تصنيف الإنفاقات في ظروف معينة، وقد تمت إعادة تصنيف الإنفاقات على نظم التسليح، التي تبقى بالتعريف العام للأصول، بوصفها تكوين لرأس المال الثابت.

وقد تم إدخال المفهوم التحليلي لخدمات رأس المال ومن الممكن تقديم التفاصيل في جدول ملحق لمنتجى السوق بحيث يشمل نظام الحسابات القومية التطورات البحثية التي تمت في العقود الأخيرة في مجالات النمو والإنتاجية والمساعدة على تلبية الاحتياجات التحليلية للعديد من المستخدمين.

القطاع المالى:

وقد تم تحديث التوصيات المتصلة بالقطاع المالى بحيث تعكس التطورات فى واحد من اسرع القطاعات تغيراً فى العديد من الاقتصاديات ويقدم نظام الحسابات القومية لعام 2008 على الأخص منظوراً عاماً أكثر شمولاً عن الخدمات المالية وقد تم تعديل نظام الحسابات القومية منذ عدة سنوات ليلائم بعض التطورات فى المشتقات المالية فى أثناء تسعينات القرن العشرين وقد اعتمدت لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فى اجتماعها فى مارس 1999 التعديلات التى طرأت على معالجة المشتقات المالية وقد كان أكثر أهم تعديلين هما أن حد الأصول المالية تمت توسعته ليشمل عقود المشتقات المالية بصرف النظر عما إذا كانت عملية المتاجرة قد تمت فى سوق الأوراق المالية أم خارجها وأن التدفقات المرتبطة بعمليات المقايضة على سعر الفائدة واتفاقيات السعر الآجل تم تسجيلها بوصفها معاملات مالية وليس تدفقات فوائد بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال بعض التصنيفات الوظيفية الجديدة وقد تم تعديل قياس خدمات التأمين بخلاف التأمين على الحياة بغرض تقديم تقديرات أكثر معقولة عقب الاحداث بالغة الشدة (كالزلازل مثلاً) والتى ينجم عنها مدفوعات تأمين كبيرة وقد تم إيضاح التوجيهات حول معالجة القروض المتعطلة (غير العاملة) وقد تم تنقيح طريقة حساب خدمات الوساطة التى يتم قياسها بشكل غير مباشرة والمعروفة على نطاق واسع بعبارة خدمات الوساطة المالية المحسوبة بشكل غير مباشر (FISIM) وذلك فى ضوء الخبرة فى تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 1993 أن أكثر التعديلات تبايناً فى الشأن المالى يتصل بالتوجيهات الجديدة لتسجيل مستحقات المعاشات ويعترف نظام الحسابات القومية الآن بمديونيات خطط معاشات الموظفين بصرف النظر عن وجود التمويل اللازم لها من عدمه وأما عن المعاشات التى توفرها الحكومة فلدَى البلدان بعض المرونة فى الحيد عن هذه القاعدة فى مجموعة الجداول الأساسية، ولكن المجموعة الكاملة من المعلومات المطلوبة للتحليل الشامل للمعاشات تتوافر فى جدول معيارى جديد يبين الذمم

والتدفقات ذات الصلة لجميع نظم المعاشات الخاصة والعمومية سواء كانت ممولة أم غير ممولة وبما فى لك الضمان الاجتماعى.

العولمة وقضايا ذات صلة:

وقد تم إضاح وبيان معالجات الأسهم والتدفقات التى تتسم بها العولمة الاقتصادية، وقد تم التوسع فى معالجة التحويلات النقدية من حركة المعاشات فى الخارج مع تغطية للتدفقات الأقرب للواقع الاقتصادى وقد تم تعميم تطبيق مبدأ التغير فى ملكية السلع مما نجم عنه تغيرات فى قيد المتاجرة والسلع المرسله للمعالجة سواء فى الخارج أو داخل الاقتصاد المحلى ثم إلى المالك. وقد نقلت هذه التغيرات التركيز بعيداً عن الحركات المادية للسلع إلى أثرها على اقتصاديات مالئ المنتجات والقائم بعملية المعالجة ونتيجة لذلك فهى متوافقة مع المعاملات المالية الدولية التى تزداد أهميتها فى الاقتصاد المعولم. واعترافاً بالهياكل المتغيرة للإنتاج والتمويل فى العديد من الاقتصاديات يتم الآن تقديم التوجيهات عن توقيت وجوب الاعتراف بالكيانات ذات الأغراض الخاصة كوحدات مؤسسية، وهى الكيانات التى تسمى أحياناً بالشركات الورقية أو الشركات الوهمية والتى من الممكن أن تؤسسها شركات أو حكومات، كما يتم تقديم التوجيهات عن كيفية تصنيفها وكيفية معاملة عملياتها.

الحكومة العامة والقطاعات العامة

تم إيضاح وتنقيح العديد من المبادئ استجابة للتطورات فى معايير المحاسبة الحكومية وقد تم إيضاح كيفية تحديد القطاعين الحكومى والعام من بين القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

وتم إيضاح معالجات حصص الأرباح الكبرى التى تدفعها الشركات الكبرى وحالات ضخ رؤوس الأموال فى المشروعات العامة وقد تم إيجاز مبادئ معالجة المشاركات بين القطاعين العام والخاص وإيضاح معالجة إعادة هيكلة الكيانات وقد تم إيضاح طرق تناول المعاملات بين الحكومة العامة وشركات القطاع العام ذات الصلة ومع وسائل التوزيع بغرض تحسين قيد البنود التى من شأنها أن تؤثر بشكل بالغ على الدين الحكومى.

وقد تم إيضاح معالجة العديد من فئات ضمانات القروض وإدخال معالجة جديدة للضمانات القياسية مثل ضمانات الائتمان التصديرى وضمانات القروض الطلابية.

وهناك بعض الخصائص الأخرى الجديدة التى يتعذر تصنيفها فى مجموعات ولكنها ليست أقل أهمية ولا شك فى أن من بينها إيضاح الوحدات الثانوية والشركات القابضة وإدخال محاسبة خيارات اسهم الموظفين التى أصبحت واسعة الاستخدام فى بعض البلدان فى أثناء تسعينات القرن العشرين.

وتساعد هذه الخصائص الجديدة على الحفاظ على ملائمة نظام الحسابات القومية فى وقت التغير الاقتصادى والمؤسسى السريع والتأسيس على إطاره القائم الصلب وعليه فمن الممكن أن نرى أن تقديم التوجيهات حول القواعد المحاسبية والحسابات والجداول وتكاملها فى نظام

الحسابات القومية لعام 2008 يتماشى مع الجهود المستمرة لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1993 في جميع البلدان وفي هذا الصدد، فلا زالت موجودة تلك النقاط الأربع التي وضعت في مقدمة نظام الحسابات القومية لعام 1993 حول شمولية نظام الحسابات القومية ومدى قابليته للتطبيق، وقد تم أيضاً تعزيزها في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

القطاع غير الرسمي:

يحتوي نظام الحسابات القومية لعام 2008 على فصل مخصص لمسألة قياس النشاط الذي يمارس من داخل المنازل بصفة غير رسمية وهو ما يطلق عليه تعبير القطاع غير الرسمي والنشاط الذي يفلت من القياس الإحصائي الرسمي والذي يطلق عليه مسمى الاقتصاد غير المنظور.

المبحث الثانى: حسابات الدخل القومى المصرى والمصطلحات المستخدمة فيه

- (1) التعريف بنظام حسابات الدخل القومى المصرية
- (2) تحديد الوحدات المؤسسية التى يشملها إطار حسابات الدخل القومى المصرية.
- (3) الحسابات القومية وأنشطتها الاقتصادية المصاحبة.
- (4) الحسابات القومية المصرية المستخدمة.
- (5) تتابع الحسابات القومية المصرية وفقاً للأمم المتحدة 2008.
- (6) استخدامات نظام الحسابات القومية.
- (7) حدود نظام الحسابات القومية.
- (8) نظام الحسابات القومية كإطار تنسيقى للإحصاء.
- (9) الدخل القومى وطرق قياسه المختلفة.

(1) التعريف بنظام الحسابات القومية المصرية:

إن نظام الحسابات القومية هو مجموعة قياسية متفق عليها دولياً من حيث الترصيات المقدمة حول كيفية تجميع إجراءات النشاط الاقتصادى وفقاً لمعاهدات محاسبية صارمة على مبادئ اقتصادية.

ويتم التعبير عن هذه التوصيات فى شكل مجموعة من:

- المفاهيم.
- التعريفات.
- التصنيفات.
- القواعد المحاسبية.

والتي تشتمل على مقياس متفق عليه دولياً لقياس تلك البنود بوصفها الناتج المحلى الإجمالى (GDP) Gross domestic product ويوفر إطار نظام الحسابات القومية الحسابات التي تكون:

- أ- شاملة: بحيث تتم تغطية جميع الأنشطة والنتائج لجميع العناصر فى اقتصاد ما.
- ب- ثابتة: لأن القيم المتماثلة تشتق من تطبيق نفس الأساليب على جميع الأطراف المعنية باستخدام نفس القواعد المحاسبية.
- ج- متكاملة: بحيث تنعكس بالضرورة على جميع نتائج تطبيق إجراء معين يتم من قبل عنصر واحد فى حسابات الناتج بما فى ذلك التأثير على قياس الثروة فى الميزانية العمومية.

ويوضح نظام الحسابات القومية موقف الاقتصاد فى أى وقت من الأوقات، بما أن الحسابات يتم تجميعها عملياً لسلسلة من الفترات الزمنية ومن ثم فهى توفر سلسلة مستمرة من المعلومات التى لا غنى عنها لمراقبة وتحليل وتقييم أداء اقتصاد ما بمرور الوقت، كما يوفر نظام الحسابات القومية معلومات ليس عن الأنشطة الاقتصادية التى تتم فى فترة ما فقط بل عن مستويات أصول وخصوم الاقتصاد ومن ثم الثروة فى فترات معينة، كما يشمل نظام الحسابات القومية حساباً للعالم الخارجى يعرض الروابط بين اقتصاد الدولة وبقيّة العالم.

ويتيح نظام الحسابات القومية لفهم فاعليات الاقتصاد أن تكون هناك مقدرة على ملاحظة وتحليل التفاعلات الاقتصادية التى تتم بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

ويقوم نظام الحسابات القومية بقياس ما يحدث فى الاقتصاد بين عناصره ولاي غرض يحدث، ويّقع فى قلب نظام الحسابات القومية إنتاج السلع والخدمات التى قد تستخدم للاستهلاك فى نفس الفترة أو تتراكم لتستخدم فى فترة لاحقة.

وبتعبير مبسط تمثل القيمة المضافة المحصلة عن طريق الإنتاج إجمالى الناتج المحلى، ويتم توزيع الدخل المكافئ لإجمالى الناتج المحلى، ويتم توزيع الدخل المكافئ لإجمالى الناتج المحلى على مختلف العناصر أو مجموعات العناصر كالدخل، وعملية توزيع وإعادة توزيع الدخل هى ما يتيح لاحد العناصر أن تستهلك السلع والخدمات التى انتجها عنصر آخر أو أن تشتري السلع والخدمات لاستهلاكها لاحقاً.

والطريقة التى يستخدمها نظام الحسابات القومية لرصد هذا النمط من التدفقات الاقتصادية هو بغرض تحديد الأنشطة المعنية عن طريق الاعتراف بالوحدات المؤسسية فى الاقتصاد، وعن طريق تحديد هيكل رصد الحسابات نسبة إلى إحدى المراحل أو غيرها من العمليات التى يتم عن طريقها إنتاج السلع أو الخدمات واستهلاكها فى النهاية.

وقد تم تصميم نظام الحسابات القومية ليوفر معلومات عن سلوك الوحدات المؤسسية والأنشطة التي تشترك فيها أي الإنتاج والاستهلاك وتراكم الأصول بشكل تحليلي مفيد، ويتم إنجاز ذلك عن طريق قيد تبادل السلع والخدمات والأصول بين الوحدات المؤسسية في شكل معاملات، وفي نفس الوقت يتم قيد معاملات أخرى تمثل شكل السداد مقابل التبادل الذي قد يكون إحدى السلع أو الخدمات أو أحد الأصول بقيمة مماثلة ولكنها تكون غالباً شكلاً من أشكال المطالبة المالية في شكل نقدي.

(2) تحديد الوحدات المؤسسية التي يشملها إطار الحسابات القومية المصرية:

هناك نوعين من الوحدات (القطاعات) المؤسسية:

(أ) وحدات مؤسسية مقيمة محلياً وعددها خمس وتشمل:

- المؤسسات غير المالية.
- المؤسسات المالية.
- الوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي.
- المؤسسات غير الهادفة للربح لخدمة الأسر.
- الأسر.

(ب) وحدات مؤسسية غير مقيمة محلياً أي أنها مقيمة في بقية العالم.

حيث لا يتطلب نظام الحسابات القومية تجميع حسابات فيما يتصل بالأنشطة الإقتصادية التي تتم في بقية العالم ولكن يجب قيد جميع المعاملات التي تتم بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة بهدف الحصول على محاسبة كاملة عن السلوك الإقتصادي للوحدات المقيمة، ويتم تجميع هذه المعاملات في حساب واحد يسمى ح/ بقية العالم (د/ العالم الخارجي).

القطاعات المؤسسية

- يتم تجميع الوحدات المؤسسية في مجموعات لتشكل قطاعات مؤسسية على أساس مهامها الأساسية وسلوكياتها ولأهدافها.
- المؤسسات الغير مالية: وهي وحدات مؤسسية تشترك بصفة أساسية في إنتاج سلع السوق والخدمات الغير مالية.
 - المؤسسات المالية: وهي وحدات مؤسسية تشترك بصفة أساسية في الخدمات المالية بما في ذلك الوساطة.
 - الوحدات الحكومية: وتتكون من وحدات مؤسسية تقوم . إضافة إلى إنجاز مسئولياتها السياسية ودورها في التنظيم الاقتصادى . بإنتاج الخدمات (وربما السلع) للاستهلاك الفردى أو الجماعى على أساس غير سوقى بصفة رئيسية وتعيد توزيع الدخل والثروة.
 - المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر: وهي كيانات قانونية تشترك في صفة أساسية في إنتاج الخدمات الغير سوقية للأسر أو المجتمع بوجه عام، والتي تتكون مواردها الأساسية من الإسهامات الطوعية.
 - الأسر: هي وحدات مؤسسية تتكون من شخص واحد أو مجموعة أشخاص ويجب أن ينتمى كل شخص من الأشخاص الطبيعيين فى الإقتصاد إلى أسرة واحدة فقط، والمهام الأساسية للأسر هي توفير العمالة والاضطلاع بالاستهلاك النهائى، وكأصحاب أعمال، بإنتاج سلع السوق والخدمات الغير مالية (وربما الخدمات المالية).
- وتتكون الأنشطة التجارية لإحدى الأسر من مشاريع غير مسجلة قانوناً وتظل داخل الأسرة باستثناء ظروف معينة ومحددة.

ولأغراض نظام الحسابات القومية، فإن الوحدات المؤسسية المقيمة فى الاقتصاد يتم تجميعها سويا فى خمسة قطاعات حصرية بالتبادل وتتألف من الأنواع الآتية من الوحدات:

- المؤسسات غير المالية.
- المؤسسات المالية.
- الوحدات الحكومية بما فى ذلك صناديق الضمان الاجتماعى.
- المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسرة.
- الأسر.

وتشكل القطاعات الخمس معاً الاقتصاد اجمالاً من المؤكد بعد ذلك تقسيم كل قطاع منها إلى قطاعات فرعية، ومثال ذلك ينقسم قطاع المؤسسات المالية وقطاع المؤسسات غير المالية إلى شركات مختلفة تخضع لسيطرة الحكومات أو الوحدات الأجنبية من مؤسسات أخرى.

ويعمل نظام الحسابات القومية على وضع مخصص لمجموعة كاملة من حسابات التدفق والميزانيات العمومية ليتم تجميعها لكل قطاع، ولكل قطاع فرعى إذا لزم الأمر وللاقتصاد ككل أيضاً، وعليه من المحتمل أن يكون العدد الإجمالى للحسابات التى قد يتم تجميعها كبيراً للغاية بناء على مستوى الأفضل المطلوب وجدواه والفصل إلى قطاعات وقطاعات فرعية هو فقط ما يتسنى من خلاله ملاحظة التفاعل بين مختلف أجزاء الاقتصاد التى تحتاج إلى قياس وتحليل بغرض صنع السياسات.

ولا يتطلب نظام الحسابات القومية تجميع حسابات فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية التى تتم فى بقية العالم ولكن يجب قيد جميع المعاملات التى تتم بين والوحدات المقيمة وللوحدات الغير مقيمة بغية الحصول على محاسبة كاملة عن السلوك الاقتصادى للوحدات

المقيمة، ويتم تجميع المعاملات بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة معاً في حساب واحد هو حساب لبقية العالم (المعالم الخارجى).

ونلاحظ أن القطاعات المؤسسية فى مصر تنقسم إلى أربعة قطاعات:

- قطاع المؤسسات (قطاع الاعمال) ويشمل المؤسسات المالية وغير المالية.
- القطاع الحكومى (الوحدات الحكومية).
- الأسر (القطاع العائلى)
- قطاع المعاملات الخارجية (قطاع العالم الخارجى).

(3) الحسابات وأنشطتها الاقتصادية المصاحبة:

(أ) الأنواع الرئيسية للمعاملات والتدفقات الأخرى:

المعاملات الأولية والتدفقات الأخرى متعددة للغاية، وقد تم تصنيفها في مجموعات من أعداد صغيرة نسبياً من الأنواع وفقاً لطبيعتها ويشمل التصنيف الأساسي للمعاملات والتدفقات الأخرى في نظام الحسابات القومية أربعة أنواع من المستوى الأول وتم تقسيم كل منها فرعياً وفقاً لتصنيف هرمي وقد تم تصميمه بحيث يستخدم بانتظام في حسابات وجداول الإطار المركزي ويصنف عكسياً وفقاً للقطاعات المؤسسية والصناعة والمنتج والغرض من التصنيف.

تصنف المعاملات في السلع والخدمات (المنتجات) من حيث الأصل (مخرجات محلية أو واردات) ومن حيث الاستخدام (استهلاك وسيط أم استهلاك نهائي أم تكوين لرأس المال أم صادرات) السلع والخدمات ومن حيث التعريف تنتج السلع والخدمات دائماً في نظام الحسابات القومية عن الإنتاج سواء محلياً أم في الخارج، في الفترة الحالية أم فترة سابقة ومن ثم فإن مصطلح المنتجات هو مرادف للسلع والخدمات.

تتكون المعاملات التوزيعية من معاملات يتم عن طريقها توزيع القيمة المضافة المحصلة من الإنتاج على العمالة ورأس المال والحكومة والمعاملات التي تنطوي على إعادة توزيع الدخل والثروة (الضرائب على الدخل والثروة والتحويلات الأخرى) ويميز نظام الحسابات القومية بين التحويلات الدخلية وتحويلات رأس المال تعيد توزيع الادخار أو الثروة وليس الدخل.

تشير المعاملات في الأدوات المالية أو المعاملات المالية إلى الاستحواذ الصافي على الأصول المالية أو صافي ما تم تكبده من خصوم عن كل نوع من أنواع الأدوات المالية وغالباً

ما تحدث مثل هذه التغيرات نظائر للمعاملات الغير مالية كما تحدث كمعاملات تتطوى فقط على أدوات مالية ولا تعتبر المعاملات فى الأصول والخصوم الطارئة معاملات فى نظام الحسابات القومية.

وتغطى قيود التراكم الأخرى المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى التى لم تؤخذ مسبقاً فى الحسابان وتغير من كمية أو قيمة الأصول والخصوم، وتشمل الاستحواذات مطروحاً منها ما تم التصرف فيه من الأصول الغير منتجة والغير مالية، كما تشمل التدفقات الاقتصادية الأخرى الأصول الغير منتجة كالكثشاف أو نضوب الموارد المتوافرة فى طبقة الأرض الواقعة تحت التربة أو تحول الموارد الطبيعية الأخرى لأنشطة اقتصادية وأثر الظواهر الغير المالية كالكوارث الطبيعية والأحداث السياسية كالحروب مثلاً) وتشمل أخيراً المكاسب أو الخسائر فى الممتلكات نتيجة للتغيرات فى الأسعار وبعض البنود الثانوية.

(ب) خصائص المعاملات فى نظام الحسابات القومية:

ولإعطاء إجابات أكثر فائدة على الأسئلة المطروحة فى تحليل التدفقات فإن بعض المعاملات لا تسجل فى نظام الحسابات القومية حيث أنه قد تتم ملاحظاتها بشكل غير مباشرة وغالباً ما يستخدم نظام الحسابات القومية الفئات التى يتم التعرف عليها عن كذب فى من خلال مفهوم اقتصادى وعلى سبيل المثال فإجمالى تكوين رأس المال الثابت وهو فئة فرعية من المعاملات فى السلع والخدمات وهو أكثر اتساعاً من التغطية المحدودة التى تعتبر "مشتريات للأصول الثابتة"، ولكى تكون أقرب للمفهوم الاقتصادى فهو يغطى الاستحواذ على أصول ثابتة جديدة وقائمة من خلال عمليات الشراء ومعاملات المقايضة أو تكوين رأس المال للاستخدام الذاتى مطروحاً منها التصرف فى الأصول القائمة عن طريق عمليات البيع أو معاملات المقايضة.

وكما يبين المثال السابق غالباً ما يستخدم نظام الحسابات القومية كذلك الفئات المدمجة أي التي تنتج عن الجمع بين عدد من المعاملات الأولية، والتغيرات الزمنية في المخزونات مثلاً تشير إلى الفرق بين الإضافة إلى السحوبات من المخزونات والخسائر المتكررة ويحدث نفس التوصل إلى صافي القيمة بالنسبة للمعاملات في الأدوات المالية أن جميع المعاملات في إدارة ما مملوكة كأصل (أو خصم) يتم ضمها في مجموعة تحت عنوان هذه الأداة، ويغطي بند "القروض" مثلاً إصدار قروض جديدة وعمليات تحويل واسترداد أو عمليات الغاء لقروض قائمة وأخيراً تتطلب بعض فئات المعاملات في نظام الحسابات القومية، كالمعاملات التوزيعية بخصوص الفائدة وقسط التأمين الصافي بخلاف التأمين على الحياة، تقسيم معاملة فعلية إلى أجزاء.

(ج) الأصول والخصوم:

الأصول والخصوم هي عناصر الميزانيات العمومية للاقتصاد الكلى والقطاعات المؤسسية وعلى العكس من الحسابات التي تظهر التدفقات الاقتصادية، تبين الميزانية العمومية المخزونات والأصول المملوكة والخصوم في أية فترة زمنية لكل وحدة أو قطاع أو اقتصاد بأكمله، ويتم إنشاء الميزانيات العمومية عادة في بداية ونهاية فترة محاسبية ولكن من الممكن من حيث المبدأ إنشاءها في أي وقت من الأوقات ولكن المخزونات ينشأ عن تراكم المعاملات السابقة والتدفقات الأخرى ويتم تعديله بفعل معاملات مستقبلية وتدفقات أخرى ومن ثم فإن هناك ارتباط وثيق بين المخزونات والتدفقات.

وتتخصص تغطية الأصول في تلك الأصول الخاضعة لحقوق الملكية والتي من الممكن أن يحصل منها المالك فوائد اقتصادية عن طريق امتلاكها أو استخدامها في أي نشاط اقتصادي حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية والسلع الاستهلاكية المعمرة ورأس المال البشري والموارد الطبيعية الغير قادرة على إنتاج فوائد اقتصادية لمالكها تخرج عن نطاق الأصول في نظام الحسابات القومية.

ويعمل تصنيف الأصول عند المستوى الأول على تمييز الأصول المالية والغير مالية (المنتجة والغير منتجة) وتخدم معظم الأصول الغير مالية عموماً هدفين فهي بشكل أساسى أشياء قابلة للاستخدام في النشاط الاقتصادي وتعمل في نفس الوقت كمخازن للقيمة والأصول المالية هي بالضرورة مخازن للقيمة رغم انها قد تؤدي وظائف أخرى أيضاً.

(د) المنتجات والوحدات المنتجة

السلع والخدمات، والتي يطلق عليها أيضاً لفظ المنتجات، هي محصلة الإنتاج ويتم تبادلها واستخدامها لعدة أغراض، كمدخلات في إنتاج سلع وخدمات أخرى أو كاستهلاك نهائي أو كاستثمار ويميز نظام الحسابات القومية من الناحية المرتبطة بالمفاهيم بين السوق والاستخدام النهائي الخاص والسلع والخدمات الغير سوقية، مما يتيح من حيث المبدأ لأي نوع من السلع أو الخدمات أن تنتمي لأي من الأنواع الثلاثة.

الوحدات المنتجة:

وقد تنتج الوحدات المؤسسية كالشركات عدة أنواع من السلع والخدمات وتنشأ هذه السلع والخدمات من عمليات الإنتاج التي قد تختلف فيما يتصل بالمنتجات والتجهيزات التي يتم استهلاكها ونوع المعدات والعمالة التي يتم توظيفها والأساليب المستخدمة، أي أنه قد تنشأ عن أنشطة إنتاج مختلفة.

ومن الضروري لدراسة الإنتاج ووظائف الإنتاج بالتفصيل الرجوع إلى وحدات أكثر تجانساً وسوف يكون الحل المثالي هو القدرة على تحديد وملاحظة الوحدات المشاركة في نشاط إنتاج واحد فقط ولأنه من الضروري كذلك إعطاء صورة عن توزيع الإنتاج في المكان، فينبغي أن تكون هذه الوحدة في موقع واحد أيضاً أو مواقع متقاربة وليس من المجدي دائماً في الواقع العملي التمييز بين وحدات الإنتاج المشاركة في نشاط واحد والتي تتوافر لها البيانات اللازمة داخل وحدات متعددة الأنشطة. ولذا فمن المحتوم أن تتم تغطية بعض الأنشطة الثانوية التي لا يمكن فصلها ولهذا السبب، ولدراسة الإنتاج تفصيلاً يستخدم نظام الحسابات السنوية "وحدة" أو كيان قد تقوم، إضافة إلى نشاطها الأساسي، بتغطية أنشطة ثانوية وهذه الوحدة هي المؤسسة.

ويتم ضم المؤسسات التي لها نفس الأنشطة الأساسية في مجموعات من المجالات وفقاً للتصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية.

فإذا افترضنا الدور الرئيسي الذي يلعبه السوق في الاقتصاديات الحديثة، فإن نظام الحسابات القومية يميز، كسمة أساسية من هيكله، بين المؤسسات التي هي منتجين للسوق والمنتجين للاستخدام النهائي الخاص والمنتجين غير السوقين وتنتج مؤسسات السوق السلع والخدمات لبيعها في أغلب الأحوال بأسعار كبيرة اقتصادياً، أما المنتجون للاستخدام النهائي الخاص فهم ينتجون السلع والخدمات في معظمها للاستهلاك النهائي أو تكوين رأس المال الثابت من قبل ملاك المشروعات التي يتم فيها إنتاج تلك السلع والخدمات وتقوم المؤسسات الغير سوقية بتوريد معظم السلع والخدمات التي تنتجها دون رسوم أو بأسعار ليست اقتصادية بشكل كبير.

وهناك علاقة هرمية بين الوحدات المؤسسية والمؤسسات فالوحدة المؤسسية التنظيمية تحوى واحدة أو أكثر من المؤسسة (أو المؤسسات) بالكامل وتنتمى المؤسسة إلى وحدة مؤسسية واحدة فقط.

(هـ) الأغراض

يتصل مفهوم الغرض أو الوظيفة بنوع من الحاجات تهدف معاملة أو مجموعة معاملات إلى تلبيتها أو نوع من الأهداف التي تسعى إليها ويتم تحليل المعاملات أولاً في نظام الحسابات القومية وفقاً لطبيعتها ثم يتم بالنسبة لقطاعات معينة أو نوع معين من المعاملات تحليلها من جهة الإنفاق وفقاً للغرض.

(و) قواعد المحاسبة:

مصطلحات لجانبى الحسابات:

يستخدم نظام الحسابات القومية مصطلح الموارد للمعاملات التى تضيف إلى مقدار القيمة الاقتصادية لوحدة أو قطاع ما فالأجور والرواتب على سبيل المثال هى مورد للوحدة التى تتلقاها أو القطاع الذى يتلقاها وتظهر الموارد وفقاً لما تم التعارف عليه على الجانب الأيمن من الحسابات الجارية ويستخدم مصطلح "الاستخدامات" للتعبير عن الجانب الأيسر من الحسابات الذى يشمل المعاملات التى تقلل من مقدار القيمة الاقتصادية لوحدة أو قطاع ما ولاستئناف المثال فالأجور والرواتب هى أحد استخدامات الوحدة أو القطاع الواجب عليها/ عليه دفعها.

ويتم عرض الميزانيات العمومية بالذمم وصافى القيمة (الفرق بين الأصول والخصوم) على الجانب الأيمن، والأصول على الجانب الأيسر ومن شأن مقارنة ميزانيتين عموميتين متتابعتين ببيان التغيرات التى تطرأ على الذمم وصافى القيمة والتغيرات التى تطرأ على الأصول.

وعندما تتكامل حسابات التراكم والميزانيات العمومية بالكامل يطلق على الجانب الأيمن من حسابات التراكم مسمى "التغيرات فى الذمم وصافى القيمة" ويطلق على جانبها الأيسر مسمى "التغيرات فى الأصول" أما فى حالة المعاملات فى الأدوات المالية، فغالبا ما يشار إلى التغيرات فى الخصوم بوصفها (صافى) ما تم تكبده من ذمم ويشار إلى التغيرات فى الأصول بوصفها (صافى) الاستحواذ على الأصول المالية.

التغير فى الملكية وقيد المعاملات فى السلع والخدمات من الممكن أن يتم امتلاك سلعة ما وحيازتها من قبل وحدة لا تمارس عليها حق الملكية واحد الأمثلة على ذلك هو سلعة تعطى لوحدة بغرض اصلاحها، ونشاط القائمين بعملية الإصلاح هو فقط التكلفة التى يتم تكبدها تجاه الإصلاح ولا يتم التعبير عن تكلفة السلعة الخاضعة للإصلاح فى حسابات القائم بالإصلاح وهذا الأمر واضح ولا خلاف عليه بالنسبة للأنواع اليومية من الإصلاحات كإصلاح الأحذية أو إحدى

المركبات ولكن نفس المبدأ ينطبق أيضاً عندما تمتلك إحدى الوحدات سلعاً نيابة عن وحدة أخرى ومثال ذلك أن وحدة ما قد تتلقى مجموعة من المكونات من وحدة أخرى وتعيد إليها المنتج الذى تم تجميعه.

وفى إطار نظام الحسابات القومية، يتم التمييز بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية ومعيار قيد عملية تحويل المنتجات من وحدة إلى أخرى فى نظام الحسابات القومية هو أن الملكية الاقتصادية للمنتج تتغير من الوحدة الأولى إلى الوحدة الثانية والمالك القانونى هو الوحدة التى تحقق لها قانونا الفوائد التى تجسدها قيمة المنتج ورغم ذلك قد يتعاقد احد الملاك القانونيين مع وحدة أخرى لاستخدام المنتج فى الإنتاج مقابل مبلغ متفق عليه ينطوى على عنصر خطر أقل ومثال على ذلك عندما يمتلك احد البنوك طائرة بشكل قانونى ولكنه يسمح لإحدى شركات الطيران باستخدامها مقابل مبلغ متفق عليه إذن فشركة الطيران هى من يأخذ جميع القرارات فيما يتصل بعدد مرات طيران الطائرة وإلى أية وجهة وما التكلفة يدفعها الركاب إذن فشركة الطيران هى ما يطلق عليها المالك الاقتصادى للطائرة حتى وإن ظل البنك هو المالك القانونى لها، وشركة الطيران وليس البنك هى ما يظهر فى الحسابات بوصفها مشترى الطائرة وفى نفس الوقت، يتم افتراض وجود قرض، يساوى فى قيمته الدفعات مستحقة الأداء للبنك عن مدة الاتفاقية الموقعة بينهما، حيث يفترض أن ما القرض منحة البنك لشركة الطيران.

وينطبق نفس المبدأ على السلع التى يتم إرسالها للخارج لتصنيعها فإن لم يكن القيم يجب تسجيلها فى نفس الفترة فى عدة حسابات معينة لجميع الوحدات ذات الصلة وينطبق نفس الشيء على رصيد الأصول المالية والخصوم.

والمبدأ العام فى المحاسبة الوطنية هو أن المعاملات بين الوحدات المؤسسية يجب تسجيلها عندما تنشأ أو تتحول أو تلغى مطالبات والتزامات ويطلق على وقت التسجيل المشار إليه مسمى أساس الاستحقاق ويتم تسجيل المعاملات التى تتم داخليا فى وحدة مؤسسية على

نفس المنوال عندما تنشأ القيمة الاقتصادية أو تتحول أو تتلاشى ومن الممكن بوجه عام اعتبار جميع المعاملات مهما كان وصفها، كتعامل مع القيمة الاقتصادية.

وعلياً لذلك أن نميز بعناية بين الفترة الزمنية التي تتم فيها المعاملات وحركات النقدية المقابلة وحتى عندما تتم إحدى المعاملات شراء أو بيع لسلعة ما مثلاً وسداد قيمتها أو استلامها في نفس الوقت، فإن الجانبين يتواجدان فالمشتري يتكبد خصماً والبائع يكتسب اضافة (مطالبة) بوصفها نظيراً لتسليم السلعة، إذن الخصم والمطالبة يتم الغاءهما بالسداد وفي معظم الحالات يكون هناك تأخير بين المعاملة الفعلية والسداد أو الاستلام المقابل، ومن حيث المبدأ تقوم الحسابات القومية بتسجيل المعاملات الفعلية على أساس الاستحقاق وليس على أساس نقدي ومن الناحية الذهنية ، تتبع الحسابات القومية نفس المبدأ الذي تتبعه المحاسبة التجارية.

ورغم وضوح المبدأ فإن تطبيقه بعيد عن البساطة فلا تطبق الوحدات المؤسسية دائماً نفس القواعد وحتى عندما تفعل ذلك ربما تظهر فروق في التسجيل الفعلي لأسباب عملية كحالات التأخير في الاتصال وعليه، فإن المعاملات قد يتم تسجيلها في اوقات مختلفة من قبل المتعاملين المعنيين بل يكون ذلك أحياناً في فترة محاسبية مختلفة، وتتواجد الفروق التي يجب على الحسابات القومية أن تزيلها عن طريق تسويات ما بعد الواقعة بالإضافة إلى ذلك ليس وقت نشوء المطلب أو الخصم وعادة تكون هذه التسويات غامضة ولذلك تنشأ مشكلات أخرى في التطبيق.

(ل) التقييم، المبادئ العامة:

وينجم أيضا عن مبدأ محاسبة القيد الرباعى أنه يجب قيد المعاملة المعينة بنفس القيمة فى جميع حسابات كلا القطاعين المعنيين وينطبق نفس المبدأ على الأصول والخصوم، ويعنى ذلك أن الأصول والخصوم المتأثرة بها يجب قيدهما بنفس المبلغ فى حسابات الدائن والمدين.

ويتم تقييم المعاملات بنفس السعر الفعلى المتفق عليه بين المتعاملين، وعليه فإن أسعار السوق هى المرجع الرئيسى للتقييم فى نظام الحسابات القومية وفى غياب معاملات السوق، يتم التقييم وفقاً للتكاليف التى تم تكبدها كالخدمات الغير سوقية التى تنتجها الحكومة (مثلا) أو عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق للسلع والخدمات المناظرة (كخدمات مساكن الملاك . الشاغلين مثلا).

ويتم قيد الأصول والخصوم بالقيم الحالية فى الوقت التى تعد فيه الميزانية العمومية وليس عند إثباتها الأصلية ومن الناحية النظرية تقوم الحسابات القومية على افتراض أن قيم الأصول والخصوم تتم المبالغة فى تسعيرها باستمرار تجاه قيم الحالية حتى وإن كان يتم فى الواقع المبالغة فى التسعير بشكل دورى فقط . والأساس الملائم لتقييم الأصول والخصوم هو القيمة التى ربما يتم شراءها بها فى السوق فى الوقت الذى يكون التقييم مطلوباً فيه ويجب على نحو مثالى استخدام القيم التى تمت ملاحظتها فى السوق أو تم تقديرها من القيم السوقية التى تمت ملاحظتها وعندما لا يكون ذلك ممكناً، فربما يتم تقريب القيم الحالية لتقييم الميزانية العمومية بطريقتين أخريين، عن طريق التراكم أو إعادة تقييم المعاملات على مدار الوقت أو عن طريق تقدير القيمة الحالية المخصومة للعوائد الأخرى المتوقعة من أصل ما .

ويتم تقييم المعاملات الداخلية بالقيم الحالية وقت إبرام تلك المعاملات وليس عند التقييم الأصلية وتشمل هذه المعاملات الداخلية بالإضافة إلى المخزونات والسحوبات من المخزونات والاستهلاك الوسيط وإهلاك رأس المال الثابت.

طرق التقييم

توجد عدة طرق لمعالجة أثر الضرائب على المنتجات والدعم والتجارة وهوامش النقل على تقييم المعاملات على المنتجات (السلع والخدمات).

والطريقة المفضلة لتقييم المخرجات هي بالأسعار الأساسية رغم أن أسعار المنتجين قد تستخدم عندما يكون التقييم بالأسعار الأساسية غير مجد والفرق يتصل بمعالجة الضرائب غير المباشرة وطرح الدعم على المنتجات وتشمل أسعار المنتجين بالإضافة إلى الأسعار الأساسية، الضرائب مطروحا منها الدعم على المنتجات وليس ضرائب القيم المضافة وعليه فقد نجد ثلاث تقييمات للمخرجات بالأسعار الأساسية وبأسعار المنتجين بدون ضرائب القيمة المضافة وأسعار المنتجين مع ضرائب القيمة المضافة.

وفي نفس مجموعة الحسابات والجداول، يتم بناء على أسعار المشتريين تقييم جميع المعاملات على استخدامات السلع والخدمات (كالاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال) وأسعار المشتريين هي المبالغ التي يدفعها المشترون باستثناء الجزء القابل للاقتطاع من ضرائب القيمة المضافة وأسعار المشتريين هي التكاليف الفعلية للمستخدمين.

إن مختلف طرق تقييم المخرجات مع تقييم الاستهلاك الوسيط دائما بأسعار المشتريين تدل على عواقب استخدامات القيمة المضافة (الفرق بين المخرجات والاستهلاك الوسيط من قبل أحد المنتجين أو أحد القطاعات أو أحد المجالات).

وعندما يتم تقييم أحد المخرجات بالأسعار الأساسية، تشمل القيمة المضافة بجانب الدخول الأولية المتعلقة بالعمالة ورأس المال، الضرائب فقط مطروحاً منها الدعم على الإنتاج وليس الضرائب مطروحاً منها الدعم على المنتجات، فعندما يتم تقييم أحد المخرجات بأسعار المنتجين، تشمل القيمة المضافة الضرائب مطروحاً منها الدعم على المنتجات وليس الضرائب على القيمة المضافة وهو ما يعنى أن جميع الضرائب، مطروحاً منها الدعم على المنتجات عندما لا توجد ضرائب القيمة المضافة وهناك تعريف مكمل للقيمة المضافة وهو عامل التكلفة والذي يستبعد الضرائب على الإنتاج من أي نوع رغم أن هذا المفهوم لا يستخدم بوضوح في نظام الحسابات القومية.

مقاييس الاحجام والمقاييس بالحجم الفعلى

والى هذا الحد تم فقط وصف القيم الحالية بالإضافة إلى ذلك يشمل نظام الحسابات القومية حساب بعض المعاملات بالحجم الفعلى، أي استخدام نظم الاسعار التى كانت سائدة فى فترة ماضية ومن الممكن تقسيم التغيرات على مدار الوقت فى القيم الحالية لتدفقات السلع والخدمات والعديد من الأصول إلى تغيرات فى أسعار هذه السلع والخدمات أو الأصول والتغيرات فى احجامها وتأخذ التدفقات أو المخزونات بالحجم الفعلى فى الاعتبار التغيرات فى سعر كل بند تمت تغطيته ولكن العديد من التدفقات أو المخزونات ليس له سعر وأبعاد للكميات فى ذاتها وقد تنكمش قيمها الحالية عن طريق الأخذ فى الاعتبار التغيرات فى سعر بعض سلاسل السلع والخدمات أو الأصول ذات الصلة، أو التغير فى المستوى العام للسعر وفى الحالة الأخيرة يطلق على التدفقات أو المخزونات أنها فى احجامها الفعلية (أي أنها تمثل قيما بقوة شرائية ثابتة) وينص نظام الحسابات القومية على سبيل المثال على حساب الدخل بالحجم الفعلى تأثير مقارنات الأمكنة البيئية مشكلات مشابهة بل وأكثر تعقيداً أكثر مما تفعل مقارنات الأزمنة البيئية لأن الأمر ينطوى على بلدان فى مختلف مراحل تطورها.

(ز) التوحيد والترصيد:

التوحيد: قد يغطي التوحيد إجراءات محاسبية متعددة ويشير بوجه عام إلى إلغاء كل من استخدامات وموارد المعاملات التي تتم بين الوحدات المنضمة في مجموعات معا مما يشير إلى إلغاء الأصول المالية والخصوم المناظرة لها.

ومن حيث المبدأ أن التدفقات بين الوحدات المكونة داخل قطاعات فرعية أو قطاعات ليست مجمعة ولكن الحسابات المجمعة قد يتم جمعها بغرض العروض الإيضاحية أو التحليلات المكملة وحتى عندئذ فإن المعاملات التي تظهر في مختلف الحسابات لا يتم تجميعها أبدا حتى لا تتأثر البنود الموازنة بعملية التوحيد ومن الممكن أن تكون عملية التوحيد مفيدة على سبيل المثال للقطاع الحكومي ككل، ومن ثم تبين صافى العلاقات بين الحكومة وبقية الاقتصاد.

والحسابات للاقتصاد الكلى، عندما يتم تجميعها بالكامل ينشأ عنها حساب بقية العالم (حساب المعاملات الخارجية).

الترصيد

يبلغى تمييز التوحيد عن الترسيد بالنسبة للمعاملات الجارية، يشير الترسيد إلى ترصيد الاستخدامات مقابل الموارد ويقوم نظام الحسابات القومية بذلك فقط فى حالات قلائل ومثال ذلك ان الضرائب على المنتجات قد تظهر بالصافى بعد طرح الدعم على المنتجات وبالنسبة للتغيرات فى الأصول أو التغيرات فى الخصوم فقد نتصور أن الترسيد يجرى بطريقتين والحالة الأولى هى عندما تتم مقاصة أنواع مختلفة من الأصول (كالقيد فى المخزونات والسحوبات من المخزونات) أو مختلف أنواع الخصوم (مثل تكبد ديون جديدة واسترداد دين قائم) والحالة الثانية هى عندما تتم مقاصة التغيرات فى الأصول الثابتة والتغيرات فى الخصوم (أو فى الميزانية العمومية، الأصول المالية والخصوم نفسها) والتي تتصل بأداة مالية معينة ومن ناحية المبدأ لا يرحب نظام الحسابات القومية بالترصيد بعد الدرجة التى تظهر فى تصنيفات نظام الحسابات القومية ويجب بصفة خاصة تفادى عملية مقاصة الأصول المالية (التغيرات فى الأصول المالية) مقابل الخصوم (التغيرات فى الخصوم).

استخدام الصافى:

يستخدم مصطلح "الصافى" فى نظام الحسابات القومية فقط، مع استثناءات قليلة للغاية فيما يتصل بالبند الموازنة للحسابات كبديل عن مصطلح "الإجمالى" والاستثناءات هى استخدام تعبيرات صافى القيمة وصافى الاقتراض وصافى الإقراض فيما يتصل بتراكم الحسابات وصافى الأقساط فى مجال التأمين.

(4) الحسابات القومية المصرية المستخدمة

الحساب الاول: حساب السلع والخدمات:

يختص هذا الحساب بالسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلى من ناحية ويبين استهلاكها أو استخدامها في تكوين رأس المال ويتوازن هذا الحساب بالأخذ في الحسابان السلع والخدمات المستوردة وكذلك الدعم والضرائب على المنتجات.

الحساب الثانى: حسابات التدفق:

هناك سلسلة من حسابات التدفق المرتبطة ببعضها البعض والتي ترتبط بمختلف أنواع النشاط الاقتصادى التى تتم فى فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الميزانيات التى تظهر قيم الأصول والخصوم التى تحوزها الوحدات أو القطاعات المؤسسية فى بداية ونهاية الفترة. ويتصل كل تدفق بنوع معين من النشاط مثل:

- الإنتاج.
- أو توليد الطاقة.
- أو التوزيع.
- أو إعادة التوزيع.
- أو استخدام الدخل.

وبين كل حساب الموارد المتاحة للوحدات المؤسسية وسبل استخدام هذه الموارد. وتتم موازنة كل حساب عن طريق إدخال بند موازنة يتم تحديده بشكل صافى هذا البند الموازن يرحل للحساب التالى فى الجانب الآخر وتشمل أمثلة هذه البنود الموازنة البقية المضافة والدخل القابل للتصرف أو الإدخار.

الحساب الثالث: الحسابات الجارية:

تختص الحسابات الجارية بما يلي:

- إنتاج السلع والخدمات.
- توليد الدخل عن طريق الإنتاج والتوزيع اللاحق.
- استخدام الدخل لأغراض الاستهلاك أو الإدخار.

الحساب الرابع: حسابات التراكم:

هى التى تقوم بقيد التدفقات التى تؤثر على القيود فى الميزانيات العمومية فى بداية ونهاية الفترة المحاسبية وهى أربعة حسابات.

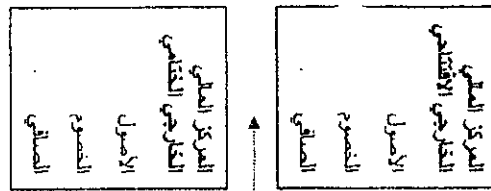
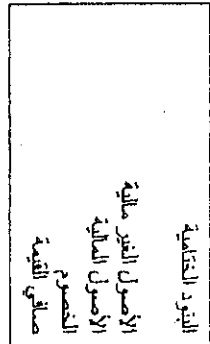
- (1) حساب رأس المال: ويختص بقيد عمليات شراء وبيع الأصول غير المالية نتيجة لمعاملات مع وحدات أخرى بالإضافة إلى المعاملات الداخلية المرتبطة بالتغير فى المخزون، واستهلاك رأس المال الثابت وإعادة توزيع الثروة عن طريق تحويلات رأس المال.
- (2) الحساب المالى: ويختص بقيد عمليات شراء وبيع الأصول المالية والخصوم كذلك من خلال المعاملات.

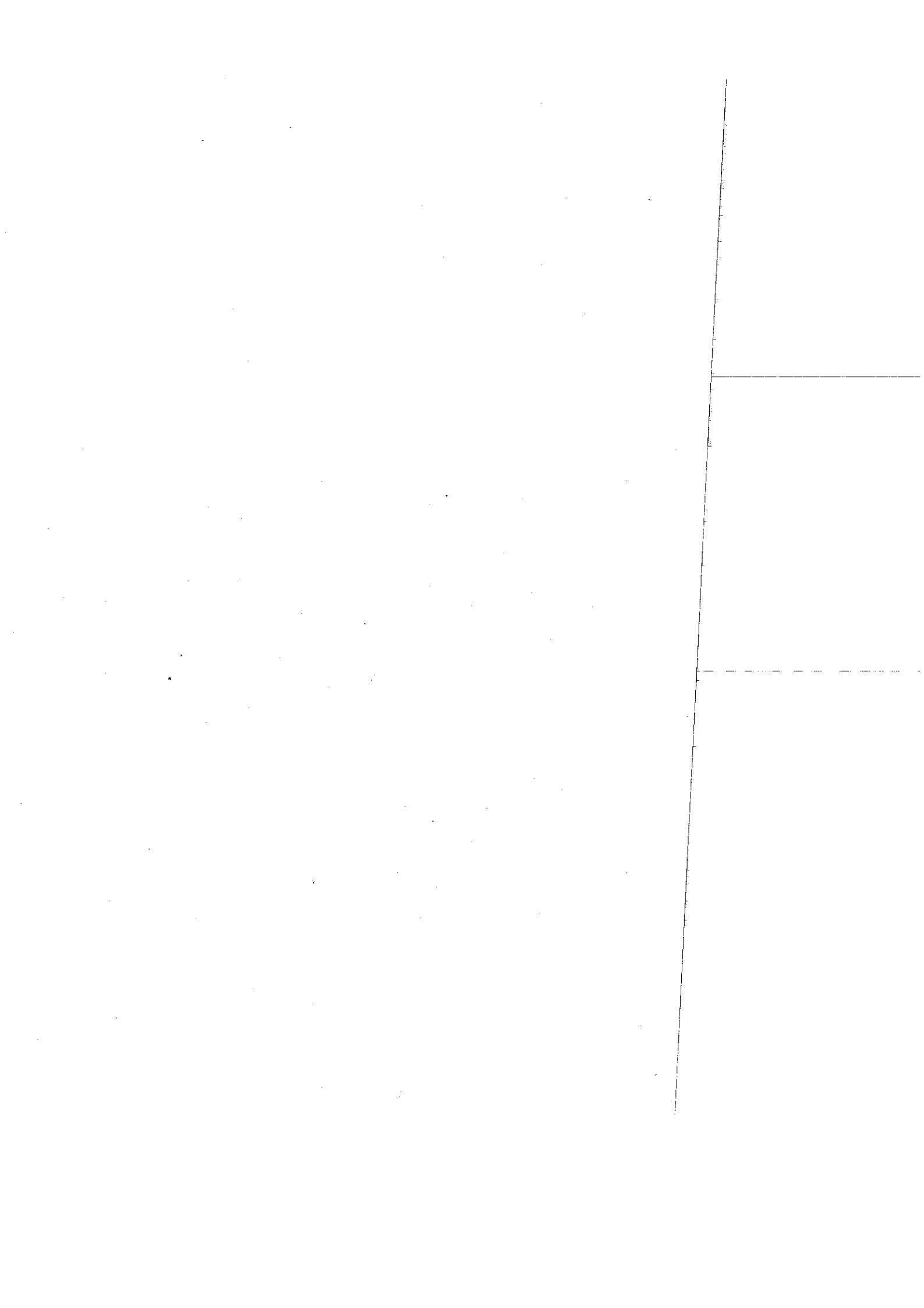
- (3) التغيرات الأخرى فى حجم الأصول: ويختص بقيد التغيرات التى تطرأ على مبالغ الأصول والخصوم التى تحوزها الوحدات أو القطاعات المؤسسية نتيجة لعوامل تختلف عن المعاملات مثل إهلاك الأصول الثابتة فى حريق أو كارثة طبيعية.

- (4) حساب إعادة التقييم: يختص بقيد تلك التغيرات التى تطرأ على قيم الأصول والخصوم والتى تنشأ من التغيير فى أسعارها.

وجدير بالذكر وجود حساب بقية العالم (من منظور بقية العالم) ويطلق عليه حساب المعاملات الخارجية أو حساب العالم الخارجى وهو يرتبط بالصادرات والواردات على المستوى القومى.

الشكل 1 : رسم تخطيطى للحسابات المتكاملة للاقتصاد الكلى





شكل 2 موجز الحسابات الرئيسية والبنود الموازنة والإجماليات الرئيسية

الحساب	البند الموازن	الإجماليات الرئيسية
الحسابات الجارية		
حساب الإنتاج	القيمة المضافة	النتائج المحلي
حساب الإنتاج		
توزيع واستخدام حسابات الدخل		
التوزيع الأولي لحسابات الدخل	فائض التشغيل/السدخل المختلط	الدخل القومي
إنشاء حساب الدخل	رصيد الدخل الأولي	
تخصيص حساب الدخل الأولي	دخل المشروعات	
حساب دخل المشروعات	رصيد الدخل الأولي	
تخصيص حسابات السدخل الأولي الأخرى	الدخل القابل للصرف	الدخل القومي القابل للصرف
التوزيع الثانوي لحساب الدخل	السدخل المعدل القابل للصرف	
إعادة توزيع حساب الدخل العيني		
استخدام حسابات الدخل	الإدخار	
استخدام حساب الدخل القابل للصرف	الإدخار	الإدخار الوطني
استخدام حساب الدخل المعدل القابل للصرف	صافي الاقتراض (+)/صافي الإقراض (-)	
حسابات التراكم	صافي الاقتراض (+)/صافي الإقراض (-)	
حساب رأس المال		
الحساب المالي		
التغيرات الأخرى في حسابات الأصول		
التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول		
حساب إعادة التقييم		
الميزانية العمومية		
الميزانية العمومية الافتتاحية	صافي القيمة	الثروة الوطنية
التغيرات في الأصول والخصوم	التغيرات في صافي القيمة	
الميزانية العمومية الختامية	صافي القيمة	الثروة الوطنية
الإسهامات في التغير في صافي القيمة		
حساب رأس المال	التغيرات في صافي القيمة نتيجة الإدخار وتحويلات رأس المال	
التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول	التغيرات في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول	
حساب إعادة التقييم	التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية	

(5) تتابع الحسابات القومية المصرية وفقاً للأمم المتحدة 2008

مصطلحات تمهيدية مرتبطة بالحسابات القومية:

• إجمالي القيمة المضافة / الناتج المحلي الإجمالي

يقيس القيم المضافة للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها حديثاً في الاقتصاد والتي تتوفر للاستخدامات النهائية المحلية ثم يجمع للحصول على مجموع القيم المضافة للاقتصاد بكامله، وبعد تعديله بالضرائب والدعم يعطى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

• المخرجات

هي قيمة السلع والخدمات التي تنتجها منشأة ما في الاقتصاد والتي تصبح متاحة للاستخدام خارج المنشأة وهذه السلع والخدمات يتم تقييمها بأسعار السوق أو بما يعادل أسعار السوق.

• الاستهلاك الوسيط

هو تكلفة السلع والخدمات التي تستخدم في الإنتاج.

• الناتج المحلي الإجمالي:

= قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد (أي المخرجات) - جميع السلع والخدمات المستخدمة في عمليات الإنتاج (أي الاستهلاك الوسيط) + الضرائب . الدعم.

• طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

1- طريقة الإنتاج يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بإضافة الضرائب غير المباشرة ناقصاً الدعم على المنتجات إلى مجموع القيمة المضافة التي تشتق بطرح الاستهلاك الوسيط من المخرجات كما يلي:

القيمة المضافة = المخرجات . الاستهلاك الوسيط

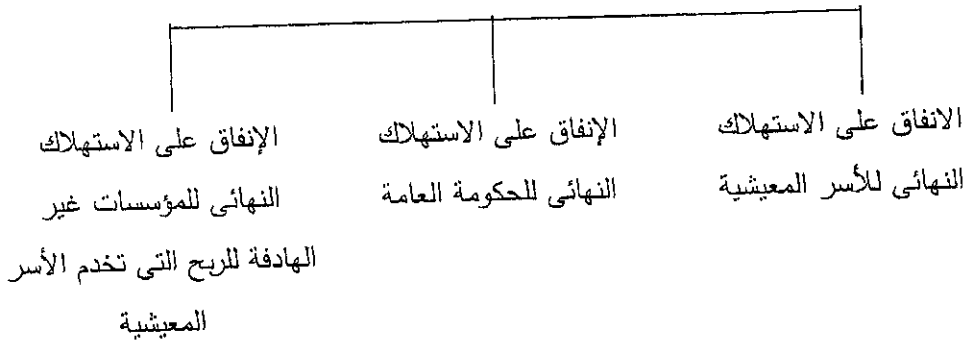
الناتج المحلي الإجمالي = (المخرجات + الضرائب غير المباشرة . الدعم) . الاستهلاك الوسيط.

2- طريقة الدخل: يمكن أيضاً الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بإضافة مكونات الدخل التي تتكون منها القيمة المضافة معاً والناتج المحلي الإجمالي لا يشمل سوى الدخل التي تتولد داخل الاقتصاد المحلي.

3- طريقة الإنفاق النهائي يمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بإضافة الاستخدامات النهائية المحلية وبقية العالم معاً.

الاستهلاك النهائي يشمل السلع والخدمات التي تستخدم من جانب الأسر المعيشية أو المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات الفردية والحاجات الاجتماعية.

ويقسم الاستهلاك النهائي إلى 3 أنواع



والإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية يشمل ما يلي:

- جميع السلع والخدمات المشتراه للاستهلاك النهائي من جانب الأسر المعيشية.
- جميع السلع المنتجة للاستهلاك النهائي الخاص من جانب الأسر المعيشية بما يشمل السلع والخدمات التي تنتجها مؤسسات مملوكة لأسر معيشية ويحتفظ بها من أجل الاستهلاك النهائي.

- ج- الخدمات المنزلية التى تنتج من أجل الاستهلاك النهائى الخاص بتعيين أفراد يحصلون على أجر، مثل الخدم والطهاة والبستانيون والسائقين.
- د- خدمات المساكن التى يشغلها مالكوها (التي تكون قيمتها المحسوبة معادلة لقيم الإيجارات فى السوق).
- هـ- جميع السلع والخدمات التى تحصل عليها الأسر المعيشية فى تعاملات مقايضة من أجل الاستهلاك النهائى.
- و- جميع السلع والخدمات التى تتلقاها الأسر المعيشية كمدفوعات عينية من المنتجين.
- ز- الإنفاقات المتكبدة فى عمليات التزيين والصيانة والإصلاحات الروتينية للمساكن والسلع الشخصية التى تجرى بطريقة أعماله بنفسك.
- ح- تسديد الرسوم إلى الوحدات الحكومية للحصول على أنواع مختلفة من التراخيص والشهادات وجوازات السفر وغير ذلك.
- ط- رسوم الخدمات الصريحة والمحسوبة المفروضة على استخدام الأسر المعيشية لخدمات الوساطة المالية التى تقدمها المصارف وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية وغيرها.
- وإنفاق الاستهلاك النهائى للحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح والتى تخدم الأسر المعيشية تشمل:
- (أ) المخرجات غير السوقية خلاف تكوين رأس المال للحساب الخاص التى تقاس بتكاليف الإنتاج ناقصاً المبيعات العرضية للمخرجات الحكومية.

(ب) الإنفاق على السلع والخدمات السوقية التي تقدم دون عمليات تحويل (دون مقابل) وبالمجان إلى الأسر المعيشية (التي يشير إليها نظام الحسابات القومية على أنها تحويلات اجتماعية عينية).

إجمالي تكوين رأس المال:

يتفق مع مفهوم الاستثمار في السلع الرأسمالية، وهو المفهوم الذي يستخدمه خبراء الاقتصاد، وإجمالي تكوين رأس المال لا يشمل سوى السلع الرأسمالية المنتجة (الآلات، المباني، الطرق، الأصول الفنية، وغير ذلك) والتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول غير المنتجة وإجمالي تكوين رأس المال يقيس ما يضاف إلى رصيد رأس المال من المباني والمعدات والمخزونات، أي ما يضاف إلى القدرة على إنتاج مزيد من السلع والدخل في المستقبل. والأصول غير المنتجة، مثل الأراضي والموارد الطبيعية والأشياء التي تخضع لحقوق الاختراع، قد تستخدم أيضاً كرأس مال في منشأة أو مؤسسة، أو في الاقتصاد ككل، ولكنها لا تشكل جزءاً من إجمالي تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية.

المخرجات السوقية من المبيعات

تقيم المخرجات بإيجاد حاصل ضرب كمية المخرجات في سعر الوحدة من المنتج بالأسعار الأساسية (مع استبعاد جميع الضرائب المفروضة على المنتج وتكاليف التجارة والنقل لتسليم السلع من المنتجين إلى المشترين) وهذه الطريقة تطبق على العديد من المحاصيل أو الماشية.

غير أنه ليس من الممكن، عادة الحصول على كمية المخرجات عن طريق سؤال المنتجين، وخاصة في الصناعات التحويلية

الناتج المحلي الإجمالي:

الهدف الأساسى من وراء مفهوم الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد ككل هو ضرورة أن يتم قياس القيمة الإجمالية للقيمة المضافة الإجمالية لكافة الوحدات المؤسسية المقيمة والعاملة فى الاقتصاد، وتوضح المعادلة الآتية كيفية حسابه.:

الناتج المحلى الإجمالى = مقدار القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج

+ الضرائب على الواردات

. الإعانات على الواردات

+ ضريبة القيمة المضافة الإجمالية غير المتقطعة

الناتج المحلى الإجمالى = مجموع القيمة المضافة الإجمالية بالسعر الأساسى

+ الضرائب على المنتجات

. كافة الإعانات على المنتجات.

الناتج المحلى الإجمالى = مجموع القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة العوامل

+ الضرائب على المنتجات

. كافة الإعانات على المنتجات.

حيث:

أسعار المنتج = أسعار التكلفة + الضرائب على المنتجات مستثنى منها ضريبة القيمة المضافة . الإعانات على المنتجات.

سعر المشتري = أسعار المنتج + ضريبة القيمة المضافة غير المقطعة من المشتري + تكاليف النقل بفاتورة مستقلة + هامش ربح تجار الجملة والتجزئة.

القيمة المضافة الإجمالية:

تعرف بأنها قيمة المخرجات مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط. وهى تتمثل فى الفرق بين الموارد والاستخدامات فى حساب الإنتاج وهى تتمثل فى مساهمة كل من العمالة رأس المال فى العملية الإنتاجية.

القيمة المضافة الصافية:

تعرف بأنها قيمة المخرجات مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط وقيمة الاستهلاك فى رأس المال الثابت وهى تتمثل فى القيمة المضافة الإجمالية بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت منها.

القيمة المضافة الإجمالية بأسعار المنتجين:

تعرف بأنها المخرجات مقيمة بأسعار المنتجين مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين.

القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة العوامل:

= إجمالي القيمة المضافة . الضرائب + الإعانات.

المنتج السوقي:

تضم مخرجات السوق المخرجات التي يهدف بيعها عند أسعار مهمة اقتصادية وتحدد قيمة المنتج السوقي وفقاً للأمور الآتية:.

أ- قيمة السلع والخدمات التي تم بيعها بأسعار مهمة اقتصادياً.

ب- قيمة السلع والخدمات التي تم مقايضتها في نظير سلع أو خدمات أو أصول أخرى.

ج- قيمة السلع والخدمات المستخدمة في السداد العيني بما في ذلك الاستهلاك العيني.

د- قيمة السلع أو الخدمات المعروضة من منشأة إلى منشأة أخرى تنتمي لنفس المشروع السوقي، ويتم استخدامها كمدخل وسيط إذا كان هناك خطر يصاحب الاستمرار في العملية الإنتاجية انتقل مع السلع.

هـ- الهامش المتكبد نظير عرض هذه السلع والخدمات وهوامش النقل والهوامش المتكبدة نظير الاستحواذ أو التخلص من الأصول المالية... الخ.

قيمة المنتج للاستخدام النهائي من قبل المنشأة:

يجب تقييم المنتج المخصص للاستخدام النهائي للمنشأة على أساس الأسعار الأساسية التي يمكن بيع المنتجات أو الخدمات بها إذا عرضت للبيع في السوق.

ولكى يتم تقييم المنتجات أو الخدمات بهذه الطريقة يجب شراء وبيع البضائع أو الخدمات من نفس النوع بكميات كافية فى السوق حتى يتسنى حساب أسعار السوق الموثوق بها لأغراض التقييم.

أما فى حالة عدم إمكانية الحصول على أسعار السوق الموثوق بها، يجب اتباع أفضل ثانى إجراء حيث تعتبر قيمة المنتج المخرج من البضائع أو الخدمات والمخصص للاستخدام النهائى من قبل المنشأة معادلاً لمبلغ تكاليف إنتاج ذلك المنتج، أى تعتبر تلك القيمة هى مبلغ.

أ- الاستهلاك الوسيط.

ب- أجور الموظفين.

ج- استهلاك رأس المال الثابت.

د- صافى العائد على رأس المال الثابت.

هـ- ضرائب أخرى (مطروحة منها الإعانات) على الإنتاج.

المنتج غير السوقى:

يتألف من البضائع والخدمات الفردية أو الجماعية التى تنتجها مؤسسات لا تهدف للربح تخدم الأسر أو الحكومة وتقدم تلك المنتجات مجاناً أو بأسعار زهيدة لوحدات مؤسسية أخرى أو للمجتمع ككل.

أنواع المنتجين:

هناك نوعان من المنتجين:

النوع الاول: المنتجون السوقيون: أى المنشآت التى يكون جميع أو معظم إنتاجها موجهاً إلى السوق للبيع.

النوع الثانى: المنتجون غير السوقيون: أى المنشآت المملوكة للوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التى تخدم الأسر والتى تقدم البضائع أو الخدمات مجاناً أو بأسعار زهيدة للأسر أو للمجتمع ككل.

الاستهلاك الوسيط:

يتألف الاستهلاك الوسيط من قيمة البضائع والخدمات المستهلكة كمدخلات بواسطة عملية الإنتاج باستثناء الأصول الثابتة والتى يتم استهلاكها كاستهلاك لرأس المال الثابت.

يتضمن الاستهلاك الوسيط:

قيمة كافة البضائع أو الخدمات المستخدمة كمدخلات فى الأنشطة المساعدة مثل المشتريات والمبيعات والتسويق والمحاسبة ومعالجة البيانات والنقل والتخزين والصيانة والأمن الخ.

يتم تسجيل الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات فى الوقت الذى تدخل فيه تلك السلع والخدمات عملية الإنتاج وليس وقت الحصول عليها، ومن الطبيعى أن يتم تقييمها بسعر المشتري السائد فى وقت إدخالها فى عملية الإنتاج.

الاستهلاك بواسطة العاملين بالمنتشة فإنها تشمل نوعين:

بالنسبة للبضائع التي تستهلك بواسطة العاملين بالمنتشة فإنها تشمل نوعين:

النوع الأول: بضائع وخدمات يجبر العاملين على استخدامها لكي تمكنهم من القيام بعملهم في هذه الحالة تمثل استهلاك مباشر ومن أمثلتها:

- 1- الأدوات والمعدات المستخدمة بشكل رئيسي في أداء العمل.
- 2- الملابس أو الأحذية من النوع الذي لا يختاره المستهلكون أو يقومون بشرائه أو ارتدائه والتي تبلى بشكل رئيسي في العمل مثل الملابس الواقية والأفرولات والزي الرسمي للعمل.
- 3- خدمات السكن في مكان العمل من النوع الذي لا يمكن استخدامه من قبل الأسر المعيشة للعامل.
- 4- الوجبات الخاصة أو المشروبات التي تفرضها ظروف العمل الاستثنائية أو الوجبات التي يقدمها عمال الخدمة أو غيرهم أثناء تواجدهم في العمل.
- 5- خدمات النقل والخدمات الفندقية بما في ذلك البدلات الخاصة بالوجبات والمقدمة أثناء سفر العاملين في رحلات العمل.
- 6- تغيير المرافق غرف الغسيل، الدش ، الحمام ... الخ واللازمة بسبب طبيعة العمل.
- 7- تسهيلات الإسعافات الأولية والفحوصات الطبية أو غيرها من الفحوص الصحية المطلوبة بسبب طبيعة العمل.

النوع الثانى: بضائع وخدمات يستخدمها العاملون فى وقتهم الخاص وبطريقتهم الخاصة ولمنفعتهم ومتعتهم المباشرة وتلبية احتياجاتهم الخاصة، فى هذه الحالة تمثل مزايا عينية.

وسواء كانت استهلاكاً مباشراً أو مزايا عينية للعاملين فإنها تعامل باعتبارها استهلاك وسيط.

الفرق بين الاستهلاك الوسيط وإجمالى تكوين رأس المال الثابت:

الاستهلاك الوسيط يشمل قيمة البضائع والخدمات التى تم تحويلها أو استخدامها بالكامل فى مسار العملية الإنتاجية أثناء الفترة المحاسبية.

أما إجمالى تكوين رأس المال الثابت فيتمثل فى تكاليف الحصول على الأصول الثابتة وكذلك التجديدات الكبرى أو التوسعات فى الأصول الثابتة التى يتم تمييزها بالطرق الآتية:

- 1- قرار تجديد أو إعادة بناء أو توسعه أحد الأصول الثابتة هو قرار استثمارى متعمد من الممكن اتخاذه فى أى وقت من الأوقات ولا يتعلق بحالة الأصل فالتجديدات الكبرى فى السفن والطائرات والمباني وغيرها من الهياكل عادة ما تتم قبل أن تنتهى حياتها الخدمية.
- 2- تؤدى التجديدات الكبرى أو التوسعة إلى زيادة أداء أو سعة الأصل الثابت الموجود أو تزيد بشكل واضح من حياته الخدمية المتوقعة من قبل فتكبير أو توسعه مبنى قائم أو هيكل تشكل على نحو واضح تغييراً رئيسياً بهذا المعنى، وكذلك إعادة التركيب الكامل أو إعادة هيكلة الدخل فى المبنى أو السفينة أو الطائرة.

الصيانة والإصلاحات:

الصيانة والإصلاحات الاعتيادية والمنظمة للأصول الثابتة المستخدمة فى الإنتاج تمثل استهلاكاً وسيطاً فهى عبارة عن أنشطة مساعدة، ويمكن تمييز عمليات الصيانة والإصلاح الاعتيادية من خلال سمتين رئيسيتين هما:

1- أنها أنشطة يتعين على مالكي أو مستخدمى الأصول الثابتة الاضطلاع بها بصفة دورية لكي يستطيعوا استخدام تلك الأصول عبر المدى المتوقع لحياتها الخدمية، وهى تكاليف جارية لا يمكن تفاديها فى حالة الرغبة فى استمرار استخدام الأصل.

2- الصيانة والإصلاحات لا تغير الأصول الثابتة أو ادائها ولكنها ببساطة تحافظ عليها فى حالة تشغيلية جيدة أو تستعيد وضعيتها إلى حالتها السابقة فى حال الأعطال.

وهى بذلك تختلف عن التجديدات الكبرى أو التوسعات التى تمثل اضافة للأصل الثابت وتدخل فى تكوين رأس المال الثابت.

رأس المال الثابت:

هو الانخفاض أثناء الفترة المحاسبية فى القيمة الحالية للأصل الثابت المملوك والمستخدم نتيجة للتدهور المادى ونقص القدرة الطبيعية أو الأضرار العرضية الطبيعية.

ويفضل فى المحاسبة القومية استخدام لفظ الاستهلاك وليس الإهلاك حيث أن الإهلاك يحسب على التكلفة التاريخية للأصل فى المحاسبة التجارية بينما هو يحسب على القيمة الحالية للأصل الثابت فى المحاسبة القومية.

تحدد قيمة الأصل الثابت بالنسبة لمالكه فى أى نقطة من الزمن بواسطة القيمة الحالية لخدمات رأس المال المستقبلية، أى: قيمة المبالغ المتحصلة من الإيجارات المستقبلية . تكاليف التشغيل مخصصة للفترة الحالية.

والتي يمكن التعبير عنها على مدى المدة المتبقية من عمرها التشغيلي، ويتم قياس استهلاك رأس المال الثابت بواسطة الانخفاض بين بداية ونهاية الفترة المحاسبية الحالية بالقيمة الحالية فى التتابع المتبقى للمصالح المستقبلية المتوقعة.

والطريقة الشائعة لحساب استهلاك رأس المال الثابت فى المحاسبة القومية تسمى طريقة الجرد الدائم.

استهلاك رأس المال الثابت = إجمالى رصيد رأس المال فى بداية الفترة . إجمالى مخزون رأس المال فى نهاية الفترة.

حيث يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة التى تم شراؤها فى الماضى بأسعار مختلفة وذلك على أساس الأسعار السائدة فى الفترة الحالية وذلك باستخدام مؤشرات الأسعار المناسبة للأصول الثابتة والقيمة الناتجة هى التى يطلق عليها إجمالى رصيد رأس المال.

المقارنة بين استهلاك رأس المال الثابت وإيجارات الأصول الثابتة

الإيجار هو المبلغ المدفوع بواسطة المستخدم لأصل ثابت إلى مالك ذلك الأصل بموجب عقد إيجار تشغيلي أو عقد مماثل مقابل حق استخدام ذلك الأصل في الإنتاج لفترة معينة من الزمن ومن المتفق عليه أن قيمة هذا الإيجار تعطى للمالك ما يلي:

- أي تكاليف مباشرة يتكبدها المالك بما في ذلك تكاليف صيانة الأصل.

- الانخفاض في قيمة الأصل على مدار المدة (استهلاك رأس المال الأصل)

- تكاليف الفائدة على قيمة الأصل في بداية المدة.

أما بالنسبة للمستأجر فإن الإيجار الفعلي هو الذي يمثل التكلفة الجارية له ويدخل ضمن الاستهلاك الوسيط، وليس للمستأجر أي علاقة باستهلاك رأس المال الثابت.

الخلاصة:

الإيجار يمثل استهلاك وسيط لدى المستأجر واستهلاك رأس المال الثابت يمثل استهلاك وسيط للمالك المؤجر.

هناك نوعان من الحسابات التي تسجل كيفية نشأة الدخل من مصدرين هما:

1- الأغراض في عمليات الإنتاج.

2- وخلال ملكية الأصول اللازمة للإنتاج حيث يتم توزيعها بين الوحدات المؤسسية.

(أ) حساب توليد الدخل:

مثل أي حساب له جانبان.

جانب الاستخدامات.

جانب الموارد

الاستخدامات:

د / توليد الدخل

المجموع	السلع والخدمات	بقية العالم	الاقتصاد الكلي	المؤسسات غير الهادفة للربح	الأسر أو العائلات	الحكومة العامة	المؤسسات المالية	المؤسسات غير المالية	العمليات وقيود الموازنة
									تعويضات الموظفين
									الضرائب على الإنتاج والواردات
									(الإعانات)
									فائض التشغيل الإجمالي غير الصافي
									الدخل المخلط الإجمالي غير الصافي
									استهلاك رأس المال الثابت على فائض التشغيل
									استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي الدخل المختلط
									فائض التشغيل الصافي
									الدخل المختلط الصافي

الموارد

د / توليد الدخل

المجموع	السلع والخدمات	بقية العالم	الاقتصاد الكلى	المؤسسات غير الهادفة للربح	الأسر أو العائلات	الحكومة العامة	المؤسسات المالية	المؤسسات غير المالية	العمليات وقبوض الموازنة
									القيمة المضافة غير الصافي/
									الناتج المحلي الإجمالي
									صافي القيمة المضافة
									صافي الناتج المحلي
									تعويض الموظفين
									الإعلانات

تتابع الحسابات لمجموع الاقتصاد:

يبدأ تتابع الحسابات لمجموع الاقتصاد بحسابات الإنتاج ثم ينتقل إلى التوزيع الأولى لحساب الدخل والتوزيع الثانوى لحساب الدخل وحساب استخدام الدخل وحساب رأس المال والحساب المالى ثم الميزانية.

والميزانية توفر معلومات عن مجموع الأصول الثابتة ومجموع الأصول المالية ومجموع الخصوم المالية مصنفة حسب نوع الأصول والخصوم للاقتصاد فى بداية ونهاية فترة المحاسبة.

وتتأثر الميزانية بثلاثة أنواع من التغيرات هى:

1- التغيرات فى الميزانية بسبب التعاملات.

2- التغيرات الأخرى فى حجم الأصول بسبب ظهور واختفاء الأصول.

3- التغيرات فى الميزانية بسبب التغيرات فى الأسعار.

وفيما يلي نموذج مبسط لتتابع الحسابات:

الاستخدامات	(1) د / الإنتاج	الموارد
الاستهلاك الوسيط القيمة المضافة الإجمالية/ الناتج الإجمالي	المخرجات والسلع والخدمات	
الاستخدامات × تعويضات المستخدمين ودخل الممتلكات المستحق الدفع بقية العالم الدخل القومي الإجمالي	(2) د / التوزيع الأولي لحساب الدخل ×× القيمة المضافة الإجمالية/ الناتج × تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم (العالم الخارجي)	

المورد	الاستخدامات	(3) د / التوزيع الثانوي لحساب الدخل
الدخل القومي الإجمالي	التحويلات الجارية المستحقة الدفع بقيمة العالم	x
التحويلات الجارية المستحقة القبض من بقية العالم	إجمالي الدخل المتاح	x

الموارد	الاستخدامات	(4) د / استخدام حساب الدخل
إجمالي الدخل المتاح	الاستهلاك النهائي	x x
	إجمالي المدخرات	

المورد	الاستخدامات	(5) د / رأس المال
إجمالي المدخرات	تحويلات رأس المال إلى بقية العالم	x
تحويلات رأس المال من بقية العالم	إجمالي تكوين رأس المال	x
	صافي الإقراض لبقية العالم	

التغيرات في الخصوم	الاستخدامات	(6) د / الحساب المالي
إجمالي المدخرات	صافي حيازة الأصول المالية	x
تحويلات رأس المال من بقية العالم	العقود	x
	القروض	x
	صافي الإقراض لبقية العالم	

الاستخدامات (7) د / التغيرات في الميزانية العمومية بسبب التعاملات الخصوم

	الأصول غير المالية
×	إجمالي تكوين رأس المال
(×)	استهلاك رأس المال الثابت
(×)	الأصول المالية
(×)	الخصوم المالية
xx	صافي قيمة الأصول

الاستخدامات (8) د / بقية العالم (من منظور العالم الخارجى) الموارد

×	الصادرات	×	الواردات
×	تعويضات العاملين ودخل الممتلكات	×	تعويضات العاملين ودخل الممتلكات
	المستحق القبض من بقية العالم		المستحق الدفع لبقية العالم
×	التحويلات الجارية المستحقة القبض	×	التحويلات الجارية المستحقة الدفع لبقية العالم
	من بقية العالم		العالم
(×)	صافي الاقتراض لبقية العالم		التحويلات الرأسمالية إلى بقية العالم

الاستخدامات (9) د / الحسابات المالية (من منظور العالم الخارجى) الخصوم

التغيرات فى الأصول المالية	x
التغيرات فى الخصوم المالية	
العقود	x
القروض	x
صافى الاقتراض لبقية العالم	(x)

الاستخدامات (10) د / السلع والخدمات الموارد

الاستهلاك الوسيط	x
الاستهلاك النهائى	x
إجمالى تكوين رأس المال	x
الصادرات من السلع والخدمات	x
	xx
النواتج من السلع والخدمات	x
الواردات من السلع والخدمات	x
	xx

يتصف حساب السلع والخدمات بالخصائص الآتية:

- 1- يجمع بين إجمالي العرض وإجمالي الاستخدامات للسلع والخدمات.
- 2- متوازن في حد ذاته ولا يتضمن بنداً للموازنة.
- 3- تسجل الموارد على الجانب الأيسر والاستخدامات على الجانب الأيمن.

مثال (1) : فيما يلي بيانات عن أحد المجتمعات (المبالغ بالمليار)

950 مخرجات السلع والخدمات 810 الاستهلاك الوسيط.

المطلوب: إعداد ح/ الإنتاج

الحل

الاستخدامات	ح / الإنتاج	الموارد
810 الاستهلاك الوسيط	950	المخرجات والسلع والخدمات
140 اجمالي القيمة المضافة/ الناتج المحلي الإجمالي (مستنتج)	×	تحويلات رأس المال من بقية العالم
950	950	

مثال (2) إذا علمت أن:

2500 الناتج المحلي الإجمالي ، 200 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات
المستحق القبض من بقية العالم، 170 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات
المستحق الدفع لبقية العالم.

المطلوب: إعداد ح/ التوزيع الأولي لحساب الدخل

الحل

الاستخدامات	ح / التوزيع الأولي لحساب الدخل	الموارد
170 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق الدفع لبقية العالم	2500 الناتج المحلي الإجمالي 200 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم	
2530 (الدخل القومي الإجمالي مستثنى)		
2700	2700	

مثال (3) إذا علمت أن:

الدخل القومي الإجمالي 6400 التحويلات الجارية المستحقة القبض من
بقية العالم 300 ، التحويلات الجارية المستحقة الدفع لبقية العالم 450
المطلوب: إعداد د/ التوزيع الثانوي لحساب الدخل

الحل

الموارد	د / التوزيع الثانوي لحساب الدخل	الاستخدامات
الدخل القومي الإجمالي 6400	التحويلات الجارية المستحقة الدفع 450	
300	بقية العالم	
التحويلات الجارية المستحقة القبض		
من بقية العالم		
	اجمالي الدخل المتاح (مستنتج)	6250
6700		6700

مثال (4) استكمالاً للمثال السابق إذا علمت أن الاستهلاك النهائي
: 1250

المطلوب: إعداد د/ استخدام حساب الدخل

الحل

الموارد	د / استخدام حساب الدخل	الاستخدامات
	6250 إجمالي الدخل المتاح	1250 الاستهلاك النهائي
		إجمالي المدخرات (5000)
	6250	(مستنتج)
		6250

مثال (5) استكمالاً للمثال السابق إذا علمت أن تحويلات رأس المال من بقية العالم 400 إجمالي تكوين رأس المال الثابت 3500 تحويلات رأس المال إلى بقية العالم 240

المطلوب: إعداد د/ رأس المال

الحل

الموارد	د / رأس المال	الاستخدامات
إجمالي المدخرات	5000	إجمالي تكوين رأس المال الثابت 3500
تحويلات رأس المال من بقية العالم	400	تحويلات رأس المال إلى بقية العالم 240
		صافي الإقراض لبقية العالم 1660
	5400	5400

مثال (6) إذا علمت أن:
 صافي الخصوم المتكبدة 2860 صافي حيازة الأصول المالية 1200 (900
 نقود، 300 قروض).
 المطلوب: إعداد الحساب المالي

الحل

ح/ الحساب المالي	
صافي الخصوم المتكبدة	2860
<u>صافي حيازة الأصول المالية</u>	
العقود	900
القروض	300
صافي الإقراض لبقية العالم	1660
	<u>2860</u>
2860	

مثال (7) فيما يلي بيانات عن المعاملات مع بقية العالم.

8300 صادرات، 9100 واردات ، 400 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق الدفع لبقية العالم ، 380 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم 160 التحويلات الجارية المستحقة القبض من بقية العالم، 170 التحويلات الجارية المستحقة الدفع لبقية العالم، 200 التحويلات الرأسمالية لبقية العالم ، 300 التحويلات الرأسمالية من بقية العالم.

المطلوب: إعداد د/ بقية العالم من منظور بقية العالم

الحل

الاستخدامات	د/العالم الخارجى (من منظور بقيمة العالم)	الموارد
8300 الصادرات	9100 الواردات	
1380 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم	400 تعويضات العاملين ودخل الممتلكات المستحق الدفع لبقية العالم	
160 التحويلات الجارية المستحقة القبض من بقية العالم	170 التحويلات الجارية المستحقة الدفع لبقية العالم	
300 التحويلات الرأسمالية من بقية العالم	200 التحويلات الرأسمالية إلى بقية العالم	
270 صافى الاقتراض من العالم الخارجى (مستنتج)		
9870	9870	

مثال (8) : فيما يلى بيانات عن الأصول المالية والخصوم المالية من منظور بقية العالم الخارجى

1400 التغيرات فى الأصول المالية 1670 التغيرات فى الخصوم المالية (970)
نقود، 700 قروض).

المطلوب: إعداد الحسابات المالية من منظور بقية العالم.

الحل

الأصول	ح/ الحسابات المالية من منظور بقية العالم	الخصوم
1400 التغيرات فى الأصول المالية	التغيرات فى الخصوم المالية	
	العقود 970	
	القروض 700	
	صافى الاقراض لبقية العالم (270)	
	(مستنتج)	
1400	1400	

مثال (9) : فيما يلي بيانات عن احد المجتمعات

17600 الاستهلاك الوسيط ، 4200 الاستهلاك النهائي إجمالى
تكوين رأس المال الثابت ، 900 صادرات من السلع والخدمات، 20000
الناتج من السلع والخدمات، 4200 الواردات من السلع والخدمات.

المطلوب: إعداد د/ السلع والخدمات.

الحل

الموارد	د / السلع والخدمات	الاستخدامات
الناتج من السلع والخدمات	20000	17600 الاستهلاك الوسيط
الواردات من السلع والخدمات	4200	4200 الاستهلاك النهائي
		1500 إجمالى تكوين رأس المال الثابت
		900 الصادرات من السلع والخدمات
	24200	2420

مثال (10): فيما يلي بيانات عن احد المجتمعات

القيمة المضافة غير	فائض التشغيل	استهلاك رأس
الصافي/ الناتج المحلي	الإجمالي	المال الثابت
الإجمالي	غير الصافي	
2662	584	314
188	92	24
252	54	54
310	168	30
30	6	6
للربح	؟	؟
الاقتصاد الكلي	؟	؟
المطلوب:		

1- تحديد فائض التشغيل الصافي لهذه القطاعات.

2- إعداد ح/ توليد الدخل جانب الموارد.

الحل

أولاً: تحديد فائض التشغيل الصافي.

= فائض التشغيل الإجمالي . استهلاك رأس المال الثابت

للمؤسسات غير المالية = 314 - 584 = 370

للمؤسسات المالية = 24 - 92 = 68

للحكومة العامة = 54 - 54 = صفر

للأسر أو العائلات = 30 - 168 = 138

للمؤسسات غير الهادفة للربح = 6 - 6 = صفر

للاقتصاد الكلي = 476

147

ثانياً: ح/ توليد الدخل جانب الموارد

المجد	السلع والخدمات	بقية العالم	الاقتصاد الكلي	المؤسسات غير الهادفة للربح	الأسر أو العائلات	الحكومة العامة	المؤسسات المالية	المؤسسات غير المالية	العمليات وقيود الموازنة
			3442	30	310	352	188	2662	القيمة المضافة غير الصافي/ الناتج المحلي الإجمالي
			(428)	(6)	(30)	(54)	(24)	(314)	استهلاك رأس المال
			3014	24	280	198	164	2348	صافي القيمة المضافة/ صافي الناتج المحلي

(6) استخدامات نظام الحسابات القومية وفقاً للأمم المتحدة سنة 2008:

إن الهدف الأساسي لنظام الحسابات القومية هو توفير إطار ذهني ومحاسبي شامل يمكن استخدامه لخلق قاعدة بيانات للاقتصاد الكلي تلاءم تحليل وتقييم أداء اقتصاد ما إن وجود قاعدة البيانات تلك هو شرط مسبق لعملية مستتيرة ورشيقة لصنع السياسات واتخاذ القرارات ومن بين أكثر الاستخدامات المحددة لنظام الحسابات القومية ما تم وصفه في الأقسام التالية:

1- مراقبة سلوك الاقتصاد

لقد اكتسبت إجماليات نظام الحسابات القومية كالنواتج المحلي الإجمالي وإجمالي الناتج المحلي لكل فرد من السكان هوية خاصة وتستخدم بشكل موسع من قبل المحللين والسياسيين والصحافة ومجتمع الأعمال وعموم الناس بشكل عام كموجز ومؤشرات عامة للنشاط الاقتصادي والرفاهية وتستخدم حركات هذه الإجماليات ومقاييس السعر والحجم المرتبطة بها لتقييم الأداء الشامل للاقتصاد ومن ثم الحكم على النجاح أو الفشل النسبي للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات.

توفر بيانات الحسابات القومية المعلومات التي تغطي كلا من الأنواع المختلفة من الأنشطة الاقتصادية ومختلف قطاعات الاقتصاد، ومن الممكن مراقبة حركات التدفقات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج والاستهلاك المنزلي والاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال والصادرات والواردات ... الخ من حيث القيمة والحجم إضافة إلى ذلك لا يتم توفير المعلومات عن بنود ومعدلات توازن أساسية بعينها لا يمكن تحديدها وقياسها إلا داخل إطار محاسبي، ومثال ذلك، فائض أو عجز الموازنة والمشاركة في الدخل الموفر أو المستثمر من قبل قطاعات الاقتصاد كل على حدة أو الاقتصاد ككل والميزان التجاري... الخ كما يوفر نظام الحسابات القومية خلفية يمكن مقابليها تفسير وتقييم حركات المؤشرات قصيرة المدى كالمؤشرات الشهرية للإنتاج الصناعي والأسعار الإنتاجية أو الاستهلاكية

ومن الممكن تحسين عملية مراقبة سلوك الاقتصاد بشكل كبير إذا تم تجميع بعض من الإجماليات الأساسية على الأقل بصفة ربع سنوية وبصفة سنوية على الرغم من أن العديد من الحسابات أو الجداول أو الميزانيات العمومية لنظام الحسابات القومية لا يتم جمعها في المعتاد أكثر من مرة سنوياً.

2- تحليل الاقتصاد الكلى:

وتستخدم الحسابات القومية أيضاً فى التحقيق فى الآليات السببية التى تؤثر فى الاقتصاد وعادة ما يتخذ ذلك التحليل شكل تقدير لمعايير العلاقة الوظيفية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية عن طريق تطبيق طرق القياس الاقتصادى على السلاسل الزمنية للبيانات، من حيث القيمة والحجم التى تم تجميعها فى إطار المحاسبة الوطنية وقد تتفاوت أنواع نماذج الاقتصاد الكلى المستخدمة فى تلك التحقيقات وفقاً لمدرسة الفكر الاقتصادى للمحقق ولأهداف التحليل، ولكن نظام الحسابات القومية مرّن بالشكل الكافى بحيث يستوعب متطلبات مختلف النظريات أو النماذج الاقتصادية، شريطة أن تقبل فقط المفاهيم الأساسية للإنتاج واستهلاك الوقود والدخل ... الخ التى يقوم عليها نظام الحسابات القومية.

وتتم صياغة السياسة الاقتصادية على المدى القصير بناء على تقييم للسلوك الحديث والوضع الراهن للاقتصاد ووجهة نظر أو تنبؤ دقيق عن التطورات المستقبلية المحتملة ويتم إجراء التنبؤات قصيرة المدى نمطياً باستخدام نماذج الاقتصاد الكلى من النوع الذى وصف أنفاً وعلى المدى المتوسط والمدى الطويل يجب صياغة السياسة الاقتصادية فى سياق استراتيجية اقتصادية واسعة.

وتحدث عملية صنع السياسة الاقتصادية واتخاذ القرار على جميع الأصعدة الحكومية وفى إطار المؤسسات العامة والخاصة ولدى المؤسسات الكبرى كالشركات

متعددة الجنسيات القدرة على بناء نماذج الاقتصاد الكلى الخاصة بها والتي تتوافق مع متطلباتها الخاصة والتي تحتاج بالنسبة لها إلى بيانات عن الحسابات القومية ويجب أن تقوم برامج الاستثمار لكبرى الشركات على توقعات طويلة الأمد عن التطورات الاقتصادية المستقبلية التي تتطلب بيانات عن الحسابات القومية وهناك أيضاً وكالات متخصصة تقدم تنبؤات للعملاء الأفراد مقابل أتعاب وتتطلب تلك الوكالات بالشكل المعتاد بيانات شديدة التفصيل عن الحسابات القومية.

3- مقارنات دولية:

يستخدم نظام الحسابات القومية لإعداد التقارير الدولية عن بيانات الحسابات القومية التي تطابق المعايير والمفاهيم المقبولة دولياً والتعريفات والتصنيفات وتستخدم البيانات الناتجة بشكل موسع لأغراض المقارنات الدولية لأحجام الإجماليات الأساسية كالنتائج المحلى الإجمالى أو إجمالى الناتج المحلى لكل فرد وكذلك بغرض المقارنات الخاصة بالإحصاءات الهيكلية كمعدلات الاستثمار أو الضرائب أو الإنفاق الحكومى نسبة إلى إجمالى الناتج المحلى ويستخدم مثل هذه المقارنات الاقتصاديون أو الصحفيون أو المحللون الآخرون لتقييم أداء اقتصاد مقابل اقتصاد آخر مشابه ويستطيعون التأثير فى الآراء الشعبية والسياسية عن النجاح النسبى للبرامج الاقتصادية عن نفس منوال التطورات على مدار الوقت داخل بلد واحد ، كما أنه من الممكن استخدام قواعد بيانات تتكون من مجموعات من الحسابات القومية لمجموعات البلدان بغرض تحليلات الاقتصاد الكلى والتي يتم فيها تجميع السلاسل الزمنية وبيانات القطاعات العرضية لتوفير مجموعة كبيرة من الملاحظات لتقدير العلاقة الوظيفية القائمة لكل منها.

كما تستخدم مستويات الناتج المحلى الإجمالى، وبدلاً عنها، إجمالى الدخل القومى لكل فرد فى مختلف البلدان من قبل المنظمات الدولية لتقرر أهليتها للحصول على

القروض أو المعونات أو الأرصدة الأخرى أو لتقرر الشروط أو الأحكام التي تتوافر بناء عليها تلك القروض أو المعونات أو الأرصدة وعندما يكون الهدف هو مقارنة أحجام السلع أو الخدمات المنتجة أو المستهلكة لكل فرد، فإنه يجب تحويل البيانات بالعملة الوطنية إلى عملة مشتركة عن طريق أطراف القوة الشرائية وليس عن طريق أسعار الصرف ومن المعروف، بوجه عام، أنه لا السوق ولا أسعار الصرف الثابتة تعكس القوى الشرائية الداخلية النسبية لمختلف العملات فعندما تستخدم أسعار الصرف لتحويل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو إحصاءات أخرى إلى عملة مشتركة فإن الأسعار التي يتم بها تقييم السلع والخدمات في البلدان مرتفعة الدخل تميل إلى الارتفاع عنها في البلدان منخفضة الدخل ، ومن ثم الإفراط في الفروق في الدخل الفعلية فيما بينها ومن ثم يجب ألا يتم تفسير البيانات التي يتم تحويلها عن طريق سعر الصرف كمقاييس للأحجام النسبية للسلع والخدمات المعنية كما تستخدم كذلك مستويات إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج المحلي للفرد لتحديد، بصفة كلية أو جزئية حجم الإسهامات التي تقدمها الدول الأعضاء بمنظمة دولية ما لتمويل عمليات المنظمة.

وعلى الرغم من استخدام المنظمات الدولية لنظام الحسابات القومية بغرض التمكن من جمع بيانات حسابات وطنية قابلة للمقارنة دولياً، إلا أن نظام الحسابات القومية لم يتم انشاؤه لهذا الغرض ولقد أصبح المعيار أو النظام العالمي المستخدم مع تعديلات طفيفة أو معدومة من قبل معظم بلدان العالم لأغراضها المحلية إن لمئات الإحصاء الوطنية والجهات الحكومية اهتمام قوى وراسخ بضمان أن يلبي نظام الحسابات القومية متطلباتها التحليلية والسياسية وأنه قد لعبت دوراً مهماً في تطوير نظام الحسابات القومية لهذا السبب.

(7) حدود نظام الحسابات القومية

1- المعاملات غير النقدية:

عندما تباع السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل الاقتصاد فى المعاملات النقدية، فإن قيمها تدخل بشكل تلقائى فى حسابات نظام الحسابات الوطنية ولا تباع العديد من السلع والخدمات فعلياً ولكن يتم توريدها إلى وحدات أخرى: ومن ذلك على سبيل المثال أنه يمكن المقايضة عليها مقابل سلع أو خدمات أخرى أو تقديم مجاناً بوصفها تحويلات عينية ويجب أن تدخل تلك السلع والخدمات فى الحسابات حتى وإن وجد تقدير قيمها ويتم إنتاج السلع أو الخدمات المخصصة للبيع، إضافة إلى ذلك فإن المعاملات التي يتم من خلالها توريد السلع والخدمات إلى وحدات أخرى تعد هى الأخرى معاملات ملائمة حتى وأن لم يثقل المنتجون نقوداً فى المقابل ومن قيل التضليل وصف تلك المخرجات على أنها "مفترضة" فعلى سبيل المثال، لا تتم فعلياً خدمات الوسائط المالية التي يتم قياسها بشكل غير مباشر فى نظام الحسابات القومية، وإنما ينبغى قياس قيمها بشكل غير مباشر، إن القيمة هى "المفترضة" وليست المعاملة.

عندما يتم الاحتفاظ بالسلع والخدمات للاستخدام الخاص فلا تتم معاملات مع وحدات أخرى وفى مثل هذه الحالات، فلكى يتسنى قيد السلع والخدمات فى نفس الحساب، ينبغى قيد المعاملات الداخلية ويتسنى بذلك للمنتجين تخصيص السلع والخدمات لاستهلاكهم الخاص أو تكوين رأس المال كما ينبغى كذلك تقدير القيم لها.

ومن ثم فإن التقديرات والافتراضات مطلوبة بغية التمكن من أن تقيد فى الحسابات تلك الأنشطة المنتجة التي لا يتم التصرف فى مخرجاتها بمعاملات نقدية مع وحدات أخرى ولا ينبغى أن يتم تفسير تلك التقديرات والافتراضات بوصفها إدخالاً لأنشطة افتراضية أو تدفقات لسلع أو خدمات فى نظام الحسابات القومية والعرض منها هو العكس، أي أن يتم فى الحسابات رصد التدفقات الأساسية للسلع والخدمات التي تتم فعلياً

فى الاقتصاد واللى سىتم حذفها إن لم تكن فعلية وبغرض الحصول على قياسات شاملة، ينبغى تقدير القيم لجميع مخرجات السلع والخدمات التى لا تباع وإنما يتم التصرف فيها بطرق أخرى.

ولكن نظام الحسابات القومية لا يقيد من الناحية العلمية جميع المخرجات، لأنه يتم حذف الخدمات المحلية والشخصية التى يتم انتاجها واستهلاكها من قبل أعضاء الأسرة الواحدة وبناء على هذا الاستثناء الكبير، فإن الغرض من الناتج المحلى الإجمالى هو أن يكون مقياساً شاملاً لإجمالى القيمة المضافة التى انتجتها جميع الوحدات المؤسسية المقيمة وينحصر الناتج المحلى الإجمالى فى المخرجات التى تنتجها الأنشطة الاقتصادية التى تستطيع إحدى الوحدات أو غيرها انتاجها وليست جميع الأنشطة التى تتطلب إنفاق الوقت والجهد من قبل الأشخاص أنشطة إنتاجية بالمعنى الاقتصادى فلا تعتبر مثلاً أنشطة كالأكل والشرب والنوم أنشطة ينتجها شخص ليستفيد بها شخص آخر.

2- حد الإنتاج:

إن نشاط الإنتاج هو نشاط رئيسى والإنتاج مفهوم فى الحسابات القومية على أنه عملية مادية يتم تنفيذها فى ظل المسؤولية والرقابة والإدارة لإحدى الوحدات المؤسسية يتم فيها استخدام العمالة والأصول لتحويل المدخلات من السلع والخدمات إلى مخرجات من سلع وخدمات أخرى ويجب أن يتم إنتاج جميع السلع والخدمات كمخرجات بحيث يمكن بيعها فى السوق أو يتسنى على الأقل توفيرها عن طريق وحدة إلى أخرى بمقابل أو بدون مقابل ويشمل نظام الحسابات القومية داخل حد الإنتاج كل الإنتاج المخصص فعلياً للسوق سواء للبيع أو المقايضة، كما يشمل جميع السلع أو الخدمات التى تقدم مجاناً^٤ للاسر بشكل فردى أو للمجتمع بشكل جماعى عن طريق الوحدات الحكومية أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر.

إنتاج الأسر المعيشية

والمشكلة الأساسية في تعريف الأنشطة المقيدة في حسابات الإنتاج من نظام الحسابات القومية هي التقرير بشأن معالجة الأنشطة التي تنتج السلع أو الخدمات التي كان بالإمكان توريدها إلى آخرين بالسوق ولكنها إحتجزت فعلياً من قبل منتجها لاستخدامهم الخاص وتشمل هذه الأنشطة مجموعة كبيرة من الأنشطة المنتجة، وعلى الأخص ما يلي:

- أ- إنتاج السلع الزراعية من قبل المشروعات الأسرية للاستهلاك النهائي الخاص.
- ب- إنتاج سلع أخرى للاستخدام النهائي الخاص من قبل الأسرة كإنشاء المنازل وإنتاج الأطعمة والملابس الخ.
- ج- إنتاج الخدمات المنزلية للاستهلاك النهائي الخاص من قبل الشاغلين الملاك.
- د- إنتاج الخدمات المحلية والشخصية للاستهلاك داخل نفس الأسرة كإعداد الوجبات ورعاية وتدريب الأبناء والتنظيف والترميمات ... الخ.

وجميع هذه الأنشطة هي أنشطة منتجة بالمعنى الاقتصادي ولكن إدخالها ضمن نظام الحسابات القومية ليس ببساطة حيث يتم تقدير القيم النقدية لمخرجات هذه الأنشطة فإن تم تخصيص القيم للمخرجات، فينبغي كذلك تخصيص القيم للدخول المحصلة عن طريق إنتاجها وللاستهلاك المخرجات، ومن الواضح أن الأهمية الاقتصادية لهذه التدفقات تختلف غاية الاختلاف عن أهمية التدفقات النقدية فعلى سبيل المثال ، يتم ربط الدخل المولدة تلقائياً باستهلاك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وترتبط ارتباطاً طفيفاً بتحليل التضخم أو الانكماش أو أي شكل من أشكال غياب التوازن في الاقتصاد، إن إدخال قدر

كبير من التدفقات غير النقدية من هذا النوع فى الحسابات مع تدفقات نقدية يمكنه أن يودى إلى التعتم على ما يحدث فى الأسواق ويحد من الفائدة التحليلية للبيانات.

وقد تم تصميم نظام الحسابات القومية لى يفى بمجموعة كبيرة من الاحتياجات التحليلية والاحتياجات المرتبطة بالسياسات ويجب إيجاد توازن بين الرغبة فى أن تكون الحسابات شاملة قدر الإمكان والحاجة إلى الحيلولة دون إغراق القيم غير المالية للتدفقات المستخدمة فى تحليل سلوك السوق أوجه عدم التوازن ولذا يشمل نظام الحسابات القومية كل الإنتاج السلعى للاستخدام الخاص فى إطار حدة الإنتاجى حيث أنه من الممكن اتخاذ القرار بما إذا كانت السلع ستباع أو تحتجز للاستخدام الخاص حتى بعد أن يتم انتاجها ولكنه يستثنى كل إنتاج خدمات الاستهلاك النهائى الخاص فى إطار الأسر باستثناء الخدمات المنتجة عن طريق توظيف عمالة محلية مدفوعة الأجر قوائى الحسابات الخاص للخدمات المنزلية من قبل الشاغلين الملاك) وتستثنى الخدمات لأن القرار باستهلاكها فى إطار الأسس يتم اتخاذه قبل تقديم الخدمة أن موقع حد الإنتاج داخل نظام الحسابات القومية هو حل وسط ولكنه حل مقصود ويضع فى اعتباره احتياجات معظم المستخدمين وقد يلاحظ فى هذا السياق أنه يتم فى احصاءات القوة العاملة تعريف الأشخاص النشطون اقتصادياً بأنهم أولئك الذين يشاركون فى الأنشطة الإنتاجية كما تم تعريفها فى نظام الحسابات القومية فإذا تم مد حد الإنتاج ليشمل إنتاج الخدمات الشخصية والمحلية من قبل اعضاء الأسر لاستهلاكهم النهائى الخاص، فسوف يصبح جميع الأشخاص المشاركين فى مثل هذه الأنشطة أصحاب عمل مما يجعل البطالة مستحيلة من الناحية الافتراضية من حيث التعريف ويظهر ذلك الحاجة إلى حصر حد الإنتاج فى نظام الحسابات القومية والنظم الإحصائية الأخرى فى أنشطة السوق أو بشكل منصف بدائل قريبة لأنشطة السوق.

مشكلات حد الإنتاج الأخرى:

وقد تعتبر أو لا تعتبر عمليات طبيعية معينة انتاجاً وذلك حسب الظروف التي تمت فيها ولمعاملة نشاط ما كنشاط منتج فهناك شرط ضرورى لذلك وهو أنه يجب ممارسة هذا النشاط فى ظل إدارة ورقابة ومسئولية وحدة مؤسسية ما تمارس حقوق الملكية على ما يتم إنتاجه أيا كان فعلى سبيل المثال، لا يعتبر من قبيل الإنتاج النمو الطبيعى لأسراب الأسماك فى أعالي البحار التى لا تخضع للحصص الدولية من المياه فالعملية لا تديرها أية وحدة مؤسسية ولا تنتمى الأسماك لأية وحدة مؤسسية ومن جهة أخرى، يعامل نمو الأسماك فى المزارع السمكية كعملية إنتاج على نفس الطريقة التى تعامل بها عملية تربية الماشية كعملية إنتاج وعلى نفس المنوال، فإن النمو الطبيعى للغابات البرية وغير المنزرعة أو الفواكه البرية أو ثمر العليق البرى لا يعتبر من قبيل الانتاج وإنما تعتبر عملية زراعة الأشجار الحاملة للمحاصيل أو الأشجار التى تزرع للحصول على الأخشاب أو الاستعمالات الأخرى عملية إنتاج كعملية انتاج المحاصيل السنوية ولكن القطع المتعمد للأشجار فى الغابات البرية وجمع الفواكه البرية أو ثمر العليق البرى وكذلك أخشاب التدفئة تعتبر عملية إنتاج وعلى نفس المنوال، فإن سقوط الأمطار أو تدفق المياه من المجارى المائية الطبيعية ليست عمليات إنتاج، بينما يشكل كلا من تخزين المياه فى مستودعات أو خلف سدود وإجرائها فى أنابيب أو نقل المياه من موقع إلى آخر عمليات إنتاج.

وتبين هذه الأمثلة أن العديد من الأنشطة أو العمليات التى قد تكون مفيدة للوحدات الإنتاجية، سواء كمنتجين أو كمستهلكين، ليست عمليات إنتاج بمعنى اقتصادى ما فسقوط المياه قد يكون أمراً حيوياً بالنسبة للإنتاج الزراعى لبلد ما ولكنه ليس بعملية إنتاج يمكن أن تدرج مخرجاتها فى إجمالى الناتج المحلى.

3- حد الاستهلاك:

لتغطية الإنتاج فى نظام الحسابات السنوية نتائج تمتد بشكل كبير وراء حساب الإنتاج نفسه، فحد الإنتاج يحدد مقدار القيمة المضافة المقيدة ومن ثم المقدار الإجمالى من الدخل المحصل من الإنتاج، كما ينظم حد الإنتاج أيضاً مجموعة من السلع والخدمات التى تدخل فى إنفاقات الاستهلاك النهائى للأسر والاستهلاك الفعلى فعلى سبيل المثال تشمل الإنفاقات القيم المقدرة من المنتجات الزراعية التى تستهلكها الأسر التى أنتجتها وكذلك قيم الخدمات المنزلية لترميمات "أفعلها لنفسك" أو صيانة المركبات أو السلع المنزلية المعمرة أو تنظيف المنازل أو رعاية وتدريب الأبناء أو الخدمات المحلية أو الشخصية المشابهة التى يتم انتاجها للاستهلاك النهائى الخاص ولا يدخل ضمن الإنفاقات الأسرية للاستخدام النهائى سوى الإنفاقات على السلع المستخدمة لهذه الأغراض مثل مواد التنظيف.

4- حد الأصول:

يتم تجميع الميزانيات العمومية للوحدات أو القطاعات المؤسسية وتفيد هذه الميزانيات قيم الأصول التى تمتلكها أو الخصوم التى تتكدها هذه الوحدات والأصول كما تم تعريفها فى نظام الحسابات القومية هى الكيانات التى يجب أن تكون مملوكة لوحدة ما والتى تنشأ عنها فوائد اقتصادية من قبل مالكيها (مالكيها) عن طريق امتلاكها أو استخدامها على مدى فترة زمنية. ويغضى هذا التعريف بوضوح الأصول المالية والأصول الثابتة كالآلات والمعدات والمباني التى تم إنتاجها هى ذاتها كمخرجات فى الماضى ولكن معيار الملكية مهم لتحديد الموارد الطبيعية التى تعامل بوصفها أصولاً فى نظام الحسابات القومية والموارد الطبيعية كالأرض والرواسب المعدنية واحتياطيات الوقود والغابات غير المنزرعة أو أشكال الحياة النباتية الأخرى والحيوانات البرية كلها تدخل ضمن الميزانيات

العمومية شريطة أن تمارس الوحدات المؤسسية حقوق ملكية فعلية عليها أي أنها تكون في مركز يتيح لها الاستفادة منها ولا يتطلب الأمر أن تخضع الأصول للملكية الخاصة ومن الممكن أن تمتلكها الوحدات الحكومية التي تمارس حقوق ملكية نيابة عن المجتمعات ومن ثم تدخل العديد من الأصول البيئية في إطار نظام الحسابات القومية والموارد كطبقة الهواء الجوى (اتمسفير) أو أعالي البحار والتي ليس بالإمكان ممارسة حق الملكية عليها أو مستودعات المعادن والوقود التي لم تكتشف أو التي لا جدوى منها ولا تدخل ضمن نظام الحسابات القومية لأنه ليس بالإمكان لها أن تعود بأية فوائد على مالكيها بافتراض التقنية والأسعار النسبية وقتها.

ويتم قيد التغيرات التي تطرأ على قيم الموارد الطبيعية التي تملكها الوحدات المؤسسية بين ميزانية عمومية والميزانية العمومية التالية لها في حسابات التراكم بنظام الحسابات القومية فعلى سبيل المثال، يقيد نزوب أحد الموارد الطبيعية نتيجة استخدامه في الإنتاج في التغيرات الأخرى التي تطرأ في حجم الأصول بجانب خسائر الأصول الثابتة نتيجة دمارها بفعل الكوارث الطبيعية (كالفيضانات والزلازل ... الخ) وعلى العكس، عندما يتم اكتشاف مخزون أو احتياطي المعادن أو الوقود أو أن المخزونات الذي لم تكن ذات جدوى فيما سبق تصبح ذات جدوى، فإن ظهورها يقيد في هذا الحساب وتدخل في الميزانيات العمومية بهذه الطريقة.

5- الحدود الوطنية:

ويتم تجميع حسابات نظام الحسابات القومية للوحدات المؤسسية المقيمة التي تم ضمها في مجموعات من القطاعات الأساسية والقطاعات الفرعية المؤسسية وطبقاً لمفهوم الإقامة يماثل ذلك المفهوم المستخدم في دليل ميزان المدفوعات والمركز الاستثماري الدولي، الإصدار السادس (صندوق النقد الدولي، 2008) والمعروف اختصاراً بلفظ ويطلق

على وحدة مؤسسية ما أنها وحدة مقيمة داخل الإقليم الاقتصادى لبلد ما عندما تتخذ مركزاً من الأهمية الاقتصادية المهنية فى ذلك الإقليم، أي عندما تشارك أو تتنوى المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية أو المعاملات على نطاق كبير سواء بشكل لا نهائى أو على مدى فترة زمنية عادة ما تفسر بنعام واحد.

إن الناتج المحلى الإجمالى لبلد ما، والذي يعتبر مقياساً إجمالياً للإنتاج، يساوى مبلغ القيمة الإجمالية المضافة لجميع الوحدات المؤسسية المشاركة فى الإنتاج (مضافاً إليها أية ضرائب ومطروحات منها أي دعم على المنتجات الغير مشمولة فى قيمة مخرجاتها) ولا يماثل ذلك بالضبط مبلغ القيمة الإجمالية المضافة لجميع الأنشطة الإنتاجية التى تتم داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطنى وقد يتم إنتاج إحدى الوحدات المقيمة خارج البلاد، كتركيب بعض الأدوات أو المعدات المستوردة أو قيام فريق من الخبراء الاستشاريين الذين يعملون خارج البلاد بصفة مؤقتة بتنفيذ مشروع استشارى وعلى العكس من ذلك قد يعزى بعض الإنتاج الذى يتم داخل أحد البلدان إلى وحدات مؤسسية غير مقيمة.

وعندما ينشأ الناتج المحلى الإجمالى من جانب الإنفاق فإنه يجب تكون علاوة على السلع والخدمات التى تنتجها وحدات مؤسسية غير مقيمة ولكنها تستهلك من قبل وحدات مقيمة وكذلك عن السلع والخدمات التى تنتجها وحدات مؤسسية مقيمة ولكنها تستهلك فى الخارج ولكى يكون نظام الحسابات القومية شاملاً فى التغطية فإنه يجب تحديد جميع المعاملات التى تتم مع بقية العالم حتى يتم تفسير أثرها على القياسات التى تتصل بالاقتصاد المقيم بالشكل الملائم وتتطابق تماماً المجموعة الكاملة من المعاملات التى تتم مع بقية العالم فى نظام الحسابات القومية مع مجموعة المعاملات التى يتم رصدها فى ميزان المدفوعات.

6- الاستهلاك النهائى والاستهلاك الوسيط وإجمالى تكوين رأس المال الثابت:

لا يتم تحديد محتويات الحسابات عن طريق الإطار الفكرى والتعريفات والتصنيفات المشمولة فى نظام الحسابات القومية فحسب، ولكنها تتحدد أيضاً بالطرق التى تستخدم لتفسيرها وتطبيقها فى الواقع العملى ومهما ظهرت المفاهيم والتصنيفات بسيطة بادية على بدء فهناك لا محالة حالات لخطوط حدود صعبة لا يتسنى بسهولة إدراجها ضمن فئات سابقة التحديد وقد يتم بيان هذه النقاط عن طريق دراسة تمييزها بشكل رئيسى فى علم الاقتصاد وفى نظام الحسابات القومية، أى التمييز بين الاستهلاك وإجمالى تكوين رأس المال الثابت (أو إجمالى الاستثمار الثابت، حيث غالباً ما يوصف على هذا النحو فى أوضاع أخرى).

وقبل دراسة الفرق بين الاستهلاك والاستثمار فإنه من الضرورى رغم ذلك دراسة طبيعة الاستهلاك عن كثب بشكل أوسع الاستهلاك هو نشاط تستهلك من خلاله الوحدات المؤسسية السلع والخدمات، ولكن هناك نوعين مختلفين تماماً من الاستهلاك يتم الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات المستهلكة فى مسار الإنتاج فى إطار الفترة المحاسبية أما الاستهلاك النهائى فيتكون من السلع والخدمات المستخدمة من قبل الأسرة كل على حدة أو من قبل المجتمع لتلبية احتياجاتها ورغباتها الفردية أو الجماعية وينحصر نشاط إجمالى تكوين رأس المال الثابت مثل الاستهلاك الوسيط، فى الوحدات المؤسسية بصفاتها منتجين، ويعرف على أنه قيمة مشترياتها مطروحاً منها ما تصرف فيه من الأصول الثابتة والأصول الثابتة هى أصول تم إنتاجها (كآلات والمعدات والمباني أو الهياكل الأخرى) التى تستخدم بشكل متكرر أو باستمرار فى الإنتاج على مدى فترات محاسبية متعددة (تزيد عن سنة واحدة) ويعتمد التمييز بين الاستهلاك الوسيط وإجمالى تكوين رأس المال على ما إذا كانت السلعة والخدمة ذات الصلة قد استهلكت بالكامل أم لا

خلال الفترة المحاسبية فإن كانت قد استهلك بالكامل، فإن استخدامها كمعاملات حالية يقيد كاستهلاك بسيط، أما إن لم تكن قد استهلك بالكامل فإنها تصبح معاملة تراكم تقيد فى حساب رأس المال.

إن الطبيعة العامة والغرض من التمييز بين إجمالى تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك، سواء كان استهلاكاً بسيطاً أم نهائياً أمر واضح والتمييز أمر أساسى للتحليل الاقتصادى وصنع السياسات ولكن وضع الحد الفاصل بين الاستهلاك وإجمالى تكوين رأس المال الثابت ليس بالأمر السهل دائماً فى الواقع العملى فبعض الأنشطة تحوى عناصر يبدو أنها استهلاك وتبدو أخرى تكويناً لرأس المال فى نفس الوقت، ولمحاولة ضمان تطبيق نظام الحسابات القومية بشكل موحد، فإنه يجب اتخاذ قرارات حول طرق تصنيف بنود عسيرة التصنيف بل ومثيرة للجدل وفيما يلى مثالين على ذلك.

رأس المال البشرى

وغالبا ما تطرح اقتراحات بوجوب تصنيف الإنفاق على تدريب وتعليم الموظفين كإجمالى تكوين رأس مال ثابت بوصفه شكلاً من أشكال الاستثمار فى رأس المال البشرى إن اكتساب المعرفة والمهارات والمؤهلات يزيد من الإمكانيات الإنتاجية للأفراد المعنيين وهو مصدر للفائدة الاقتصادية المستقبلية لهم ولكن، إن كانت المعرفة والمهارات والمؤهلات هى أصول بشكل واضح بالمعنى الواسع للمصطلح، فلا يمكن مساواتها بالأصول الثابتة كما هو مفهوم فى نظام الحسابات القومية، فهى تكتسب من خلال أنشطة التعلم والدراسة والممارسة التى لا يمكن لأحد أن يقوم بها نيابة عن الدارس ومن ثم فإن اكتساب المعرفة ليس عملية إنتاج حتى وإن كانت العملية التعليمية تنفذ من خلال خدمات تعليمية ومن ثم تعامل الخدمات التعليمية التى تنتجها المدارس والكلية والجامعات ... الخ على أنها خدمات يستهلكها الطلاب فى مسار اكتسابهم للمعرفة والمهارات ويعتبر هذا النوع من التعليم استهلاكاً نهائياً وعندما يقوم صاحب العمل بعملية التدريب لتعزيز فاعلية موظفيه، فإن التكاليف تعتبر استهلاكاً وسيطاً.

وتتماشى هذه المعاملة لتكاليف التعليم مع حدود الإنتاج والأصول فى نظام الحسابات القومية ولكن لا يعتبر جميع مستخدمى نظام الحسابات القومية ذلك مرضياً فى جميع الأحوال ولكن نظام الحسابات القومية كما ورد الشرح لاحقاً هو النظام الذى يتم من خلاله تشجيع المستخدمين على استكشاف الاعراف البديلة فى شكل حسابات تابعة تم وصفها فى الفصل التاسع والعشرين وإحدى المعالجات البديلة لقيد رأس المال البشرى هى إحدى تلك التطبيقات.

الترميمات والصيانة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت:

إن عمليات الترميم والصيانة الاعتيادية تمثل مثالا آخر أقل شيوعا على الصعوبة الكبيرة محاولة رسم حد فاصل بين الاستهلاك وإجمالي تكوين رأس المال الثابت إن عمليات الترميم والصيانة التي تقوم بها المشروعات للبقاء على الأصول الثابتة في حالة تشغيل جيدة تعامل بوصفها استهلاكاً بسيطاً ولكن التحسينات الكبيرة والإضافات والتمديدات التي تتم على الأصول الثابتة سواء كانت آلات أو مبان، والتي تعمل على تحسين ادائها وتزيد من طاقتها وتطيل من اعمارها التشغيلية الافتراضية، تعتبر تكويناً لرأس المال الثابت وليس من السهل عملياً رسم خط فاصل بين الترميمات الاعتيادية والتحسينات الكبيرة رغم أن نظام الحسابات القومية يوفر توصيات معينة لهذا الغرض ولكن بعض المحللين يعتبر أن الفرق بين عمليات الترميم والصيانة الاعتيادية والتحسينات الكبيرة والإضافات ليس تشغيلياً ولا دفاعياً ويفضلون طريقة قيد أكثر "إجمالاً" يتسنى من خلالها معاملة كل تلك الأنشطة بوصفها تكوين لإجمالي رأس المال الثابت.

نظام الحسابات القومية كإطار تنسيقي

التوفيق بين مختلف النظم الإحصائية:

لنظام الحسابات القومية وظيفة بالغة الأهمية حيث تعمل كإطار تنسيقي للإحصاءات الاقتصادية بمعنيين مختلفين فنظام الحسابات القومية يعتبر في المقام الأول إطاراً فكرياً لضمان توافق التعريفات والتصنيفات المستخدمة في الميادين المختلفة للإحصاء ولكنها متصلة بعضها ببعض وفي المقام الثاني يعمل نظام الحسابات القومية كإطار محاسبي لضمان التوافق الرقمي للبيانات المستقاة من مختلف المصادر كالاستفسارات الصناعية وعمليات الاستقصاء بين الأسر وإحصاءات البضائع التجارية.

ويعمل التوافق بين مختلف النظم الإحصائية على تعزيز الفائدة التحليلية لجميع الإحصاءات ذات الصلة ولقد احتل نظام الحسابات القومية دوماً مكانة وسط في الإحصاءات الاقتصادية لأن البيانات من أكثر النظم تخصصاً كإحصاءات ميزان المدفوعات والقوة العاملة يجب أن تستخدم مصحوبة ببيانات الحسابات القومية إن الحاجة إلى التوفيق بين نظام الحسابات القومية والنظم الإحصائية ذات الصلة كالإحصاءات المالية وإحصاءات ميزان المدفوعات يؤدي إلى ممارسة نشاط مراجعة النظم الإحصائية الأخرى بالتوازي وبالتعاون المحكم مع تلك المشمولة في نظام الحسابات القومية ويعمل هذا التنسيق على التخلص من الفروق بينها في المفاهيم سوى من بعض الاستثناءات التي من الممكن تبريرها بشكل محدد من حيث الخصائص الخاصة بمختلف أنواع البيانات أو المتطلبات الخاصة بمختلف أنواع المستخدمين وقد ثبت أن التوفيق بين نظام الحسابات القومية والنظم الرئيسية الأخرى ناجح بشكل كبير وقد تم إنجاز هذا التوافق عن طريق إدخال تعديلات على نظام الحسابات القومية وعلى النظم الأخرى.

2- استخدام البيانات الجزئية فى المحاسبة الخاصة بالاقتصاد الكلى.

إن تتابع الحسابات والميزانيات العمومية لنظام الحسابات القومية من الممكن تحميلها بصفة مبدئية على أي مستوى من مستويات التوحيد الإجمالي، حتى تلك السلسلة الخاصة بوحدة مؤسسية فردية، ولذا فربما يبدو أنه من المستحسن الحصول على حسابات الاقتصاد الكلى عن القطاعات أو عن الاقتصاد ككل بشكل مباشر عن طريق إجمال البيانات المقابلة عن الوحدات كل على حدة وسوف تتوفر مميزات تحليلية جمة عند الحصول على قواعد بيانات جزئية التى تتوافق بالكامل مع حسابات الاقتصاد الكلى المقابلة عن القطاعات أو الاقتصاد ككل، إن البيانات فى شكل الإجماليات، أو المتوسطات، غالبا ما تخفى قدرًا كبيراً من المعلومات المفيدة عن التغيرات التى تحدث بين الجماهير التى تتصل بها فعلى سبيل المثال، توضح النظرية الاقتصادية أن التغيرات التى تطرأ على نمط من أنماط توزيع الدخل قد يكون من المتوقع تأثيرها على إجمالى الاستهلاك فوق ذلك وعلاوة عليه بسبب التغيرات التى تطرأ على مستوى إجمالى الدخل وربما تكون المعلومات التى تتصل بالوحدات الفردية مطلوبة ليس فقط للتوصل إلى تفهم أفضل لأسلوب عمل الاقتصاد، ولكنها مطلوبة كذلك لمراقبة أثر السياسات الحكومية أو الأحداث الأخرى على الأنواع المنتقاة من الوحدات التى قد يكون هناك اهتمام بها كالأسر ذات الدخل المحدود للغاية ويتسنى كذلك من خلال مجموعات البيانات الجزئية تتبع سلوك الوحدات الفردية على مدار الوقت ولقد أصبحت إدارة وتحليل مقادير كبيرة للغاية من قواعد بيانات جزئية أيسر بشكل كبير تزايداً سهولته باستمرار وذلك بفضل التحسينات المستمرة فى أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال ومن الممكن اشتقاق البيانات من عدة مصادر مختلفة كالسجلات الإدارية والتجارية وإحصاءات السكان وعمليات الاستقصاء التى يتم إجراؤها بشكل مخصوص.

ولكن من الناحية العملية، فمن النادر أن تتراكم حسابات الاقتصاد الكلى ببساطة عن طريق تجميع البيانات الجزئية ذات الصلة وحتى عندما تحتفظ الوحدات المؤسسية

الفردية بحسابات أو سجلات فإن المفاهيم المطلوبة أو الملائمة على المستوى متناهية الصغر قد لا تكون مناسبة على مستوى كلى ومن الممكن أن تكون الوحدات الفردية مجبرة على استخدام المفاهيم التى وضعت لأغراض أخرى كالضرائب وتختلف الاعراف المحاسبية وأساليب التقييم المستخدمة على مستوى الاقتصاد الجزئى عن الأعراف والأساليب التى يتطلبها نظام الحسابات القومية فعلى سبيل المثال يعنى الاستخدام الشائع لمحاسبة التكلفة التاريخية إن حسابات المشروعات الفردية قد تختلف بشكل كبير عن تلك المستخدمة فى نظام الحسابات القومية وقد يكون الإهلاك وفقاً لحسابه لأغراض ضريبية احتياطي بشكل مبالغ فيه وغير مقبول من وجهة نظر اقتصادية كمقياس لاستهلاك راس المال الثابت وفى مثل هذه المواقف، يكون الأمر غير عملياً عند محاولة تعديل الحسابات الفردية لآلاف المشروعات قبل تجميعها وبدلاً من ذلك يتم تعديل البيانات بعد اجمالها إلى درجة ما وبطبيعة الحال، ليست هناك حاجة لإجمال البيانات إلى مستوى الاقتصاد الكلى أو حتى قطاعات أو صناعات بأكملها قبل تعديلها ومن المحتمل أن يكون الأمر أكثر كفاءة عند إجراء التعديلات على مجموعات من الوحدات تكون أصغر أو أكثر تجانساً وقد ينطوى ذلك على تجميع ما يطلق عليه النظم الوسيطة من الحسابات وعندما تتم التعديلات على أي مستوى من الإجمال فإن التسلسل الحتمى هو جعل البيانات الكلية الناتجة غير مكافئة بعد ذلك للتجميعات البسيطة من البيانات الجزئية التى نشأت منها وعندما لا تتشأ البيانات الجزئية من الحسابات التجارية أو السجلات الإدارية ولكن من إحصاءات السكان أو الاستبيانات الاستقصائية التى صممت لأغراض إحصائية فإن المفاهيم المستخدمة لا ينبغي أن تكون أقرب للمفاهيم المطلوبة ولكن النتائج قد تتطلب تعديلات على المستوى

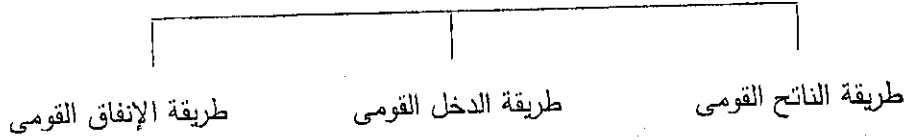
الكلية بسبب عدم اكتمال التغطية (عندما تكون الاستبيانات منحصرة في مشاريع أكبر حجم معين على سبيل المثال) أو بسبب التحيز الناتج من الأخطاء في الإستجابة.

ليس من المحتمل أن تحتفظ معظم الأسر بحسابات من النوع الذى يحتاجه نظام الحسابات القومية وتنشأ البيانات الجزئية بالنسبة للأسر من عينات الاستبيانات التى قد تكون عرضة لأخطاء جسيمة فى الاستجابة وإعداد التقارير وقد يكون من الصعب على وجه الخصوص الحصول على بيانات سليمة وذات معنى عن أنشطة المشروعات الصغيرة غير المسجلة رسمياً والتى تملكها الأسر ويجب تعديل الإجماليات المبنية على عمليات الاستقصاء للتخلص من أشكال معينة من الإنحياز كإغفال التقارير الخاصة بأنواع معينة من الإنفاق (على التبغ والمشروعات الكحولية والمقامرة ... الخ) وكذلك لجعلها متناسقة مع البيانات الكلية المأخوذة من مصادر أخرى كالواردات وقد تنقيد الاستفادة المنتظمة من البيانات الجزئية كذلك بالمخاوف المتزايدة حول السرية واحتمال سوء استخدام قواعد البيانات المشار إليها.

وعلى ذلك فربما نستنتج أنه قد يتعذر لعدة أسباب، إن لم يستحيل، إنجاز قواعد بيانات جزئية وحسابات كلية تكون متوافقة بالكامل مع بعضها البعض فى الواقع العلمى ورغم ذلك كهدف عام فإنه يجب أن تكون المفاهيم والتعريفات والتصنيفات المستخدمة فى المحاسبة الاقتصادية، كلما أمكن، متماثلة على المستويين متناهي الصغر والكلية لتيسير المواجهة بين نوعى البيانات.

(9) الدخل القومي وطرق قياسه

يمكننا تعريف الدخل القومي من زاوية عوائد الدخل، بأنه الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المقيمة من أي مصدر مقابل ما قدموه من خدمات عواملية فهو يرتبط بإقامة عوامل الإنتاج، وليس إقامة المنتج.



أولاً: طريقة الناتج القومي

يتم تقييم الإنتاج القومي بسعر السوق Market price وهو السعر الذي يدفعه المشتري النهائي للسلع والخدمات ويقتصر حسابنا على الطلب النهائي على السلع لأغراض الاستهلاك والاستثمار ولا تشمل الطلب الوسيط لأغراض الإنتاج.

وهناك طريقتان رئيسيتان.

طريقة القيمة المضافة



لتجنب الأزدوج يتم القياس على أساس
القيمة المضافة وهي تساوى:
الإنتاج بسعر السوق . مستلزمات الإنتاج
المستخدمة

طريقة الناتج النهائى



يتم قياس الناتج القومى على أساس
إجمالى قيمة الناتج النهائى الذى تحقق
خلال فترة زمنية معينة ويشمل:
المبيعات من سلع نهائية $\pm$ التغير فى
لمخزون

مثال (1): فيما يلي بيانات عن 3 وحدات إنتاجية:

وحدة ج	وحدة ب	وحدة أ	
2000	1000	.	المشتريات
300	100	.	التغير في المخزون
4000	2000	1000	المبيعات

المطلوب:

1- قياس مساهمة الوحدة في الناتج القومي بطريقة الناتج النهائي.

2- قياس مساهمة الوحدات في الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة.

الحل

أولاً: قياس مساهمة الوحدات في الناتج القومي بطريقة الناتج النهائي:

$$= \text{مبيعات السلع النهائية للوحدة الأخيرة} + \text{التغير في المخزون لجميع الوحدات}$$
$$= 4400 = 300 + 100 + 4000$$

ثانياً: قياس مساهمة الوحدات في الناتج القومي بطريقة النسبة المئوية:

مساهمة كل وحدة = المبيعات . المستلزمات الوسيطة المستخدمة

= المبيعات . (المشتريات . التغير في المخزون)

وحدة أ	وحدة ب	وحدة ج
1000	2000	4000
المبيعات		
المستلزمات الوسيطة المستخدمة	1000	2000
بمراعاة التغير في المخزون	(100)	(300)
	900 =	1700 =
القيمة المضافة	1000 + 1100 + 300	
	4400 =	

مثال (2): فيما يلي بيانات عن 4 وحدات إنتاجية (بالآلف جنيه)

بيان	أ	ب	ج	د
المبيعات	9000	11000	14000	18000
المشتريات		9000	11000	14000
التغير في المخزون	--	300	400	(200)

المطلوب: قياس مساهمة الوحدات الأربعة في الناتج القومى بطريقتين

الحل

أولاً: بطريقة الناتج النهائى

= مبيعات السلع النهائية للوحدة الأخيرة + التغير فى المخزون لجميع الوحدات.

$$= (200 \cdot 400 + 300) + 18000 =$$

$$= 18500 = 500 + 18000 =$$

ثانياً: طريقة القيمة المضافة

مساهمة كل وحدة = المبيعات . المستلزمات الوسيطة المستخدمة

= المبيعات . (المشتريات . التغير في المخزون)

$$\text{مساهمة وحدة أ} = 9000 \cdot (0.0) = 9000$$

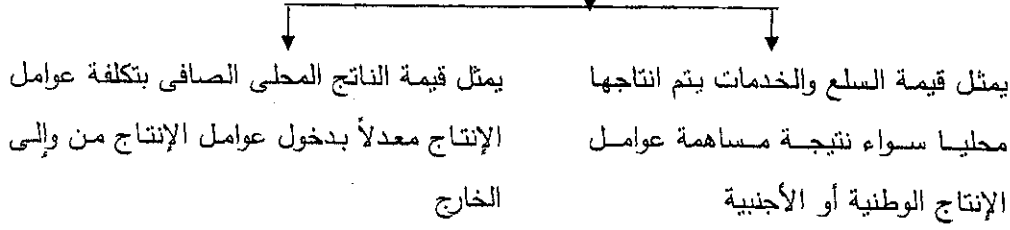
$$\text{ب} = 11000 \cdot (300 - 9000) = 2300$$

$$\text{ج} = 14000 \cdot (400 \cdot 11000) = 3400$$

$$\text{د} = 18000 \cdot (200 + 14000) = \underline{3800}$$

القيمة المضافة 18500

ملحوظة: يجب التفرقة بين الناتج المحلي والناتج القومي



إذن الناتج القومي = الناتج المحلي + الدخول المحققة لعوامل الإنتاج الوطنية مقابل

مساهمتها في إنتاج الدول الأخرى.

- الدخول المحققة لعوامل الإنتاج الأجنبية مقابل

مساهمتها في النشاط الإنتاجي المحلي.

وبالنسبة للمجتمع ككل عند إتباع طريقة القيمة المضافة نحسب:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = مبيعات قطاع الأعمال . المستلزمات الوسيطة ويتم إجراء ثلاث تحويلات عليه كما يلي:

1- الإجمالي . الإهلاك = الصافي.

2- سعر السوق + الإعانات . الضرائب غير المباشرة = بتكلفة عوامل الإنتاج.

3- المحلي + دخول محققة للوطنيين بالخارج . دخول محققة للأجانب للداخل = القومي.

وبناء على ذلك تظهر قائمة الناتج القومي وفقاً لمفهوم القيمة المضافة كما يلي:

xx	قيمة إنتاج قطاع الأعمال بسعر السوق (مبيعات)
x	. المستلزمات الوسيطة
xx	<u>الناتج المحلي الإجمالي</u> بسعر السوق
x	. استهلاك رأس المال الثابت
xx	<u>الناتج المحلي الصافي</u> بسعر السوق
x	+ الإعانات
xx	
x	- الضرائب غير المباشرة والتحويلات الداخلية
xx	<u>صافي الناتج المحلي</u> بتكلفة عوامل الإنتاج
x	+ الدخل المحققة للوطنين بالخارج
x	. الدخل المحققة للأجانب بالداخل
xx	<u>صافي الناتج القومي</u> بتكلفة عوامل الإنتاج

مثال (3): من البيانات الآتية احسب صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج ثم صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج (الأرقام بالمليون):

مبيعات قطاع الأعمال 1960 ، المستلزمات الوسيطة 880 ، الإعانات 24 ، الضرائب غير المباشرة 44 الدخول المحققة من الخارج للوطنيين 55 ، الدخول المحققة محلياً للأجانب 65، إهلاك رأس المال 60

الحل

قائمة الناتج القومي وفقاً لمفهوم القيمة المضافة

1960	مبيعات قطاع الأعمال
880	مستلزمات وسيطة
1080	إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق
60	. إهلاك رأس المال
1020	صافي الناتج المحلي بسعر السوق
24	+ الإعانات
(44)	. ضرائب غير مباشرة
1000	صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج
	(وهي القيمة المضافة)
55 +	+ دخول محققة للوطنيين بالخارج
(65)	. دخول محققة لوطنيين بالداخل
990	صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج

ويمكن إعدادها بالترتيب التالي:

1960	مبيعات قطاع الأعمال
880	- مستلزمات وسيطة
1080	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
24	+ الإعانات
(44)	. ضرائب غير مباشرة وتحويلات داخلية
1060	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
60	. استهلاك رأس المال الثابت
1000	صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج (القيمة المضافة)
55 +	+ دخول محققة للوطنيين بالخارج
(65)	. دخول محققة للأجانب بالداخل
990	صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج

مثال (4): فيما يلي بيانات عن الاقتصاد القومي لإحدى المجتمعات (الأرقام بالمليون):

مبيعات قطاع الأعمال 9900 ، مستلزمات وسيطة 6600 ، إهلاك 1000 ، إعانات 1500 ،
ضرائب غير مباشرة 800 ، تحويلات داخلية 300 ، دخول محققة للوطنيين بالخارج، دخول
محققة للأجانب بالداخل 100.

المطلوب (ملاحظة الحل بترتيب المطلوب):

- 1- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
- 2- الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.
- 3- إجمالي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.
- 4- صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

الحل

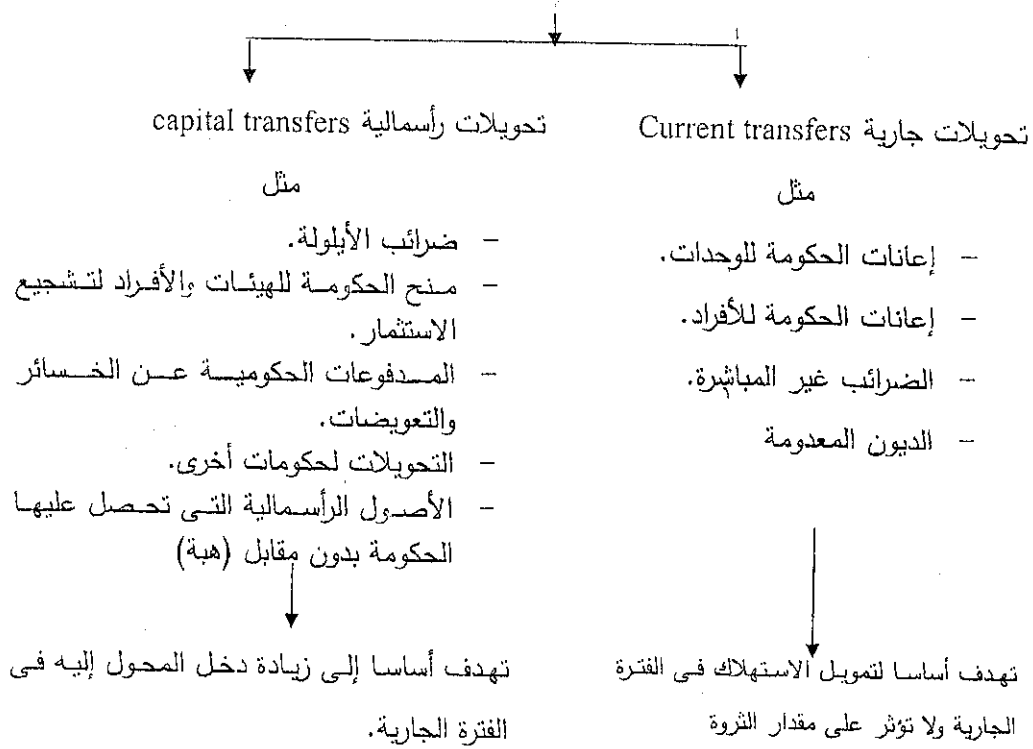
مبيعات قطاع الأعمال	9900
. استهلاك وسيط.	6600
= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (1)	3300
+ الإعانات	1500
. ضرائب غير مباشرة	(800)
. تحويلات داخلية	(300)
= الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (2)	3700
+ دخول محققة للوطنيين بالخارج	150
. دخول محققة للأجانب بالداخل	(100)
= إجمالي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج (3)	3750
. استهلاك رأس المال الثابت	1000
= صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج (4)	2750

ثانياً: طريقة الدخل القومي

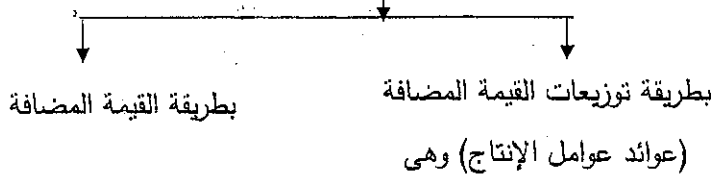
يمثل الدخل القومي مجموع دخول عوامل الإنتاج المملوكة للمقيمين في بلد معين خلال فترة معينة من الزمن نتيجة مشاركتها في تحقيق الناتج القومي من السلع والخدمات وهي بصفة عامة (الأجور ، الإيجارات، الفوائد، الأرباح).

عند حساب الدخل القومي تستبعد التحويلات لأنها تمثل دخل من جهة إلى جهة أخرى أو مدفوعات بدون مقابل لا يترتب عليها زيادة الإنتاج خلال الفترة مثل : (الإعلانات ، التعويضات ، مكافآت ترك الخدمة ، المعاشات، أرباح بيع الأصول الثابتة، أرباح إعادة تقييم المخزون).

وعادة تقسم التحويلات إلى مجموعتين



ويحسب الدخل القومي بإحدى طريقتين:



×	إيرادات النشاط الجارى (مبيعات)	×	الأجور
×	. مستلزمات وسيطة مستخدمة	×	الإيجارات
×	الإنتاج الإجمالى بسعر السوق	×	الفوائد
×	. استهلاك رس المال الثابت	×	الأرباح
×	الإنتاج الصافى بسعر السوق	×	= صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج
×	+ الإعانات	×	± صافى الدخل المحققة من وإلى الخارج
(×)	. الضرائب غير المباشرة	×	= صافى الدخل القومى بتكلفة عوامل الإنتاج
×	= صافى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج		
×	± صافى الدخل المحققة من وإلى الخارج		
×	صافى الناتج القومى بتكلفة عوامل الإنتاج		

مثال (5) : فيما يلي بيان عوائد عوامل الإنتاج لمجتمع ما خلال سنة معينة (الأرقام بالمليون)
الأجور 28000 ، الإيجارات 12000 ، الفوائد 6000 ، الأرباح 5000
المطلوب: قياس صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.

الحل

الأجور	2800
الإيجارات	12000
الفوائد	6000
الأرباح	5000
صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج	51000

مثال (6) : فى المثال السابق إذا علمت أن الدخل المحققة للوطنين بالخارج 700 والدخل المحققة للأجانب بالداخل 500.

المطلوب: قياس صافى الدخل القومى بتكلفة عوامل الإنتاج.

الحل

صافى الدخل <u>المحلى</u> بتكلفة عوامل الإنتاج	51000
+ دخول محققة للوطنيين بالخارج	700
- دخول محققة للأجانب بالداخل	(500)
= صافى الدخل القومى بتكلفة عوامل الإنتاج.	51200

* يقصد بها المقيمين بصفة معتادة فى الدولة إلا أنهم يقيمون بالخارج بصفة مؤقتة.

مثال (7) : إذا علمت البيانات الآتية عن الاقتصاد القومى لأحد المجتمعات خلال سنة 2002 (الأرقام بالمليون).

الأجور 38000 ، الإيجارات 16000 ، الفوائد 1400 ، الأرباح 8000 ، الإهلاك 6300 ،
المستلزمات الوسيطة 48000 ، الضرائب غير المباشرة 1200 ، الإعانات 1000 ، التحويلات
الداخلية 500
المطلوب: تحديد المبيعات .

الحل

1- يتم ببداية قياس صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج والممثل فى مجموع عوائد
عوامل الإنتاج.

الأجور	38000
الإيجارات	16000
الفوائد	14000
الأرباح	8000
صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.	76000

2- نأخذ نتيجة الخطوة السابقة ونعوض بها فى القائمة التالية لتحديد المبيعات (نصعد من أسفل لأعلى) نعكس الإشارة.

مبيعات قطاع الأعمال	131000
. استهلاك وسيط	4800
= إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق	83000
. استهلاك رأس المال الثابت	6300
= صافى الناتج المحلى بسعر السوق	76700
+ الإعلانات	1000
. الضرائب غير المباشرة	(1200)
. التحويلات الدخلية	(500)
صافى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج وهو صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.	76000

تمارين غير محلولة

تمرين (1): فيما يلي بيانات عن ثلاث وحدات إنتاجية بقطاع الأعمال

بيان	وحدة أ	وحدة ب	وحدة ج
المبيعات	4000	8000	10000
مخزون أول المدة		4000	6000
مخزون آخر المدة		9000	2000

فى ضوء البيانات السابقة المطلوب: حساب مساهمة كل وحدة فى الناتج القومى

باستخدام طريقة الناتج النهائى؟

تمرين (2): فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بالاقتصاد القومى لأحد الدول الأجور

8000، الإيجار 200، الفوائد 400 الأرباح 600، الدخل المحققة

للمواطنين المقيمين 100 والدخل المخفضة للأجانب غير المقيمين 40

مليون.

المطلوب:

1- صافى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.

2- صافى الدخل القومى بتكلفة عوامل الإنتاج

تمرين (3) : فيما يلى بعض البيانات المتعلقة بالإقتصاد القومى (الأرقام بالمليون):
الاتفاق الاستهلاكى 1200 ، الإضافات للأصول الثابتة 1800

التغيير فى المخزون 200 (سالب) ، الصادرات 600 ، الواردات 200 ، استهلاك رأس المال الثابت 200 ، إعانات الإنتاج 100 ، ضرائب غير مباشرة 300 ، دخول محققة للمواطنين المقيمين 100 ، دخول مخفضة للأجانب غير المقيمين 40 .

المطلوب:

1- صافى الإنفاق المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.

2- صافى الإنفاق القومى بتكلفة عوامل الإنتاج

تمرين (4) فيما يلى بعض بيانات متعلقة بالإقتصاد القومى لدولة ما: (الأرقام بالمليون)

الإنفاق الاستهلاكى 7200 ، اضافات للأصول الثابتة 10800 التغير فى المخزون 12003، الصادرات 3600، الواردات 1200 ، استهلاك رأس المال الثابت 200 ، إعانات إنتاج 600 ، ضرائب غير مباشرة 900.

المطلوب: حساب صافى الإنفاق المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج؟

الفصل الخامس

حسابات التدفقات النقدية والمالية

أولاً : الأهداف التعليمية

- ١- التعرف على أهمية التقسيم القطاعي القومي لتحديد كل من التدفقات النقدية والمالية
- ٢- معرفة المقصود من إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وذلك على مستوى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي

ثانياً : المخرجات التعليمية المستهدفة

- بعد دراسة وفهم هذا الباب سوف يكتسب الدارس للمهارات التالية :
- ١- المهارة الإدارية والمعرفة الخاصة بمفهوم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات المالية
 - ٢- المهارة الفكرية والذهنية المتعلقة بكيفية إعداد ميزانية قطاعية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي
 - ٣- للمهارات المهنية والتطبيقية عن طريق القدرة على إعداد وتركيب قائمة مصادر أموال واستخداماتها وشرح وتفسير كل ما تحويه هذه القائمة من مفاهيم قومية

حسابات التدفقات النقدية والمالية

مقدمة :

من خلال معظم تاريخ المحاسبة - نجد أنها تخصص بادئ ذي بدء بالتسجيل في شركات الأعمال الفردية . ومع ذلك فمن نشأة المحاسبة أو ما قبلها بدأ الاقتصاديون تطبيق مبادئ المحاسبة وفنونها على الاقتصاد القومي ككل . التسجيل للمجتمع ككل . ولقد أصبحت محاسبة الدخل القومي الآن أمراً معروفاً لدى الكثيرين كما أصبحت بعض الفروض مثل الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والنتائج القومي الاجمالي أمراً معروفاً عند الكثير من الناس .

ولكن حسابات تدفق الأموال لم تحقق لأن هذا النصب من الانتشار ، حتى فيما بين الاقتصاديين ، ولكنها هامة جداً لفهم التطورات والعلاقات المتشابكة في أسواق التمويل بنفس القدر الذي تنقسم به حسابات الدخل القومي لفهم اتجاهات الإنتاج والنتائج الحقيقية . ومن الغريب أن نجد أن حسابات الدخل القومي في الكثير من الدول لا تحتوي حتى على إشارة واحدة تشير إلى المجالات المالية للاقتصاد . ولنتي اعتقد أن حسابات الدخل القومي تعد على افتراض أن ما يحدث في الأسواق المالية لا يهويه ما يحدث في أسواق السلع والخدمات . وهذا يعني - رغم عدم سلامته - أن المحلل المالي عليه أن يركب حساباته الاجتماعية الخاصة به ، وهذا ما يعرف بحسابات التدفقات المالية . ويتطلب التعرف المبني على هذه الحسابات تناول مبدئين محاسبيين معروفين هما ؟ فرض الميزانية وقائمة الدخل .

وباختصار فإن نظام المحاسبة عن تدفقات الأموال هو نظام للمحاسبة الاجتماعية يتم فيه :

- (أ) تقسيم الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات .
 - (ب) تركيب قائمة مصادر أموال واستخداماتها لكل قطاع .
 - (ج) تركيب مصفوفة تدفقات أموال للاقتصاد ككل (موضوع بحث خاص خارج هذا المرجع)
- وفيما يلي شرح لكل نقطة من هذه النقاط :

المبحث الأول: - التقسيم القطاعي للاقتصاد القومي

تشير كلمة قطاع في علم الهندسة إلى مساحة محصورة بين نصف قطرين والقوس الواصل بينهما في الدائرة . فهو جزء فرعي أو قسم من الدائرة . بنفس المعنى في الاقتصاد يعني القطاع قسم أو جزء فرعي من الاقتصاد القومي ، وبصفة خاصة مجموعة وحدات متخذة للقرار داخل الاقتصاد وتكون هذه الوحدات ذات تجانس ، متميز في مجالات معينة .

مثلاً في حسابات الدخل القومي يجزأ الاقتصاد عادة إلى ٣ قطاعات رئيسية هي : المستهلكين ، شركات الأعمال ، الحكومة . في حسابات التدفقات المالية تفصل المؤسسات المالية من شركات الأعمال الأخرى وتجمع مع بعضها في قطاع خاص يرا (ليس) عدد القطاعات التي يقسم لها الاقتصاد أهمية خاصة) ، ويتم عمل التقسيم القطاعي وفقاً لبعض الأسس المتبعة بالطبع سيكون هناك أكثر من قطاع حتى يمكن تتبع المعاملات بين القطاعات . يعتمد العدد الأقصى للعمل للقطاعات على عوامل مختلفة مثل التجانس النسبي لمجموعة الوحدات المتخذة للقرار داخل القطاع ، مدى وفرة البيانات الخام ، سهولة التعامل مع هذا العدد وربما هذا هو أهم العوامل . فالعدد الكبير من القطاعات يجعل تحليل العلاقات بينها أمراً مرهقاً . وهكذا فرغم اقتناعنا بأن كل المستهلكين ليسوا متجانسين حقيقة ، فإننا نظل لأن نجعلهم معاً ، ونفس الشيء بالنسبة للسبوك التجارية وشركات الأعمال غير المالية ، وهكذا . وأياً كان عدد القطاعات . فإنه يجب أن تغطي (تطوق) كل الاقتصاد القومي عندما تؤخذ معاً .

• ميزانية قطاعية عمومية

كما ذكرنا في (ب) فإننا نبحث في تركيب نموذج لقائمة قطاعين لمصادر الأموال واستخداماتها . وهذه القائمة محاسبية مهجنة تجمع كلا من الميزانية وقائمة الدخل في قائمة واحدة . وهي الأساس الجوهري لحسابات التدفقات المالية وستحتل كيفية اشتقاقها جزءاً أساسياً من تناولنا لهذا الموضوع .

• ميزانية عمومية لقطاع واحد

كخطوة أولى في بناء قائمة مصادر واستخدامات أموال قطاعية ، سنبدأ بنموذج لميزانية ، ميزانية عامة جداً إلى درجة أن مصطلحاتها الفنية لها القابلية للانطباق في أي قطاع . ونتمثل فيما يلي :

١ - ميزانية عمومية لقطاع واحد

أصول	خصوم وصافي الثروة
١ - نقود	أصول مالية
٢ - أصول شبة نقدية	١ - قصيرة الأجل
٣ - أخرى	٢ - طويلة الأجل
× ×	صافي الثروة
	× × =

يمكن عمل ميزانية مشابهة لهذه الميزانية لكل قطاع . وحيث أنها ميزانية فلابد أن تتوازن أي أن مجموع كل أصول القطاع لابد أن يساوي مجموع خصومة زائد صافي الثروة . وعلى ذلك تحتوي الميزانية في نهايتها علامة التساوي لمجموع الجانبين . وتستعمل الاختلافات الوحيدة بين ميزانيات القطاعات المختلفة في البنود التفصيلية التي ستظهر تحت كل عنوان رئيسي . فعنوان "الأصول" يشتمل في شركات الأعمال على قيمة المخزون والعدد والآلات ، بينما سيبرز المستهلكين عناصر أخرى مثل الملابس والأثاث تحت هذا العنوان .

التمييز الحاسم في (١) هو ذلك التمييز بين الأصول الحقيقية والأصول المالية . فالأصول الحقيقية هي الأشياء التي تظهر فقط في ميزانية واحدة وهي ميزانية مالك هذه الأصول . وهي تشمل عناصر معينة مثل المخزون والآلات والمنازل والمبارات وغيرها . أما الأصول المالية فهي تعرف بأنها التزام ضد أحد ما ، يستأثر به طرفين . ولابد أن يظهر كل أصل مالي في ميزانيتين : في ميزانية مالك الأصل (كأصل مالي) وأيضا في ميزانية الممتنع عليه المبلغ لهذا المالك (كخصم) .

وبينما تكون فقط بعض الأصول أصول مالية (أي التزمات على أحد ما) ، نجد أن كل الخصوم تكون مالية (أي يجب أن تتضمن دين مستحق (مطلوب) لأحد ما) . هذا يعني أن كل خصم يسجل في ميزانية يجب أن يدل ضمنا بالضرورة على وجود أصل مالي مساو في المبلغ في ميزانية أحد ما . إذا حاولنا أن نحسب ثروة (أو حق الملكية) لمجتمع ككل ، فإن هذا التطابق بين الأصول والخصوم المالية له نتيجة تستأثر بالاهتمام ، فمن المعروف جيدا أن حق الملكية أو صافي الثروة لمشروع ما = أصول - خصوم . (ويمكن شرح هذا بالقول بأن حق الملكية أو صافي الثروة لأي عائلة أو مشروع أعمال يساوي أصوله الحقيقية زائد أصوله المالية) ناقص خصومه .

مع ذلك فإنه بالنسبة للمجتمع ككل فإنه في أي وقت يحصل مشروع ما أو عائلة على أصل مالي ينشأ خصم مقابل له في ميزانية عائلة أو مشروع ما .

لمسئلا في ميزانية واحدة مطوله للاقتصاد ككل ، يمكن أن نركب نظريا هذه الميزانية للمجتمع ككل بإندرا كل الأصول والخصوم لكل مشروع وكل عائلة وكل وحدة حكومية في ميزانية واحدة ضخمة . ومع ذلك في كل وقت ندون أصل مالي لأحد ما ، سنجد أننا أجلا أو عاجلا ندون خصما مساويا لدى أحد آخر . حينئذ بعد كل التسجيلات التي تعمل ، إذا حاولنا تحديد صافي ثروة للمجتمع ككل كما هو الحال في الوحدات المنفردة ، فإنها تساوي (الأصول + الأصول المالية - الخصوم) سنجد أن الخصوم والأصول المالية ستحذف مع بعضها لأنها متساوية . فالمجتمع كله متبقى فقط الأصول الحقيقية بمعنى صافي ثروة أي وحدة داخل المجتمع تساوي أصوله الحقيقية زائد أصوله المالية ناقص خصومه ، ولكن ثروة للمجتمع ككل تساوي فقط أصوله الحقيقية . وتبرز الخلاف بين الوحدة الفردية والمجتمع ككل بسبب أنه في أي وحدة أو قطاعه لا نجد أن أصوله المالية بالضرورة = خصومه المالية ، ولكن للمجتمع ككل نجد أن كل أصوله المالية = كل خصومه المالية .

هذه النتيجة - المتمثلة في أن صافي ثروة المجتمع أو صافي حق الملكية للمجتمع تسارى فقط أصوله الحقيقية - ترضى التقليديين لأنها تعنى أن النقود المطبوعة لا يمكنها بنفسها وفي حد ذاتها أن تجعل الأمة غنية . وعلى كل فإن النقود هي أصل مالى ، وعلى هذا تظهر في ميزانيتين ، كأصل لدى المالك وكخصم لدى من أصدرها . معظم نقودنا تكون على شكل ودائع تحت الطلب ، مثلا ، وهذه تعتبر خصوما لدى البنوك التجارية . الجزء من النقود التي يكون على شكل عملة هو خصم إما لوزارة الخزانة أو البنك المركزي وهذا يعتمد على الجهة التي أصدرته وعلى هذا فإن مجرد طبع النقود لا يمكن أن يجعل الدولة غنية ، فلا شأن لهذا بكمية المطبوعات من النقود .

وحسبى تكون الدولة غنية - أي لزيادة صافي الثروة - يجب على الدولة زيادة ناتجها من الأصول الحقيقية ، أو تزيد إنتاجها من السلع والخدمات الحقيقية . كما يغرم به (التقليد) ، إذا أردنا أن تكون ذوى ثروة أكثر يجب أن نعمل أكثر وننتج أكثر ، وإن طبع النقود لن يؤدي إلى هذا . وعلى ذلك فإن المنطق نفسه بالضبط يعنى عدم صحة أحد المقولات المفضلة لدى التقليديين والمتمثلة في الاعتقاد بأن زيادة الدين القومي (العام) يجعل الدولة أفقر .

السندات الحكومية - يمثل مجموعها ديناً قومياً - هي خصوم على الحكومة ولكنها أصول مالية لمن يمتلكها . فإن في زيادة الدين القومي الداخلى زيادة مساوية للأصول المالية لدى البعض مقابل زيادة الخصوم الحكومية . وعلى كل فإن السند الحكومي أصل لمن يشتريه . وعلى هذا فإن المصطلح الضيق المجرد "الدين القومى" ، لا يبدل على كل الحقيقة فيمكن أن يسمى أيضاً الدائنة القومية " . كلا العنوانين يدل على نصف الحقيقة فقط

وكما هو الحال مع الخصوم ، يعد هذا الدين مديناً (للمقرض) ودائناً (للمقرض) ، فلتكون الدولة أفقر - أي تقل صافي ثروتها - يجب أن نقضى ممتلكاتها من الأصول الحقيقية ، ويتر إنتاجها من السلع والخدمات الحقيقية وأن زيادة الدين العام ، إلى أي درجة لا يؤدي وحده بنفسه إلى إفقار الدولة على هذا فإن المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية سلاح ذو حدين .

قبل أن نسترك الميزانية القطاعية العمومية التي تكلمنا عنها ، فإنه من المفيد لأغراض التحليل المستهدف أن نعيد ترتيب أو ندمج العناصر داخل الميزانية السابق عرضها .

(٢) إعادة ترتيب الميزانية القطاعية المذكورة سابقا

أصول		خصوم وصافي الثروة (حق الملكية)
أصول حقيقية	=	صافي الثروة (حق الملكية)
أصول مالية		للخصوم
نقد		x x
x x		

تتطابق الميزانية رقم (٢) مع الميزانية رقم (١) فيما عدا بعض إعادة الترتيب والدمج كما هو واضح .
وهي بالطبع متوازنة لأنها ميزانية ولقد فصلنا "النقد" فيها لأنها متعالج معالجة خاصة . فبالتحديد النقود هي
أصل مالى وعلى هذا سيعتبر أنها أخذت في الاعتبار تحت عنوان الأصول المالية . على ذلك فلقد اعتاد
الاقتصاديون على معالجة النقود كنوع من الأصول المالية . لهذا فلقد أعطينا النقود مكانا مستقلا . ومن الآن
فصاعدا يجب أن نلاحظ أن المقصود بمصطلح "الأصول المالية" هو الأصول المالية عدا النقود .

المبحث الثالث:- اعداد قائمة مصادر اموال واستخداماتها لكل قطاع :

• من الأرصدة إلى التدفقات (الافراض والاقتراض والاكتناز)

المعروف بأن الميزانية تبين الأصول والخصوم في لحظة زمنية معينة . وبحسب تعريفها فإنها تبين قيم الأصول والخصوم لتاريخ معين مثلا ٢٠٠٤/١٢/٣١ . ولكننا قد نكون أكثر اهتماما بالتدفق على مدى فترة زمنية . عن الاهتمام بالأرصدة في لحظة معينة من الزمن .

وللتحول من الأرصدة كما ظهرت في الميزانيات العمومية إلى التدفقات ، يمكننا أن نقارن بين ميزانيتين لنفس القطاع ، ثم تصويرهما في لحظتين زمنيتين مختلفتين . وعلى هذا نأخذ ميزانية القطاع العائلي في ٢٠٠٣/١٢/٣١ ثم ميزانية القطاع العائلي في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، بمقارنة الميزانيتين وملاحظة وتسجيل التغيرات التي حدثت في كل قيد فإننا نكون بهذا الأسلوب قد حولنا الأرصدة إلى تدفقات . فبهذا نعرف مثلا كمية المزيد من الأثاث الذي تم شراؤه ، أو كمية المندات التي تم بيعها سنة ٢٠٠٣ م.

إذا اقتصرنا على الأصول المالية ، والنقد ، والخصوم ونجاهلنا إبرهة الأصول الحقيقية وصافي الثروة . فإن هذه القائمة القطاعية المقارنة للتغيرات التي حدثت بين تاريخين في الميزانية المذكورة في (٢) .. سنظهر كما يلي :

٣ - قائمة مصادر اموال واستخداماتها قطاعية

استخدامات مالية	مصادر (موارد) مالية
▲ الأصول المالية	▲ الخصوم
▲ النقد	

تسمى هذه القائمة بقائمة مصادر واستخدامات اموال قطاعية . وهي تغطي فترة زمنية معينة (سنة مثلا) . وهي لا تتصف بالتوازن - لذلك لا توجد إشارة المساواة - لأنها تنشق من ميزانيات جزئية وليست كاملة (لم نأخذ في الاعتبار الأصول الحقيقية وصافي الثروة) ، وهي تدلنا على التغيرات الصافية التي حدثت فيما بين بداية ونهاية اللقطة والمدي الزمني الذي تغطيه . ويلاحظ أن مسميات البنود قد تغيرت إلى حد ما بالمقارنة مع (٢) فبدلا من الأصول والخصوم لدينا الآن الاستخدامات المالية والموارد المالية.

الموارد المالية للقطاع تعرف بأنها زيادة في خصومه : فيمكن أن يحصل الأفراد وشركات الأعمال والحكومات والمؤسسات المالية على الأموال بزيادة خصومهم (الإقتراض). إلا أن المبالغ للأموال للقطاع ما يعرف بأنه أيضا زيادة ممتلكاته من الأصول المالية أو النقود : يمكن أن يستخدم الأفراد وشركات الأعمال والحكومات والمؤسسات المالية أموالهم لشراء أصول مالية (إقتراض) أو لتكوين مخزونهم من النقود (الذي يسمى عادة اكتناز) باستخدام المصطلحات العامة يمكن أن نعيد كتابة الميزانية (٣) كما يلي:

شكل رقم (٣)

استخدامات مالية	موارد مالية
▲ الأصول المالية (إقتراض)	▲ الخصوم (إقتراض)
▲ النقود (اكتناز)	

وعلى ذلك، فإن هذه الإمكانات - الإقتراض - الإقتراض ، الإكتناز (المخزون النقدي) - لا تشمل كل موارد واستخدامات الأموال الممكنة التي قد تتاح للقطاع . مثلا يمكن أن تحصل العائلة أو الشركة على أموال من مورد آخر محتمل غير الإقتراض وهو بيع بعض أصولها المالية وأيضا بعدم الإكتناز ، ومن الاستخدامات الأخرى للأموال تسديد مديونية معينة . ولكن لن تظهر هذه البدائل في الشكل (٣) لأن محل الاهتمام هنا فقط هو التغيرات الصافية ، وسنفترض أنها ستكون إيجابية فقط . ويجب أن تشمل القائمة على التغيرات السلبية الممكنة إذا أردناها كاملة .

شكل رقم (٣-)

استخدامات مالية	موارد مالية
▲ الأصول المالية ↑ (الإقتراض)	▲ الأصول المالية ↓ (أوراق مالية مباعه)
▲ الخصوم ↓ (تسديد الديون)	▲ الخصوم ↑ (الإقتراض)
▲ النقود ↑ (اكتناز)	▲ النقود ↓ (عدم اكتناز)

القائمة ٣- هي شكل إجمالي للقائمة (٣) ذلك أنه في القائمة (٣) تم عمل تصفيه ضمني للزيادات والنواقص وافترضنا أن النتيجة الصافية ستكون " موجبة " أما في (٣-) فمع الشكل الإجمالي لقوائم مصادر واستخدامات الأموال القطاعية ، يوجد مجال للتغيرات السالبة أو التغيرات الموجبة أو لكليهما معا ^(١)

(١) مثلا : إذا اقترضت شركة خلال سنة معينة ١٠٠٠٠ دولار وسدنت أيضا ٤٠٠٠ دولار من أصل ديون سابقة ، فإننا تحت عنوان الإقتراض سندرج فقط مبلغ ٦٠٠٠ دولار - كمورد مالي - عندما تستخدم القائمة (٣) ، أي الشكل الصافي . أما في الشكل الإجمالي (٣) ، فإننا نقوم بإدراج ١٠٠٠٠ دولار بعنوان الإقتراض كمورد مالي ، وسندرج ٤٠٠٠ دولار تحت عنوان مداد الدين (أو الإقتراض السلبى) ، كاستخدام للأموال . ويعتبر هذا وصفا أكثر شمولاً لمعاملات المشروع عن مجرد إدراج الـ ٦٠٠٠ دولار للصافية تحت عنوان الإقتراض .

لدينا في القائمة (٣) ثلاثة موارد أو استخدامات ممكنة للأموال فقط - إقتراض ، اقراض . اكتناز أما فسي (٣-) لدينا ثلاثة بدائل إضافية - تسديد الديون ، بيع أصول مالية ، عدم الاكتناز - وتعد هذه العناصر الثلاثة الأخيرة مجرد شكل سلبي للعناصر الثلاثة الأولى . الزيادة الخصوم أو الإقتراض ، هي مورد للأموال ، النقص في الخصوم أو سداد الديون السابقة هو استخدام للأموال . الزيادة في الممتلكات من الأصول المالية - سجل شراء السندات الحكومية ، أو أي شكل آخر من الإقتراض - هو استخدام للأموال لدى المشتري أو المقرض ، أما بيع بعض هذه السندات من أجل زيادة النقود هو بوضوح مورداً للأموال .

وعلى هذا فإن الشكل الإجمالي لقائمة موارد واستخدامات الأموال القطاعية به إمكانية للتغيرات السلبية وأيضاً إمكانية للتغيرات الإيجابية ، إمكانية للانخفاضات المحتملة في الخصوم والأصول المالية والنقود وأيضاً للزيادات الممكنة فيها .

بالنظر للقائمة (٣) يتبين أن الإقتراض والاقتراض ليسا حقيقة ، كم يفترض دائماً بدلاً هذا ، نجد أن عكس الإقتراض ، الذي يعني شراء أصل مالي ، هو ، بيع الأصل المالي . وعكس الاقتراض ، الذي تتكون به خصوم 'أحد ما' ، هو تسديد الديون السابقة لهذا 'الأحد ما' ، مما يقلل من خصومه . ورغم فائدة الشكل (٣-) ، فمن الصعب أن تجمع البيانات على الأساس الإجمالي الذي نحتاجه لتكوين النقيض لهذه القائمة . والنتيجة أن معظم البيانات المنشورة تكون في الشكل (٣) . بجانب المصفيان . لهذا مسعود إلى (٣) لتستكمل تركيب قائمة كاملة لمصادر واستخدامات الأموال . ونلاحظ أنه إذا اختلف التغير الصافي فسي أي قيد فاصبح سالباً في فترة معينه بظلال ، يظهر في نفس الجانب الذي عرضه الشكل (٣) ولكن بإشارة سالبة .

مثلاً ، إذا أصبح التفسير الصافي في الأصول المالية لقطاع معين سالباً ، فسيسجل في جانب الاستخدامات ولكن يسبق بإشارة سالب (-) ويشار إليه كاستخدام سلبي .

• الادخار والاستثمار

لقد تجاهلنا إلى حد بعيد فيما سبق إمكانية التغيرات في العنصرين (الأصول الحقيقية وصافي الثروة) الموجودين في الميزانية (٢) ، ذلك لأننا إلى الآن قد قصرنا الاهتمام على الموارد المالية البحتة والاستخدامات المالية البحتة - أي التغيرات فقط في الأصول المالية ، والنقدية المملوكة ، والخصوم . و الآن نتناول إمكانية التغيرات في العنصرين الباقيين في الميزانية ، الأصول الحقيقية وصافي الثروة .

فيالإضافة إلى الموارد والاستخدامات المالية البحتة للأموال ، قد يكون لدى القطاع أيضاً موارد واستخدامات غير مالية للأموال ، تنتج من بيع أو شراء الأصول الحقيقية . قد تتضمن هذه الموارد والاستخدامات معاملات في الحساب الرأسمالي أو معاملات في الحساب الجاري . وستخصص بقية هذا الجزء للمعاملات الرأسمالية غير المالية وسنعود للإيرادات والنفقات الجارية في الجزء التالي .

تفسير الاستخدامات غير المالية على الحساب الرأسمالي (النفقات الرأسمالية) إلى شراء الأصول الحقيقية التي لها عمر متوقع مفيد لمدة عام فأكثر . لشركة الأعمال ؛ يمكن أن تكون حيازة معدات والآلات وللعائلة ؛ يمكن أن تكون شراء منزل أو سيارة . وتفسير المعاملات غير المالية على الحساب الجاري - النفقات الجارية - إلى حيازة الأصول الحقيقية ذات العمر الاستخدمي المتوقع الذي يقل عن سنة . وفي هذا يتبع إجراءات محاسبية متعارف عليها (اتفاقية) ، يتم بها التمييز بين النفقات الرأسمالية ، شراء الأصول الحقيقية المعمرة والنفقات الجارية ، شراء السلع غير المعمرة ذات العمر المتوقع لمدة سنة .

تسمى حيازة الأصول الحقيقية على الحساب الرأسمالي - أو النفقات الرأسمالية - عادة بالاستثمار الحقيقي ، على العكس الاستثمار المالي الذي يشير إلى الأصول المالية . والحقيقة أنه عند استخدام مصطلح

استثمار في حد ذاته - بدون تحديد معين - إنما يعني به في الاصطلاح الاقتصادي الاستثمار الحقيقي ، أي شراء السلع الرأسمالية وهذا هو الأسلوب الذي سنستخدم به المصطلح في الجزء الثاني . ولذا أرينا استخدام المصطلح للإشارة إلى شراء الأصول المالية - أرصدة أو سندات - سنقول للإيضاح الاستثمار المالي . واستخدام كلمة استثمار وحدها سيكون للإشارة إلى شراء الأصول الرأسمالية الحقيقية ، وحيث أن هذا كما يبدو واضحاً بعد استخدام الأموال مثل جيازة الأصول المالية فإننا سندخله كاستخدام ممكن للأموال في قائمة موارد واستخدامات الأموال القطاعية .^(١)

يمكن حينئذ اشتقاق التغير في صافي ثروة القطاع . نعرف صافي الثروة بأنها مجموع أصول القطاع ناقص مجموع خصومه . وإن أي زيادة في صافي الثروة على مدى فترة زمنية معينة يجب أن يساوى بذلك الزيادة في مجموع أصول القطاع ناقص أي زيادة في خصومه . إذا أدرجنا في (٣) أي تغير في الأصول الحقيقية سنحسب التغيرات في كل الأصول وكل الخصوم ، ويجب أن يكون الفرق بينهما هو التغير في صافي الثروة . مجرد الزيادة في الأصول الحقيقية يسمى "استثمار" أما الزيادة في صافي الثروة فهو الذي نعلمه عندما نستخدم مصطلح "إدخار" ونلاحظ أنه من المعتاد تعريف ادخار القطاع من زاوية معاملاته الجارية بدلاً من معاملاته الرأسمالية ؛ فيشار إلى الادخار عادة لأنه زيادة الإيرادات الجارية للقطاع على نفقاته الجارية .

ولكن يجب أن يعنى ضمناً زيادة الإيرادات (المقبوضات الجارية على النفقات الجارية) (التدفقات أما زيادة قسي (تكوين) مجموع الأصول أو تخفيضاً في الخصوم (لأن أصول آخر المدة عامل إيجابي بينما خصوم آخر المدة عامل سلبي) ، أو أن محصلة الأثرين ، يساوى بالضبط زيادة المقبوضات الجارية على النفقات الجارية .

مثلاً إذا قبض القطاع العائلي ١٠٠ مليون دولار كدخل وأنفق منها ٨٠ مليون دولار على سلع استهلاكية ، فإنه بهذا قد ادخر ٢٠ مليون دولار . إذا اقتصر امتلاك هذا المبلغ على كونه نقدية ، فإن النقود المملوكة تزيد . إذا استخدم لشراء سندات أو أصول حقيقية فإن الأصول للمالية أو الأصول الحقيقية تزيد . وقد تستخدم لتسديد ديون ، ففي هذه الحالة تنخفض للخصوم . في كل الأحوال يجب أن يزيد إجمالي الأصول أو تنخفض الخصوم بما يساوى بالضبط لإدخار القطاع خلال الفترة . وحيث يجب أن يساوى ادخار القطاع خلال الفترة مع (الزيادة في الأصول الكلية + النقص في خصومه^(٢)) ونظراً لوجوب التساوي بين إدخار القطاع خلال الفترة مع الزيادة في الأصول الكلية + أي نقص في الخصوم ، وهو بالضبط بالتغير في صافي الثروة ، فلا بد أن يتطابق الادخار مع التغير الصافي في الثروة .

بذلك يمكن عرض التغيرات في الأصول الحقيقية وصافي الثروة لقطاع معين كما يلي :

(٤) قائمة موارد واستخدامات أموال غير مالية لقطاع ما على الحساب الرأسمالي

استخدامات غير مالية رأسمالية	موارد غير مالية رأسمالية
▲ الأصول الحقيقية (الاستثمار)	▲ صافي الثروة (الادخار)

(١) قد يسجل الاستثمار الحقيقي إما على أساس صافي أو إجمالي ... تبعاً لاستنزاف أو عدم استنزاف الإهلاك .

(٢) الزيادة في الأصول + النقص في الخصوم = الادخار (بمعنى زيادة الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية خلال فترة معينة)

الدخل بالمعنى المحاسبي القوي = صافي الربح المحاسبي + الأجور + الفوائد + الادخار + صافي الدخل القومي

= صافي الربح المحاسبي + العوامل الأخرى

حيث صافي الربح المحاسبي = (الزيادة في الأصول + النقص في الخصوم)

وهذه القائمة مثل القائمة (٣) لا تتوازن لأنها مشتقة من بعض (وليس كل) عناصر الميزانية . قد تستثمر الوحدة الفردية أو لا تستثمر - أى يشتري أصول حقيقية - بمبلغ يساوى بالضبط المدخرات الجارية . فقد تستثمر أقل مما تدخر ، أو أكثر . إذا كان استثمار القطاع أو الوحدة يساوى ادخار . فإنه يسمى قطاع ذو موازنة . إذا زادت المدخرات عن الاستثمارات فإنه قطاع لديه فائض ، وإذا استثمر أكثر مما يدخر فإنه قطاع لديه عجز . ويثور سؤال كيف يستطيع القطاع أن يستثمر أكثر مما يدخر ؟ والإجابة ببساطة بأن يفترض المال الكافى لتمويل العجز لديه فى الادخار ، وربما بتحرير المكتنزات النقدية أو بيع أصول مالية لتوفير الأموال التى يحتاجها .

■ قائمة موارد واستخدامات أموال قطاعية كاملة

رغم أنه لا القائمة (٣) ولا (٤) تتوازن إذا أخذت كل منها على حدة ، فإنه إذا أدمجتا معا فلا بد أن يتوازن . لأنه بإدماجها سنؤخذ فى الاعتبار التغيرات فى كل عناصر الميزانية (٢) :

$$(٥) = (٣) + (٤) \text{ قائمة موارد واستخدامات أموال قطاعية كاملة}$$

استخدامات	(٥)	موارد
▲ الأصول الحقيقية (الاستثمار)		▲ صافى الثروة (الادخار)
▲ الأصول المالية (الإقراض)		▲ الخصوم (الاقتراض)
▲ النقود (الاكتناز)		
x x	=	x x

يجب أن تتوازن القائمة القطاعية (٥) لأنها تحتوى التغيرات فى كل العناصر فى الميزانية (٢) . إذا كان لابد أن تتوازن الميزانية (٢) فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ وأيضا فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، فإن التغيرات التى تحدث بين التاريخين - والتى تعرضها القائمة (٥) - يجب أن تتوازن أيضا .^(١)

ونبين القائمة (٥) ، لأنها يجب أن تتوازن ، بوضوح أن القطاع الذى لديه فائض أى الذى يدخر أكثر مما يستثمر - يجب أن يسدد ديونا ، أو يقرض أو يكتنز مبلغا يساوى فائضه . والقطاع الذى لديه عجز - أى الذى يستثمر أكثر من مدخراته - يجب أن يمول ذلك العجز بالاقتراض أو ، بيع أصول كاملة أو بحرق الاكتناز بمسبغ يساوى عجزه .^(٢) إذا لم تجدى إحدى هذه الإجراءات فإن القائمة (٥) لن تتوازن ، مع أنها بحسب التعريف لابد أن تتوازن^(٣)

^(١) وهذا التوازن يحدث أيضا إذا أدمجتا (٣) و (٤) فى قائمة واحدة ، وذلك يمكن تسميتها (٥-) ، أى الشكل الإجمالى للقائمة (٥) .

^(٢) القطاع الذى لديه عجز يمكن أن يمول عجزه أيضا بطابع نقود . مع ذلك ، يوجد قطاعين فقط يمكنهما كفتونا استعمال هذا الاختيار وهما البنوك التجارية بأن تعمل على خلق (ودائع تحت الطلب ، والحكومة (بخلق أوراق نقدية) إذا حمل ذلك ، فسيخل فى قائمتها (٥) كزيادة فى خصومها (اقتراض) . بينما النقود تعتبر أصلا لمن يملكها ، فإنها خصم لمن أصدرها . ويستدرس فيما بعد بعض ما يتضمنه آثار الاقتراض على إصدار الخصوم التى يستخدمها الناس كنقود . مع ذلك فإننا سنفترض فى هذه اللحظة أن الاختيار لم يستعمل أى ، عرض النقود لم يتغير .

^(٣) تفيد القائمة (٥) أيضا فى تقديم برهنة بديلة للقرص الكينزى المعروف الذى يقول بضرورة تساوى الادخار والاستثمار على مستوى الاقتصاد القومى ككل . فلقد لوحظ سابقا ، بالإشارة إلى (١) ، (٢) أنه إذا أدمجت كل الميزانيات القطاعية فى ميزانية واحدة فإن مجموع الخصوم يساوى مجموع الأصول المالية وعلى هذا فلا بد أن تتساوى صافى ثروة الاقتصاد ككل مع قيمة الأصول الحقيقية . ويتبع هذه أنه إذا جمعت كل قوائم الموارد والاستخدامات التى تمثل (٥) فى قائمة واحدة ، فإن مجموع الاقتراض يساوى مجموع الإقراض + الاكتناز وعلى هذا فإن مجموع الادخار على مستوى الاقتصاد ككل يجب أن يساوى بالضرورة الاستثمار . وسيرجع لهذه النقطة فيما بعد .

إن القائمة (٥) هي القائمة الأوسع استخداماً لموارد الأموال واستخداماتها ويتكرر عنوانها بهذا ، مع أنها ، مع ذلك غير كاملة . فهي تحتوى الموارد والاستخدامات المالية للأموال (٣) ، والموارد والاستخدامات غير المالية على الحساب الرأسمالي (٤) ، لكنها لا تتضمن حساباً واضحاً للمعاملات الجارية . فهي لا تشمل المقبوضات الجارية التي تحدث خلال فترة ما كمورد للأموال ، أو النفقات الجارية كاستخدام ، فيما عدا أن الاختلاف بين الاثنين (الإدخار) يدخل كمورد للأموال على الحساب الرأسمالي . بكلمات أخرى ، فإننا نهمل بهذا إلى حد بعيد الحقيقة الحاسمة المتمثلة في أن الدخل الجارى هو المورد الأكثر أهمية للأموال للقطاع العائلى المتوسط (العسائى) ، مثلما هو وضع إيرادات المبيعات الجارية في شركة الأعمال وإن النفقات الاستهلاكية الجارية تعد استخداماً حيويًا للأموال في القطاع العائلى ، مثلما هو حال مدفوعات الأجور والمواد الخام لدى شركة الأعمال تعتبر من أهم بنود استخدامات الأموال .

يجب أن تأخذ القائمة الصادقة لموارد واستخدامات الأموال القطاعية في الاعتبار هذه المعاملات الجارية ، بالضبط كما تأخذ في الاعتبار المعاملات الرأسمالية وغير المالية . ولقد اهتمنا لأن ، بعناصر الميزانية فقط وأهمنا عناصر قائمة الدخل (المعروف أن النفقات الرأسمالية التي ناقشناها سابقاً لا تظهر في قائمة الدخل التي تقتصر فقط على المعاملات الجارية) .

كشكل هيكلي لقائمة دخل كافية بصفة عامة للانطباق في أى قطاع يمكن تصور الشكل

(٦) قائمة دخل عامة لقطاع واحد

استخدامات غير مالية على الحساب الجارى موارد غير مالية على الحساب الجارى

نفقات جارية	x x	إيرادات جارية	x x
ادخار (إضافة إلى صافى الثروة)	x x		
	x x		x x
			=

تعتبر قائمة الدخل القطاعية بمثابة قائمة موارد واستخدامات غير مالية على الحساب الجارى . الإيرادات الجارية - بصفة أساسية هي الدخل الجارى الذى يحصل عليه القطاع العائلى وإيرادات المبيعات لشركات الأعمال والإيرادات الضريبية للحكومة - بالطبع المورد الأساسى للأموال فى معظم الأحوال . النفقات الجارية على الأجور ، المهابا ، المواد الخام ، السلع غير المعمرة ، الخدمات - تعتبر فى العادة الاستخدام الرئيسى للأموال فى معظم الوحدات الاقتصادية ، سواء كانت قطاع عائلى أو شركات أعمال أو حكومية .

وبالطبع تعتبر المدفوعات الضريبية استخداماً جاريًا أساسيًا للأموال فى القطاع العائلى وشركات الأعمال ، وفى نفس الوقت مورداً جاريًا أساسيًا للحكومات . ومع ذلك فليس هذا الأمر غير عادياً : فننفقات المستهلك (استخدام القطاع العائلى للأموال) هي إيرادات (مورد للأموال) لدى رجل الأعمال الذى يبيع السلع والخدمات للمستهلكين . وإنفاق المشروعات على الأجور والمهابا (استخدام المشروعات للأموال) تعد دخلاً (مورداً للأموال) للمستهلكين . وهذا بصفة أساسية لا يختلف عن الحقيقة التى ذكرناها سابقاً من أن أى أصل مالى ، يجب أيضاً أن يظهر كخصم لدى ميزانية أحد آخر .

أي زيادة في الإيرادات الجارية على النفقات الجارية يطلق عليها بصفة عامة مصطلح "ادخار" رغم أنها في القطاع الحكومي تسمى عادة فائض الموازنة وعندما يطبق هذا في قطاع الأعمال تسمى مكاسب باقية أو إضافة لصافي الثروة. الادخار هو بند الموازنة في قائمة الدخل، مثل صافي الثروة في الميزانية. وحيث أن الادخار يعرف بأنه يساوي أي فرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية - بالضبط كما يعرف صافي الثروة بأنه يساوي للفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم - فلا بد أن تتوازن قائمة الدخل كما هو حال الميزانية. كاستخدام للأموال على الحساب الجاري، يأخذ شكل "عدم إنفاق" وهو يمثل إضافة للثروة أحد ما، أو صافي الثروة (حقوق الملكية) ويصبح متاجا كمورد للأموال على الحساب الرأسمالي. قد يكون الادخار أيضا سلبيا، وهذا بالطبع عندما ينفق المرء أكثر مما يقيض من دخل. في هذه الحالة فإن هذا "الادخار السلبى" يمثل نقصا في ثروة من لدية هذه الحالة أو في صافي حق الملكية، أي استنزاف لرأس المال. يقولون في إنجلترا، أن الخطيئة الكبرى الثانية هي أن تنفق على الاستهلاك أكثر من دخلك، فبذلك تستهلك رأسمالك. (يجب أن يظل هذا مائلا في ذهن المرء) ^(١)

القائمة الكاملة الصادقة لموارد واستخدامات الأموال القطاعية - التي تشمل الاستخدامات والموارد والمعاملات غير المالية الجارية بالإضافة إلى المعاملات المالية غير المالية الرأسمالية - ستكون اندماجا من القائمتين (٥)، (٦)، (٧) :

$$(٧) - (٥) = (٦)$$

قائمة استخدامات وموارد أموال قطاعية كاملة :

موارد		استخدامات	
إيرادات جارية		نفقات جارية	
×	×	×	×
صافي الثروة (ادخار)	▲	ادخار (▲ صافي الثروة)	▲
الخصوم (إقراض)	-	الأصول الحقيقية (استثمار)	▲
		الأصول المالية (إقراض)	▲
		النقد (اكتناز)	▲
×	×	×	×

^(١) مثل الاستثمار وقد يسجل الادخار على الأساس لصفافى أو الإجمالى بحسب ما إذا كان الإهلاك يستنزى أم لا من الإضافة للثروة. ومع ذلك يلاحظ أنه حتى باستقطاع الإهلاك من أجل قياس الاستثمار على الأساس الصفافى. فإن الإهلاك سيظل مسورا للأموال للحساب الرأسمالى، مادام يعرض نفائق غير نقدى وليس أنفاق جارى فعلى للأموال. مثل، نفترض أن الإيرادات الجارية الفعلية تزيد عن النفقات الجارية بقيمة مخصصات الإهلاك بالضبط، حينئذ فإن الادخار الصفافى (والتيير فى صفافى الثروة) يكون صفرا. هذا التغير الصفافى فى صفافى الثروة لا يتفق مع حقيقة أن الأصول الحقيقية يجب أن تحمل بقيمة الإهلاك.. بذلك تكون صفافى للثروة أقل فى قيمتها بقيمة الإهلاك. ويجب أن يكون لدى المشروع، مثلا نقد متراكم لإتزاما "يساوى مخصصات الإهلاك" يمكن أن يصرف هذا النقد لتجديد الأصول الحقيقية وإرجاعها إلى قيمتها الأولى أو لأى غرض آخر يختاره المشروع.

^(٢) أو، إذا تناولنا شكلها الإجمالى ستكون إندماجا من (٥-) و (٦-) فيما يسمى بالقائمة (٧-) انظر قائمة (٣-) ومناقشتها والملاحظة (١) التابعة للقائمة (٥).

حيث أن قائمة الدخل (فوق الخط المنقط) لابد أن تتوازن ، وأيضا يجب أن تتوازن التغيرات في الميزانية (تحت الخط) ، فإن مجموع كل الاستخدامات يجب أن يساوي مجموع المارد . وأيضا نظرا لأن الادخار (أو التغير في صافي الثروة) في قائمة الدخل يجب أن يكون هو بالضرورة الادخار (أو التغير في صافي الثروة) في الميزانية ، فإن الادخار يمكن أن يطرح من الجانبين دون الإخلال بالتساوي بين الجانبين . ان طرح (حذف) الادخار من الجانبين ، فإن القائمة (٧) ستبين ببساطة نتيجة المنطقة المتمثلة في أن الأموال التي يحصل عليها القطاع خلال الفترة من الإيرادات الجارية والاقتراض يجب أن يتم التصرف فيها بوسيلة ما - إما بالأنفاق الجارية أو الإقراض أو الأنفاق الرأسمالي أو الاكتناز (أي مجرد زيادة المكتنزات النقدية) . ويستحدد أكثر ، فسي القائمة شكل (٧) (١) ، تشمل الأموال التي يحصل عليها القطاع خلال الفترة من كل الموارد ، والتي تشمل الإيرادات الجارية ، الاقتراض ، الإيرادات من بيع الأصول المالية وتحرير المكتنزات . ويجب أن يتم التصرف بوسيلة ما بالأنفاق الجارية ، الاقتراض ، أو الأنفاق الرأسمالي ، أو الإقراض ، أو تسديد الديون ، أو الاكتناز . لقد عرفنا سابقا القطاع الذي لديه عجز بأنه القطاع الذي يستثمر أكثر مما يذخر ، والقطاع الذي لديه فائض بأنه القطاع الذي يذخر أكثر مما يستثمر . تبين القائمة (٧) أن هناك تعريفاً بديلاً للقطاع الذي لديه عجز وهو أنه القطاع الذي ينفق على السلع الجارية والرأسمالية أكثر مما يقبض من الإيرادات الجارية . أي بكلمات أخرى الذي يكون إنفاقه الكلي أكثر من دخله الجارى والقطاع الذي لديه فائض هو القطاع الذي يكون إنفاقه الاستهلاكي + إنفاقه الاستثماري أقل من إيراداته الجارية (أو دخله) .

ينسب هذا من حقيقة أن الادخار يعرف بأنه الفجوة بين الدخل والنفقات الجارية . إذا زادت النفقات الرأسمالية للقطاع عن تلك الفجوة (أي زادت عن الادخار) ، حينئذ يجب أن تزيد نفقاته الجارية + نفقاته الرأسمالية عن دخله . باختصار ، إذا كان الدخل الجارى للقطاع العائلي ١٠٠ مليون دولار ونفقاته الجارية ٨٠ مليون دولار ، فهو يذخر ٢٠ مليون دولار ، وإذا عمل القطاع العائلي الآن إنفاق استثماري غير مالي قدره ٣٥ مليون دولار فإن إنفاقه الكلي يزيد عن دخله بمبلغ ١٥ مليون دولار ، بالتحديد نفس هامش العجز عن استثماره يتجاوز ادخاره . بدلا من هذا ، إذا أنفق فقط ٥ مليون دولار على السلع الاستثمارية ، سيكون إجمالي إنفاقه الكلي على الاستهلاك يساوي ٨٥ مليون دولار فقط ، أي بأقل ١٥ مليون دولار من دخله . هذه الـ ١٥ مليون دولار هي بالضبط نفسها الهامش الذي يزيد به الادخار عن الاستثمار .

وعلى هذا يمكن تعريف القطاع الذي لديه عجز بأنه القطاع الذي يتجاوز فيه الاستثمار قيمة الادخار أو هو القطاع الذي ينفق على الاستهلاك والاستثمار أكثر مما يكسب . وعليه فإن القطاع الذي لديه فائض هو القطاع الذي يزيد فيه الادخار عن الاستثمار ، أو هو القطاع الذي ينفق على الاستهلاك والاستثمار أقل مما يكسب ، فإن السبقي حينئذ بعد فائضا . ويمكن مبلغ الفائض متساوي بغض النظر عن أي التعريفين يستخدم. (١)

وفي أي حالة ، تعيد إشارة المساواة في القائمة (٧) إثبات ، كما رأينا من قبل ، أن القطاع الذي لديه فائض يجب أن يتم صرف فيه بتسديد الديون أو الاكتناز أو الإقراض بما يساوي فائض . والقطاع الذي لديه عجز يجب أن يمول زيادته إنفاقه ببيع أصول مالية أو تحرير المكتنزات أو الاقتراض بما يساوي هذا العجز. (٢)

(١) انظر الملاحظات السابقة .

ك = الاستهلاك ، أ = الاستثمار ، س = الأنفاق غير المالي الكلي

د = الادخار ، س = الدخل الجاري

(٢) يمكن أن يغطي للقطاع الذي لديه عجز بطبع نقود ، وهو شكل من أشكال الإقراض . انظر الملاحظة رقم (٢) بعد القائمة (٥) .

اسئلة وتمارين

س^١ : على الرغم من أهمية حسابات تدفق الأموال في فهم التطورات والعلاقات المتشابكة في أسواق التمويل إلا أنها لم تحظ بالاهتمام المناسب .
اشرح ذلك موضحاً المبادئ المحاسبية اللازمة لفهم تلك الحسابات ؟

س^٢ : يحتاج نظام المحاسبة عن تدفقات الأموال إلى :-

أ -

ب -

ج -

س^٣ : ما هو الفرق بين الأصول الحقيقية والأصول المالية ؟

س^٤ : يختلف مفهوم صافي الثروة على مستوى المجتمع ككل عنه على مستوى الوحدة الاقتصادية وضح ذلك بإيجاز ؟

س^٥ : من وجهة نظر المحاسبة القومية هناك فرق بين "الأرصدة" و"التدفقات" .
وضح ذلك بأمثلة من عندك ؟

س^٦ : بين طبيعة كل بند من البنود التالية عما إذا كان مورد مالي أم استخدام مالي:

- الزيادة في الأصول المالية

- الزيادة في الخصوم

- النقص في النقود

- النقص في الخصوم

- النقص في الأصول المالية

س^٧ : صور قائمة موارد واستخدامات أموال قطاعية كاملة موضحاً طبيعة البنود التي تحويها هذه القائمة ؟

تمرين :

فيما يلي البيانات الخاصة بأحد القطاعات الاقتصادية "الأرقام بالملليون جنيه":

الإيرادات الجارية	٥٠٠	النفقات الجارية	٣٠٠
الأصول الحقيقية	٦٠٠	الأصول المالية	٣٠٠
النقود	١٠٠	الخصوم	٨٠٠

وفي ضوء المعلومات السابقة المطلوب :

- تصوير قائمة استخدامات وموارد أموال كاملة لهذا القطاع.
- اشرح المفاهيم التي تحويها القائمة بإيجاز مناسب

الفصل السادس

جدول المدخلات والمخرجات

مقدمه

تعتبر جداول المستخدم / المنتج أفضل وسيلة فنية في تحليل كثير من المشاكل الاقتصادية، فمن بين فوائد استخداماتها في أغراض التحليلات أنها تساعدنا في تصوير الهيكل الفني للإنتاج وفي حساب آثار التغيرات في الإنتاجية على معاملات المدخلات (المستخدم) وبمعنى آخر حساب آثار تغير المستخدم بالنسبة التي يتغير بها الإنتاج .

هذا بالإضافة إلى استخدام بالنسبة التي تغير بها الإنتاج، هذا بالإضافة إلى استخدامها في اتخاذ بعض القدرات الاقتصادية كمقدار تخفيض الواردات في بعض القطاعات المعنية مما ينتج عنه بصحيح في عجز الميزان التجاري.

ويستنتج استخدام جداول المدخلات والمخرجات في التحليل الإقتصادي بالنظر إلى أهداف الخطة القومية وفي هذه الأهداف نذكر:

أ- زيادة الإنتاج الزراعي: وهذا يستلزم زيادة المستخدم من إنتاج القطاعات الأخرى التي تحصل الزراعة منها على استهلاكها الوسيط وهذا يستلزم زيادة مدخلات هذه القطاعات وبالتالي زيادة إنتاجها. وقد استخدم ليوننتيف

المعاملات الفنية للإنتاج كوسيلة لدراسة آثار التغيرات التي يمكن وقوعها في الطلب النهائي أوصافى القيمة المضافة.

ب- تغير حجم الطلب النهائي: فتحليل المستخدم / المنتج تستطيع الدولة إستكشاف الآثار التي ينتظر أن تحدث في فروع الإنتاج المختلفة وفي حجم الدخل الموزعة نتيجة تطبيق الدولة لهذه السياسة.

ج- تشجيع الإنتاج المحلى لبعض الفروع وبالتالي توفير عملات أجنبية: حيث تلجأ الدولة لهذه السياسة عن طريق فرض قيود على استيراد بعض فروع الإنتاج ، وباستخدام وتحليل نموذج المدخلات والمخرجات يمكن التوصل إلى معرفة مقدار ما يطرأ من تغيير في استخدامات احتياجات الإنتاج القونى المنتظرة - المباشرة وغير المباشرة - وذلك في فروع الإنتاج المختلفة والتي من بينها الواردات الأجنبية .

وقد يسفر التحليل أن يكون المستورد المنتظر أقل أو أكثر من التخفيض في الواردات والزيادة في الإنتاج المحلى للفروع الانتاجية المختارة والتي تحددت سلفا طبقا لسياسة معينة ولذلك يجنب توجيه العناية نحو دراسة ردود الفعل المنتظرة للاستيراد المترتب على زيادة الطلب على الإنتاج المحلى .

(أ) استخدام الجدول بصورة عامة فى التحليل الاقتصادى:

هذا ويقدم لنا تحليل نماذج المستخدم / المنتج عونا كبيراً فى مجالات كثيرة من جوانب الاقتصاد القومى سواء كان ذلك فى الإنتاج أو العمالة أو الإرباح أو الإستهلاك أو الخدمات أو الاستيراد والتصدير أو غير ذلك . ويمكن استخدامات

جداول المدخلات والمخرجات حسب النقاط التالية :

1- تحليل البنيان الاقتصادى : يهدف هذا التحليل إلى بيان خصائص الهيكل الاقتصادى وتوضح الحسابات بصورة منهجية العلاقات بين الصناعات وتكوين المدخلات ومن ثم بيان التكاليف وتوزيع الانتاج، وكذلك الاستهلاك الكلى من مجموعات السلع الاولية اللازمة لمواجهة الطلب النهائى وتستخدم كذلك فى دراسات لتوزيع الانتاج المباشر وغير المباشر وفى التعرف على نسبة الانتاج فى مجموعات السلع المختلفة وتكاليف الواردات فى الصناعات المختلفة وأهمية الواردات مع أشكال الانفاق النهائى المختلفة.

= ويمكن معرفة البنيان الاقتصادى بالنظر الى مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج وحجم هذه المعاملات فى كل عمود لبيان مدى التشابك بين القطاعات المختلفة (هل هو تشابك كامل أى ان كل خانات المصفوفة بها أرقام ؟ أم تشابك مدرج حيث تتوزع أرقام المصفوفة فى مناطق مختلفة منها بحيث ان الشراء قسم من قسم آخر لا يستلزم العكس، أم تخصص كامل).

= هذا بالإضافة الى أن مقارنة جدولين يخصص كل منهما سنوات مختلفة يمكنها ن توضح ما إذا كانت درجة التشابك القطاعى قد زادت خلا الفترة أم ظلت على ما هى عليه.

2- التشابك القطاعى: من الواضح ان أثر التغير فى الطلب النهائى أو فى انتاج صناعة معينة على الاقتصاد القومى يعتمد على درجة التشابك القطاعى فى

الاقتصاد القومى فى الدول النامية يكون هذا الاثر ضعيفا وبالعكس بالنسبة للدول المتقدمة ومن هنا فان التغير فى انتاج صناعات أخرى، ولهذا فمن الضروري ملاحظة الصناعات ذات التشابك القطاعى الكبير حتى يمكننا اتخاذ الاجراءات اللازمة.

3- مقارنة هياكل الانتاج : وتجرى هذه المقارنة على مستوى الدولة بين سنة وسنوات أخرى أو فيما بين الدول الأخرى لسنة معينة أو لسنوات مختلفة وتتم هذه المقارنة من نواحى عديدة.

أ- باستخدام أسلوب التحليل الهيكلى: وهذا يمكن من معرفة ما إذا كان التشابك الموجود بكل جدول هو تشابك مدرج أو تشابك جزئى - مدرج.

ب - باستخدام أسلوب تحليل التشابك القطاعى فى مقارنة مدى التطور فى التشابك القطاعى إما بين البلدان المختلفة أو خلال الزمن.

4- رسم خطط أو برامج الإنتاج : وهذا يمكن أن يتم سواء لأغراض الإقتصاد القومى كله أو للصناعات المختلفة أو يتطلب هذا الاستخدام تحليل آثار إجراء محدد على المتغيرات الاقتصادية الداخلة فى التحليل مما ساعد على حل مشكلة البدائل المختارة باعتبار هذا التحليل لا يعطى الصورة النهائية الواجب اتباعها وإنما تبين الإمكانيات المختلفة التى تترتب على عدد من الخطط البديلة.

5- دراسة العلاقات بين التكاليف والأسعار : حيث تستخدم الجداول فى هذا المجال خاصة فى الدول الاشتراكية فيتم تحديد الأسعار بعد نقص وتحليل التكاليف حسب الصناعات والزمن ثم الكشف عن أسباب هذه الإنحرافات.

6- الأبحاث المتعلقة بالسوق : وتتمثل المشكلة فى ضمان تزويد التسوق بمنتجات تستعمل على نطاق واسع بواسطة فروع إنتاجية متعددة كمادة الصلب وبلعب تحليل المستخدم - المنتج فى تحديد الكميات المطلوبة من هذه السلع أو هذه الصناعات الأساسية اللازمة التغطية احتياجات السوق منها .

7- تحليل التجارة الخارجية : يلعب تحليل المستخدم - المنتج دوراً هاماً فى تحليل التجارة الخارجية فمثلاً قد يكون الهدف هو دراسة ما يلزم من الواردات لمواجهة طلب من نوع معين وكذلك قياس نسب المصدر من انتاج القطاعات المختلفة .

8- التقسيم الدولى والتكامل الإقتصادى : يمكن استخدام جداول المدخلات والمخرجات فى مجال فعالية التقسيم الدولى للعمل والتكامل الإقتصادى ذلك أن مدى ، مظاهر التبعية الإقتصادية والفنية المتداخلة فيما بين مختلف الإقتصاديات القومية وليس فقط فيما بين مختلف قطاعات الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى إنما تؤثر كلها فى التقسيم الدولى للعمل فى هذه الدول نفسها فهى تخلق بعض الأوضاع والظروف المناسبة لتطور مستوى الفن الإنتاجى والتأثير على نسبة الإستهلاك والإستثمار وغير ذلك ، ومن هنا فإن دول السوق الأوربية المشتركة لا تعتبر مجرد أسواق للمنتجات وللاستهلاك فقط بل إن هذا التكامل يؤثر أيضاً على النمو وشروطه داخل كل دولة ويتطلب الأمر إجراء

تقدير كامل للتأثير المتبادل الذى تمارسه الإقتصاديات القومية باعتبارها وحدات إنتاجية مركبة على بعضها البعض وهنا قد يستخدم الجدول فى هذا المجال عن طريق المقارنة الدولية لجدول التداخل الصناعى لمختلف الأجهزة الإنتاجية للإقتصاديات القومية محل البحث

هذا ويستخدم الجدول فى قياس فاعلية الاستثمارات ودراسة النفقات السلعية ، وفى حساب الأموال المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الإنتاجية وتحديد الأجور ، وفى دراسة العلاقات بين التغيرات فى الداخل والتغيرات فى الطلب ، كما يستخدم فى دراسة أثر خفض نفقات التسلح من الناحية الإقتصادية وأخيراً فى توطيد صناعة معينة

(ب) كيفية استخدام جدول المدخلات والمخرجات فى التحليل الإقتصادية

بعد ما رأينا أهم الإستخدامات الرئيسية لجدول المدخلات والمخرجات بصورة عامة سنحاول الآن أن نخطو بالنموذج خطوة أخرى بهدف تحليل الطلب النهائى والى العناصر المكونة له ثم بيان علاقتها بالطلب على عوامل الإنتاج الأولية ، أو بصورة أخرى سوف نقوم بإستخدام الجدول فى تحليل علاقة الواردات من سلع الطلب النهائى (الإستهلاك، والإستثمار والصادرات ، والواردات) والسلع الرأسمالية بحجم الإنتاج ، وكذلك تحليل علاقة مستلزمات الإنتاج المستوردة بقيمة الإنتاج ، وكذلك علاقة القيمة المضافة بقيمة الإنتاج فى كل قطاع من القطاعات كالتالى

$$\text{معامل القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{قيمة الإنتاج}} \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{معامل المستلزمات الإنتاج المستوردة} = \frac{\text{مستلزمات الإنتاج المستوردة}}{\text{قيمة الإنتاج}} \dots\dots\dots (2)$$

فكلما زاد معامل القيمة المضافة كلما اخفض معامل مستلزمات الإنتاج المستوردة باعتبار أن جزء من القيمة المضافة يذهب للإدخار ثم الاستثمار فإذا زاد حجم القيمة المضافة يتم توفير مبالغ معينة لاستثمارها بدلاً من استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج معنى ذلك أن كل زيادة في معامل القيمة المضافة يقابله انخفاض في معامل مستلزمات الإنتاج المستوردة طالما أن قيمة الإنتاج ثابتة وهذا يؤدي بالطبع إلى تخفيض الواردات من هذه المستلزمات وبالتالي من عناصر الطلب النهائي وبالرجوع الى معادلة تحديد الدخل القومي (ص).

$$\begin{aligned} \text{الدخل القومي (ص)} &= \text{الإستهلاك النهائي (قطاع العائلات والحكومة)} + \\ &\text{الاستثمار الإجمالي للمجمع كله على أصول ثابتة} + \text{التغير في المخزون} \\ &\text{(صادرات - واردات)} \end{aligned}$$

وبالرجوع إلى تحليل القيمة المضافة الى عناصرها يمكننا الاجابة على هذه الأسئلة

1- ما هي الآثار المترتبة على تغير كل عنصر من عناصر الطلب النهائي من حيث تأثيره على مستوى الإنتاج الكلي المرغوب من كل قطاع من القطاعات؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن حل النموذج لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي على حدة أو لكل العناصر مجتمعة .

2- ما هي الاحتياجات اللازمة لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي من خدمات عوامل الإنتاج؟

وللإجابة على هذا السؤال نلجأ إلى تحليل صنف القيمة المضافة إلى العناصر المكونه له من حيث عوائد عوامل الإنتاج المكونة والمشاركة في العملية الإنتاجية

3- ما هي احتياجات وحده الطلب النهائي على إنتاج قطاع معين من العوامل الأولية؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابد من إيجاد نسبة كل عامل من العوامل الأولية المطلوبة لإنتاج عنصر من عناصر الطلب النهائي - نسبتهما الى قيمة ذلك العنصر

وبعد هذا يمكن احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي حيث كثافة العوامل الأولية تعنى عدد الوحدات اللازمة من كل عامل من عوامل الإنتاج لإنتاج وحدة من الطلب النهائي

$$E \text{ كثافة عوامل الإنتاج} = \frac{\text{عدد الوحدات المطلوبة من كل عامل من العوامل}}{\text{الطلب النهائي}}$$

الطلب النهائي

كما يمكن احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل منتج من المنتجات باستخدام مصفوفة الإحتياجات الكلية بالإضافة الى مصفوفة المعاملات الفنية للعوامل الأولية.

كما يمكن استخدام العلاقات الخاصة بكثافة العوامل الأولية لتحديد هيكل الأسعار النسبى فى نموذج المدخلات والمخرجات وهذا يستلزم تحقق عدة فروض مجردة مثال ذلك (وجود عامل واحد من العوامل الأولية).

وهكذا فإذا استطعنا تحديد كثافة عوامل الإنتاج يمكننا إتخاذ القرار بشأن تخفيض الواردات أو زيادتها فإذا كان هذا المعامل كبير مثلاً علاقة رأس المال بالاستثمار معنى ذلك أن الدولة بحاجة لاستيراد رؤوس الأموال والعكس صحيح.

يعطى بيانات جدول المدخلات - والمخرجات لسنة 1980 كالآتى

المجموع	الطلب النهائى	(3)	(2)	(1)	
300	30	30	120	30	(1)
300	100	100	60	40	(2)
400	350	100	20	30	(3)
		170	100	100	القيمة المضافة
		400	300	200	المجموع

والمطلوب تحديد لسنة 1983 قيم الإنتاج فى القطاعات المختلفة اللازمة فى
زيادة الطلب النهائى كما يلى

(1) زيادة 30

(2) زيادة 50

(3) زيادة 150

هناك طريقتين متعارف عليهما لإيجاد قيم الانتاج المتوقع

1- طريقة التقريبات المتتالية:

(أ) إيجاد مصفوفة المعاملات الفنية أ:

$$\begin{array}{ccc}
 0.075 & 0.4 & 0.15 \\
 & & \\
 & & \\
 & 0.2 & 0.2 \\
 & & 0.25 \\
 0.0667 & 0.15 & \\
 & 0.35 &
 \end{array}
 =
 \begin{array}{ccc}
 \frac{30}{400} & \frac{120}{300} & \frac{30}{300} \\
 \frac{100}{400} & \frac{60}{300} & \frac{40}{300} \\
 \frac{100}{400} & \frac{20}{30} & \frac{30}{200}
 \end{array}
 = \hat{A}$$

ب- تقدير الاحتياجات الكلية طبقا لطريقة التقريبات المتتالية:

الاحتياجات الكلية	الاحتياجات الغير مباشرة							الطلاب النهائي	مصفوفة المعاملات الفنية		
	السابعة	السادسة	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الاولى		(3)	(2)	(1)
330.6	5.28	9.11	15.7	27.09	46.47	79.44	97.5	50	0.075	0.14	0.15 (1)
467	5.03	8.68	17.97	25.81	44.6	76.88	140	150	0.25	0.2	0.2 (2)
638.26	3.42	5.9	10.17	17.54	30.38	53.34	117.505	400	0.25	0.667	0.15 (3)

2- طريقة مصفوفة ليونتيف: وتتبع في ذلك الخطوات التالية:.

$$1- الإنتاج = الطلب الوسيط + الطلب النهائي$$

$$ك = أ ك + ص$$

حيث ك هو إنتاج القطاعات، أ مصفوفة المعاملات الفنية ص ، الطلب النهائي

$$ك - أ ك = ص$$

حيث I هي مصفوفة الوحدة

$$ك [I - أ] = ص$$

$[I - أ]$ هي مصفوفة الاحتياجات المباشرة.

$$\begin{pmatrix} 0.075 & 0.4 & 0.85 \\ 0.25 & 0.8 & 0.2 \\ 0.75 & 0.667 & 0.15 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0.75 & 0.4 & 0.15 \\ 0.25 & 0.2 & 0.2 \\ 0.25 & 0.67 & 0.15 \end{pmatrix} \cdot \begin{pmatrix} 0 & 0 & 1 \\ 0 & 1 & 0 \\ 1 & 0 & 0 \end{pmatrix} [I - أ]$$

2- مصفوفة الاحتياجات الكلية:

بضرب المعادلة $(I - A) = V$ في $(I - A)^{-1}$ نحصل على $K = (I - A)^{-1} V$

حيث $\{I - A\}^{-1}$ تسمى مصفوفة الاحتياجات الكلية.

لإيجاد المعكوس نستخدم طريقة المحددات والمرافقات وذلك باتباع الخطوات التالية:.

أ- إيجاد مصفوفة المحددات:

0.8	0.20	0.25	0.2	0.25	0.8
0.0667	0.15	0.75	0.15	0.75	0.40

0.13334	0.1875	5833	0.40	0.85	0.75	0.85	0.75	0.40
1167	62625	0.305	0.0667	0.15	0.75	0.15	0.75	0.667

0.6 0.3375 0.164

0.41	0.85	0.75	0.85	0.75	0.4
0.8	0.20	0.25	0.20	0.25	0.8

ب- إيجاد المصفوفة المبدلة لمصفوفة المرافقات:

[I - A] هي مصفوفة الاحتياجات المباشرة.

$$\begin{pmatrix} 0.16 & 0.305 & 0.5833 \\ 0.3375 & 0.62625 & 0.1875 \\ 0.6 & 0.1167 & 0.13334 \end{pmatrix}$$

ج- إيجاد محدد المصفوفة الأصلية:

يعرف المحدد / د / للمصفوفة د (والذي يساوي [I . A] بأنه ضرب عناصر أي صف أو أي عمود في المصفوفة د بعناصر الصف أو العمود المقابل في المصفوفة المرافقة.

د - إيجاد معكوس الأصلية:

يعرف المحدد / د / للمصفوفة د (والذى يساوى [I . أ] بأنه ضرب عناصر أي صف أو أي عمود في المصفوفة د بعناصر الصف أو العمود المقابل في المصفوفة المرافقة.

$$\begin{pmatrix} 0.3893 & 0.7421 & 1.4192 \\ 0.5535 & 1.5237 & 0.4562 \\ 1.4599 & 0.2839 & 0.3344 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0.16 & 0.305 & 0.5833 \\ 0.411 & 0.411 & 0.411 \\ 2275 & 0.62625 & 0.1875 \\ 0.411 & 0.411 & 0.411 \\ 0.6 & 0.1117 & 0.13334 \\ 400 & 0.411 & 0.411 \end{pmatrix} (I - I)$$

تقدير الإنتاج الكلى بمعرفة الطلب النهائي ك $[I - A]^{-1} V$ ص

$$\begin{pmatrix} 338 \\ 473 \\ 643 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 50 \\ 15 \\ 400 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0.3893 & 0.7421 & 1.4192 \\ 0.5535 & 1.5237 & 0.4562 \\ 1.4599 & 0.2839 & 0.3244 \end{pmatrix} (\mathbf{I} - \mathbf{I})$$

الفصل السابع

استخدام القيمة المضافة فى تقييم الأداء

- مفهوم القيمة المضافة .
- عناصر القيمة المضافة .
- قياس القيمة المضافة .
- مثال عملى لتوضيح ما سبق .
- تصنيف طرق قياس القيمة المضافة
- طريقة الحسابات المالية
- طريقة الحسابات المالية
- طريقة الحسابات القومية
- القيمة المضافة فى النظام المحاسبى الموحد
- أهم النسب المحاسبية التى تتناول القيمة المضافة

تعريف القيمة المضافة : (ومفهومها)

هى الزيادة التى أضافتها العملية الانتاجية على المواد الاولية والسلع المستخدمة فى الانتاج على نحو يزيد من قيمتها .

وذلك باستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والقيمة المضافة على المستوى الاقتصادى الكلى تمثل الناتج المحلى إجمالى بسعر المشتري، وهى مقياس للإنتاج المحلى الإجمالى للمنتجين / تضمن قيمة استهلاكهم الوسيط ، وهى تمثل الفرق بين إجمالى إنتاج المنتج مقياساً بسعر المنتج وقيمة إجمالى استهلاك الوسيط مقياساً بسعر المشتري مع إضفاء رسوم الواردات لهذا المجموع .

ويلاحظ أن القيمة المضافة فى حالة كل وحدة إنتاجية أو كل قطاع إنتاجى يمثل مساهمة هذه الوحدة أو هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى بسعر المنتج أو القيمة المضافة الخاصة بهذه الوحدة أو القطاع.. ولكن نظراً إضافة هوامش النقل والتجارة والتخزين على المستوى القومى فإن الرقم الإجمالى يمثل الناتج المحلى الإجمالى بسعر المشتري.

عناصر القيمة المضافة

تتمثل عناصر القيمة المضافة في

- الاجور

- الإيجارات

- الفوائد

- الأرباح

قياس القيمة المضافة

تمثل القيمة المضافة مقدار ما ساهمت به كل وحدة في إجمالي الناتج القومي ويمكن بذلك أن نقول :

القيمة المضافة = قيمة الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج - الإنتاج الوسيط

= إجمالي إنتاج الوحدة - قيمة مستلزمات الإنتاج = إجمالي الدخل

هذا ويمكن الوصول الى القيمة المضافة عن طريق:

- (1) خصم المستلزمات الوسيط من إجمالي المبيعات
- (2) تجميع عوائد عوامل الإنتاج بما فيها لضرائب حيث أن

عوائد عوامل الإنتاج = إجمالي إنتاج الوحدة . قيمة مستلزمات الإنتاج

فالقيمة المضافة = عوائد عوامل الإنتاج

وفيما يلي نقوم بشرح مثال لقياس القيمة المضافة مع توضيح العلاقة بين كل من سعر البيع والقيمة المضافة :-

بفرض أن لإنتاج سلعة معينة نحتاج إلى خمسة مراحل للإنتاج من مراحل الإنتاج يقوم بها مشروع مستقل عن الآخر أى أن عملية الإنتاج تمر بخمس مشروعات إنتاجية والمشروعات هى أ، ب، ج، د، هـ .

وعند انتهاء الإنتاج فى المرحلة الأولى يتم بيع السلعة المنتجة من المشروع (أ) أى المشروع (ب) وعند انتهاء الإنتاج فى المرحلة الثانية يتم بيع السلعة المنتجة من المشروع (ب) إلى المشروع (ج) . وهكذا حتى ينتهى المنتج .

ويظهر الجدول الأتى العلاقة بين المشروعات المختلفة وأسعار وأسعار الشراء فى كل مرحلة على حدة :-

المشروع	المرحلة	سعر البيع	سعر التكلفة	القيمة المضافة
أ	الأولى	0.15	صفر	0.15
ب	الثانية	0.20	0.15	0.05
ج	الثالثة	0.30	0.20	0.10
د	الرابعة	0.45	0.30	0.15
هـ	الخامسة	0.50	0.45	0.05
سعر بيع المنتج النهائى				0.50

وبلاحظ من الجدول أن سعر بيع الوحدة من المنتج النهائي هي 05، ومن هـ
السعر يساوي مجموع القيم المضافة التي تم تحقيقها في المراحل الانتاجية الخمس
مع ملاحظة أنه تم احتساب القيمة المضافة في كل من هذه المراحل باستخدام
المعادلة :

$$\text{القيمة المضافة} = \text{سعر البيع} - \text{سعر التكلفة}$$

ولقد انتهينا لنتيجة هي أن:

$$\text{مجموع القيم المضافة} = \text{سعر البيع للمنتج النهائي}$$

$$0.5 = 0.05 + 0.10 + 0.05 + 0.15$$

فنحن نجد أن مجموع القيم المضافة = 0.5 جنية

كما يجب أن يلاحظ أن سعر البيع في أي مرحلة يمثل سعر التكلفة للمرحلة
التالية لها مباشرة.

وبالإضافة اذلك فأن القيمة المضافة فى أى مرحلة تمثل نصيب المرحلة من
الاجور والايجارات والفوائد المدفوعة أو المستحقة خلال الفترة المالية مضافاً اليهم
الارباح التى تم تحقيقها خلال نفس الفترة المالية .

أى أن القيمة المضافة فى أى مرحلة = قيمة المبيعات - تكلفة المواد الخام
والسلع الوسيطة المستخدمة فى العملية الإنتاجية.

$$= \text{الأجور} + \text{الإيجارات} + \text{الفوائد} + \text{الإرباح}$$

تصنيف طرق قياس القيمة المضافة :-

1. بالنسبة للنظام المحاسبى الموحد فقد تناول بطريقة خاصة وسوف نتناولها فى نقطة لاحقة فى البحث.

2. وبصفة فأن هناك ثلاث طرق لحساب القيمة المضافة

أ- طريقة الحسابات المالية (المحاسبة المالية)

ب- طريقة بكلفة المحاسبة (محاسبة التكاليف)

ج- طريقة الحسابات القومية (حسابات الدخل القومى)

ونلاحظ أن الطريقة الاولى والثانية هما طريقتان محاسبيتان أما الطريقة الثالثة فهى طريقة إقتصادية.

فلو كان الغرض من حساب القيمة المضافة قومى فننا نستخدم الطريقة الثالثة أما لو كان الغرض تقييم مدى كفاءة الادارة وحساب الارباح فأننا نستخدم الطريقة الثانية أى طريقة تكلفة المبيعات.

وأخيراً إذا كان الغرض من قياس القيمة المضافة هو لنشر فأننا نستخدم الطريقة الاولى أى طريقة الحسابات المالية.

القيمة المضافة فى النظام المحاسبى الموحد

ألزم النظام المحاسبى الموحد الوحدات الاقتصادية بإعداد مجموعتين من الحسابات والقوائم الختامية وهى :-

المجموعة الأولى :-

تعد طبقاً لمبادئ لمبادئ المحاسبة المالية لمقابلة احتياجات الوحدة الاقتصادية وتشمل :-

1. د/ الإنتاج والمتاجرة .
2. د/ الإرباح والخسائر .
3. د/ توزيع الأرباح .
4. د/ الميزانية العمومية .

المجموعة الثانية

تعد طبقاً لمبادئ المحاسبة القومية للربط بين حسابات اوحدة الاقتصادية والحسابات القومية ولتحقيق أغراض التخطيط والمتابعة وتقييم الاداء على مستوى القطاع وعلى المستوى القومى وتشمل:-

(1) قائمة الإستخدامات والموارد الرأسمالية لتقابل حساب التكوين الرأسمالى .

(2) قائمة حساب العمليات الجارية لتقابل حسابى الإنتاج والتخصيص .

(3) قائمة الإنتاج والقيمة المضافة.

وهذه القائمة الأخيرة هى شغلنا الشاغل الآن وهى تهدف الى خدمة المحاسبة القومية بقياس القيم المضافة المتمثلة فى عوائد عوامل الانتاج فقائمة الانتاج والقيمة المضافة تتضمن البيانان المرتبطة بالإنتاج والقيمة المضافة وهى:-

أ- قيمة الإنتاج الإجمالى بسعر السوق = مبيعات منتجات تامة + التغير فى مخزون المنتجات

وعند الأخذ فى الاعتبار النشاط الفرعى للوصول إلى القيمة الإجمالية للإنتاج بسعر السوق يجب إضافة :- (إيرادات تشغيل السعر + مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

+تغير فى انتاج غير تام بالتكلفة + خدمات مباعه+ بضائع بغرض البيع -
مشتريات بغرض البيع

(ب) قيمة الإنتاج الصافى بسعر السوق + قيمة الإنتاج الإجمالى بسعر السوق - الأملاك

(ج) الإنتاج الإجمالى بتكلفة عوامل لإنتاج + قيمة الإنتاج الإجمالى بسعر السوق -
(الرسوم الجمركية + رسوم إنتاج + حصيلة الخزانه + إعانات إنتاج + إعانات تصدير

(ح) القيمة المضافة +قيمة الإنتاج الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج _ الاستهلاك الوسيط

❖ وتتمثل توزيعات القيمة المضافة فى :-

أ- أجور نقدية وعينية وتأمينات إجتماعية .

ب- إيجارات فعلية و فرق الايجارات المسحوبة

ج- فوائد محلية وخارجية الفوائد المسحوبة

د- فائض العمليات الجارية

هـ- فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام

وبذلك تساعد هذه القائمة فى قياس كل من الدخل القومى والنواتج القومى والدخل القومى.

أهم النسب المحاسبية التى تتناول القيمة المضافة

تعرف القسمة المضافة بأنها تمثل الزيادة التى اضافتها العملية الإنتاجية على المواد الأولية والسلع المستخدمة فى الإنتاج على نحو يزيد من قيمتها وذلك باستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للوحدة الاقتصادية وتتمثل عناصر القيمة المضافة فى الأجور والإيجارات والفوائد والأرباح . وتعتبر القيمة المضافة مؤثراً له دلالاته والتى تزيد عن دلالة الربح باعتبار أن هذا الأثر يمثل أحد عناصر القيمة المضافة

وتزداد أهمية هذا المقياس فى الدول الاشتراكية التى تهدف الى زيادة القيمة المضافة وتشغيل عدد أكثر من العاملين وفيما يلى أهم النسب المحاسبية التى تتناول تناول المضافة :-

1. تطوير القيمة المضافة زمنياً بالنسبة لسنة معينة هى سنة الاساس
2. القيمة المضافة المحققة الى القيمة المضافة المحققة إلى القيمة المضافة المخططة
3. يمكن قياس الكفاية فى الوحدة الاقتصادية باستخدام هذه النسبة

$$100 \times \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{مستلزمات الانتاج}}$$

4. توزيع القيمة المضافة على مكوناتها

الأجور إلى القيمة المضافة

الفوائد إلى القيمة المضافة

الإيجارات إلى القيمة المضافة

الأرباح إلى القيمة المضافة

وتفيد هذه النسب في توضيح نسب تخصيص الموارد ولهذا أهميته الخاصة على مستوى الإقتصاد الكلى فى الدول الاشتراكية ومن الجدير بالذكر أن عنصرى الفوائد والإيجارات يتضمنان فوائد وإيجارات محسوبة ، فالمعلوم أن فرق الفوائد المحسوبة وفرق الإيجار المحسوب يدخل فى حساب القيمة المضافة ويعرف فرق الإيجار المحسوب بأنه الفرق بين القيمة التأجيرية للمباني والمنشآت التى تمتلكها الشركة كما لو كانت مؤجرة للغير وبين قيمة الإهلاك الذى تم حسابه على هذه المباني طبقاً لمعدلات الإهلاك المتعارف عليها أما فرق الفوائد المسحوبة فيتمثل فى الفرق بين الفائدة على رأس المال المستثمر وقيمة الفوائد المستحقة مقابل افتراض أموال الغير وبالطبع يراعى عند حساب الفوائد على رأس المال المستثمر عدم تكرار حساب فوائد عن المبالغ المستثمرة فى صورة مباني وإنشاءات مملوكة والتى قدر لها إيجار مسحوب ومما لا شك فيه ان نتائج المقارنات بين الشركات بين الشركات

المتماثلة في الانتاج سيكون أكثر دلالة على الكفاءة من وجهة النظر الانتاجية البحة بعد استبعاد أى مؤثرات ترجع الى تباين سياسات التمويل فى كل منشأة والمتعلقة بافتراض الأموال من الغير وشراء العقارات أم تأجيرها.

5. القيمة المضافة الى رأس المال المستثمر:-

وتوضح هذه النسبة مساهمة الشركة فى تنمية الدخل القومى وذلك حسب الامكانيات المتاحة لها والمتمثلة فى رأسمالها المستثنى.

وبعد استعراض النسب السابقة والمتعلقة بالقيمة المضافة يمكن القول أن هذه النسب تسمد أهميتها الخاصة فى الدول الاشتراكية ويتم درستها وتحليلها بمعرفة الجهاز المركزى للتخطيط فى الدولة . وان كان هذا لا يمنع من قيام بعض الدول الرأسمالية بالاسترشاد بالنسب المتعلقة بالقيمة المضافة عند رسم سياستها المالية والتي يمكن بموجبها التأثير على النشاط الإقتصادى القومى.